المكتبة الفلسفية

المَنطِق عِندَ الفارابي

تحقيق وَتقديم وَتعليق
د. رَفيق العجم

الجزء الثّاني

كتَابُ القيَاس

كتَابُ القيَاس الصَّغير على طريقة المتكلّمين

كتَابُ التحليل

كتَاب الأمكنة المغلطة

تأليف

أبي نصر محمّد بن محمّد ابن طرخان ابن اوزلغ المعروف بألفارابي

دار المشرق
بيروت

المَنطِــق
عِنـدَ
الفَـارابي

دار المشرق ش.م.م
ص.ب ٩٤٦، بيروت ـ لبنان
ISBN 2 - 7214 - 8009 - x

التوزيع : **المكتبة الشرقية**
ص.ب ١٩٨٦، بيروت ـ لبنان

المكتبة الفلسفيّة

المَنطِق عِندَ الفارابي

تحقيق وَتقديم وَتعليق

د. رَفيق العجَم

(٣)

كتَابُ القيَاس

كتَابُ القيَاس الصَّغير على طَريقَة المتكلّمين

كتَابُ التحليل

كتَاب الأمكنة المغلطة

تأليف

أبي نصر محمّد بن محمّد ابن طرخان ابن اوزلغ المعروف بألفارابي

دار المشرق
بيروت

فهرس موضوعات الكتاب

الافتتاح

نتابع نشر أعمال الفارابي المنطقية بهذا الكتاب الذي يضمّ مبحث القياس . وتحليل الاستدلال . ومبحث السفسطة. وفي نشر القياس تكتمل أبحاث المنطق في الحدّ والقضيّة والقياس. ووجه الاكتمال هذا لاقى . لاحقاً . عناية لدى المسلمين. لأنهم انكبوا على الجانب الصُوَري من المنطق الأرسطوي تدعيماً للأقيسة الفِقهية. ولم يعتنِ فريقٌ منهم بمسائل الجدل واليقين وطبيعة المقدّمات لاعتبارهم أن ذلك يخصّ مفاهيم اليونان. ولا سيما أن مادة الجدل بمعانيها الطبيعية تُباين معانيهم الدينية.

والقياس والتحليل وكتاب الأمكنة المغلطة. كتب مُستَلة من مجموعة الفارابي المُسمّاة «الجُمَع المنطقية».

ولعلّنا في تحقيقنا نكشف السِتر عن مخطوط لم ينشر سابقاً[1] . ويرتدي كتاب القياس أهميّة مزدوجة : فهو من جهة بحثٌ مُكتَمِلٌ ألّفه الفارابي بالعربية بعد اختمار هذه المعاني في ذهن المعلم الثاني . ومن جهة ثانية عرّجت بعض موضوعاته على جوانب اختصّت بالمعاني الإسلامية المحض . كفصل النقلة مثلاً . وغيره من الفقرات في فصول أُخَر.

وجاء القياس الذي نقدّمه إلى القارئ ضمن مصنّفين هما :

كتاب القياس . وكتاب القياس على طريقة المتكلمين.

وفي كتاب القياس . حقّقنا نصّين : القياس المكتمل (نسخة براتسلاقا . وقد اعتمدت كنصٍ للمتن) وقارناه مع نسخ الحميدية والمجلس وكرمان.

وإننا ذهبنا في نص القياس على طريقة المتكلمين إلى اعتماد نسخة أمانت خزينة سي على أخطائها . وقد صحّحنا ذلك ووضعناه ضمن إقفالين . ولا سيما الأخطاء التي جاءت في مجال تأنيث الأفعال وتذكيرها أو جعلها للمتكلم والمخاطب والغائب. ثم أشرنا إلى الأصل في الهامش. وعلى الرغم من مقارنتنا لها مع نشرة Türker المعتمدة نسخة صايب أفندي . إلا أننا وجدنا الأخيرة تعاني أيضاً من الخطأ عينه مع بعض الاختلاف.

ولم نغفل بالهامش عن المقارنات الأخرى التي تخص الاختلافات في المعاني والألفاظ.

أما كتاب التحليل وكتاب الأمكنة المغلطة فلم ينشرا بل لم يلقيا مهمة الذكر في إشارات الباحثين بينما هم على جانب من الأهمية.

ثم إننا ألحقنا نصوص القياس والتحليل والسفسطة بفهرس لمصطلحاتهم على ما جرت عليه العادة في كتاب الحدّ والقضية.

---

١. باستثناء القياس على طريقة المتكلمين. راجع المنطق عند الفارابي الجزء الأوّل. منشورات دار المشرق. مقدّمة المحقّق العامة ص ٢١ ـ ٥٤.

كشاف بالرموز المستخدمة.

﴿ ﴾ الهلالان المتوجان : خاص بالآيات القرآنية.

{ } المعقوفان المتوجان : خاص بسور التوراة والإنجيل.

[ب] مخطوطة براتيسلافًا.

[ح] مخطوطة الحميدية.

[م] مخطوطة مجلس شوراي ملي.

[ن] مخطوطة كرمان الخطية.

[ا] مخطوطة أمانت خزينه سي.

[D] نشرة Dunlop

[T] نشرة Türker

[K] نشرة نهاد كيكليك.

(+) رمز يسبق لفظة أو عبارة زائدة بحسب المخطوطة.

(−) رمز يسبق لفظة أو عبارة ناقصة بحسب المخطوطة.

(هـ) رمز الهامش.

(A) الوجه الأيسر لمخطوطة براتيسلافًا في أثناء قراءتنا لها.

(B) الوجه الأيمن لمخطوطة براتيسلافًا في أثناء قراءتنا لها.

« »	الحواصر	:	خاص بكل كلام منقول عن مؤلف.
( )	الهلالان	:	خاص بكل كلام محدّد وبالمصطلحات والتواريخ.
— —	المعترضان	:	خاص بكل عبارة تعترض الكلام للتوضيح.
	النقطتان	:	خاص بالإفصاح عما يأتي بعدهما.
	عدة نقاط أفقية	:	خاص بالإشارة إلى كل كلام منقول لسنا بحاجة إلى ذكره.
« »	الإقفالان	:	خاص بكل كلام أضفناه اضطراراً على نص المتن.

بسم الله الرحمن الرحيم

المدخل الى القياس

قال ابو نصر ان قصدنا ان نحصي الاقاويل التي يلتمس بها تصحيح
المطلوبات في جميع الصنائع الفكرية ويستعمل بالجملة في اثبات
ما يراد ابطاله وتبيين من ذا امثالها ولاجل ماذا وكيف يلتئم وهذه الاقاويل
هي التي تسمى القياسات وتسمى ايضا الدلايل ونقصد ان نتحرى في ذلك ايجاز
القول وتسهيله وتقريبه في الافهام بغاية ما امكن وفصول
هذا الكتاب ثمانية عشر

الفصل الاول في تأليف القضايا على الاطلاق من غير ما يأتلف ويكون منها قياس

والفرق بين الشرطية منها و
الحملية القضية والقول الجازم قول حكم فيه بشيء على شيء والمخبر
فيه بشيء عن شيء كقولنا زيد ذاهب وعمرو يمشي والانسان حيوان
والمخبر به يسمى المحمول والمخبر عنه يسمى الموضوع والمحمول قد يكون اسما
كقولنا الانسان حيوان وقد يكون كلمة كقولنا الانسان يمشي والكلم منها
ما يدل على الزمان الماضي كقولنا زيد مشى ومنها ما يدل على الزمان المستقبل
كقولنا زيد يمشي ومنها ما يدل على الحاضر كقولنا زيد يمشي والقضية التي
محمولها اسم ليس يدل بنا على ان محمولها يوجد في شيء من الازمان الثلثه
دون ان يقرن بها الكلم التي تسمى الوجودية وهي كان ويكون وصار ويصير
ووجد ويوجد وهو الآن وما قام مقامها فان قولنا زيد ابيض ليس يدل
بنا في اي زمان هو ابيض دون ان يقول زيد كان ابيض فيدل
على الماضي او سيكون ابيض فيدل على المستقبل او هو ابيض فيدل على
الحاضر فالقضية التي يدل بنا انها على ان محمولها في موضوعها في احد

مخطوطة كرمان/ ٢١١ ج/ كتاب القياس، ص ٥٤.

الاسم على اربعة معان فالثلثة منها هي التي يتناول عليها الاسم الاعم المطلق والرابع من معاني الممكن هو ما كان غير موجود الآن وبينها في اي وقت اتفق من المستقبل ان يوجد والا يوجد غير ان الممكن الحقيقي هو المعنى الرابع من معانيه تم كتاب باري ارمينياس

والحمد لله وحده

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القياس

قصدنا ان نحصي الاقاويل التي يلتمس بها تصحيح المطلوبات في جميع الصنائع النظرية ونستعمل بالجملة في اثبات رأي وابطاله ونبين ماذا ولاجل ماذا وكيف تلتئم وهذه الاقاويل هي التي تسمى القياسات وتسمى ايضا الدلائل عند قوم ونتحرى في كل ذلك ايجاز القول وتسهيله وتقريبه من الافهام بغاية ما يمكن وفصول الكتاب ثمانية عشر فصلا . . . في القضايا الحملية على الاطلاق وماذا تأتلف وكم اصنافها والفرق بين الشرطية منها والحملية

٢ . القول في اصناف القضايا الحملية على الاطلاق

. . . القول في تمييز القضايا المتقابلة من غير المتقابلة وباي شرائط تصير متقابلة . . . وكم اصناف القضايا المتقابلة

. . . كيف حال كل واحد من اصناف المتقابلات في الصدق والكذب واقسامها . . . في القضايا المنعكسة وغير المنعكسة وما معنى الانعكاس . . . في اصناف القضايا

بسم الله الرحمٰن الرحيم

كتاب القياس[١]

63 B قصدنا أن نحصي الأقاويل التي يلتمس[٢] بها تصحيح المطلوبات في جميع الصنائع الفكرية ، وتستعمل[٣] بالجملة في إثبات رأي وإبطاله ، ونبيّن مماذا ولأجل ماذا وكيف تلتئم. وهذه الأقاويل هي التي تسمى القياسات وتسمّى أيضاً الدلائل عند قوم. ونتحرى في كلّ[٤] ذلك إيجاز القول وتسهيله وتقريبه من الإفهام بغاية ما يمكن. وفصول الكتاب ثمانية عشر فصلاً[٥] : الفصل[٦] **الأول** في القضايا على الاطلاق ومماذا تأتلف وكم أصنافها والفرق بين الشرطية منها والحملية. **الثاني** القول في أصناف القضايا الحملية على الإطلاق. **الثالث** القول في تمييز القضايا المتقابلة من غير المتقابلة وبأي شرائط تصير متقابلة. **الرابع** في كم أصناف القضايا المتقابلة. **الخامس** كيف حال كل واحد من أصناف المتقابلات في الصدق والكذب واقتسامه لها. **السادس** في القضايا المنعكسة وغير المنعكسة . وما معنى الانعكاس. **السابع** في أصناف القضايا المعلومة لا عن قياس. **الثامن** في تحديد القياس على الاطلاق وفي الذي عليه القياس
63 A والذي منه القياس وتمييز القياس الحملي من الشرطي. **التاسع**[٧] في المقدمات

١. (المدخل إلى القياس) [ن].
٢. (نلتمس) [م].
٣. (يستعمله) [م] و(يستعمل) [ن].
٤. (كل) [— م ون].
٥. (فصلا) [— م ون].
٦. (القول) [ح].
٧. (التاسع) [— م وح].

الحملية المقترنة وعلى كم نحو تقترن وكم أشكال القياس. **العاشر** في اقترانات كل شكل، كم هي وكم المنتج منها. **الحادي عشر** في إحصاء ضروب القياسات الحملية في الشكل الأول. **الثاني عشر** في إحصاء ضروب المقاييس في الشكل الثاني. **الثالث عشر** في إحصاء ضروب المقاييس في الشكل الثالث. **الرابع عشر** في إحصاء ضروب المقاييس الشرطية. **الخامس عشر** في قياس الخلف. **السادس عشر** في قياس الاستقراء وكيف يرجع إلى قياسات الأشكال الحملية وعلى أي جهة توجد فيه قوة قياسية. **السابع عشر** في التمثيل والمثال والقول المثالي، ما كان كل واحد منها وعلى أي جهة توجد فيه قوة قياسية، وكيف ترجع إلى قياسات الأشكال الحملية. **الثامن عشر** قول مجمل في كيفية استعمال القياس في المخاطبات وفي الكتب.

الفصل أ[١]

القضية والقول الجازم قول حكم فيه بشيء على شيء وأُخبر فيه بشيء عن شيء، كقولنا زيد ذاهب وعمرو يمشي والانسان حيوان. فالخبر يسمّى المحمول والمخبّر عنه
64 B يسمّى الموضوع. والمحمول قد يكون اسماً، كقولنا الإنسان حيوان. وقد يكون كلمة، ويسمى الفعل عند نحوي[٢] العرب[٣]، كقولنا الإنسان يمشي. والكلم منها ما يدلّ على الزمان الماضي، كقولنا زيد مشى. ومنها ما يدلّ على[٤] المستقبل. كقولنا زيد سيمشي؛ ومنها ما يدلّ على الحاضر، كقولنا زيد يمشي. والقضية التي محمولها اسم ليست تدلّ بذاتها على أن محمولها يوجد لموضوعها[٥] في شيء من الأزمان الثلاثة دون أن يقرن بها الكلم التي تسمى الوجودية. وهي كان ويكون وصار ويصير ووجد ويوجد وسيوجد[٦] وهو الآن وما قام مقامها. فإن قولنا زيد أبيض ليس يدلّ بذاته في أي زمان هو أبيض دون أن تقول زيد كان أبيض فيدلّ على الماضي أو سيكون أبيض فيدلّ على

---

١. (الأول) [م وح]. ومن (الثاني القول في أصناف... القضية) [— ن].
٢. (نحويي) [ح].
٣. (ويسمى... العرب) [— م ون].
٤. (الزمان) [+ م ون].
٥. (لموضوعها) [— م ون].
٦. (وسيوجد) [— م ون].

المستقبل ،أو هو الآن[١] فيدلّ على الحاضر. والقضية التي تدلّ بذاتها على أن محمولها في موضوعها في أحد الأزمان الثلاثة من غير أن يدخل فيها شيء من الكلم الوجودية تسمى الثنائية ، والتي لا تدلّ على شيء من الأزمان الثلاثة دون أن يدخل فيها[٢] شيء من الكلم الوجودية تسمى الثلاثية .وكل قضية فهي إما أن تكون موجبة شيئاً لشيء. كقولنا الانسان هو أبيض ، وإما سالبة شيئاً[٣] عن شيء ، كقولنا الانسان ليس هو أبيض. وكل واحدة منها[٤] إما حملية وإما شرطيّة. والحملية كل ما حكم فيه بحكم بتّات[٥] ، كقولنا الإنسان حيوان والشمس طالعة والنهار موجود. وهذا العدد هو زوج وهذا الوقت هو ليل. والشرطية[٦] كل ما ضمن الحكم[٧] فيها بشريطة وهي ضربان : 64 A
متصلة ومنفصلة. فالمتصلة هي التي تتضمن بشريطتها اتصال قول بقول واتباعه له. كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. والمنفصلة هي التي تتضمن بشريطتها انفصال قول عن قول ومباينته له. كقولنا هذا العدد إما زوج وإما فرد. وهذا الوقت إما ليل وإما نهار.

فصل ب[٨]

والقضايا الحملية[٩] منها ما موضوعاتها معان[١٠] كلية. كقولنا الانسان حيوان. ومنها ما موضوعاتها أشخاص كقولنا زيد حيوان. والمعنى الكلي هو الذي يتشابه به عدة أشياء والشخص هو ما لا يمكن أن يتشابه به[١١] إثنان أصلاً. والقضايا التي موضوعاتها معان[١٢] كلية منها ما هي محصورة بأسوار. ومنها ما هي مهملة بلا أسوار. فالمحصورة بالأسوار هي التي يقرن بموضوع كل واحدة منها سور. وهو اللفظ الذي يدلّ على أن

---

١. (الآن) [— م ون].
٢. (منها) [م].
٣. (شيء) [م].
٤. (بهما) [م].
٥. (ثبات) [م وح ون].
٦. (هو) [+ م ون].
٧. (تضمن بيان الحكم) [ح] و(ضمنه) [م].
٨. (الثاني) [ح وم ون]
٩. (على الاطلاق والقضايا الحملية) [+ م].
١٠. (معاني) [ح وم ون].
١١. (عدة أشياء... به) [— م].
١٢ (معاني) [ح].

المحمول حكم به على بعض الموضوع أو كله[١] . والأسوار أربعة : كل ولا واحد وبعض وليس كل . والمحصور بالأسوار أربعة[٢] : موجبة كلية وسالبة كلية وموجبة جزئية وسالبة جزئية . فالموجبة الكلية هي التي يدلّ سورها على أن المحمول أوجب لجميع الموضوع . كقولنا كل إنسان حيوان . والسالبة الكلية هي التي يدلّ سورها على أن المحمول مسلوب عن جميع الموضوع . كقولنا ولا انسان واحد حجر . والموجبة الجزئية 65 B هي التي يدلّ سورها على أن المحمول أوجب لبعض الموضوع . كقولنا بعض الحيوان إنسان . والسالبة الجزئية هي التي يدلّ سورها على أن المحمول مسلوب عن بعض الموضوع أو مسلوب لا عن كله . كقولنا بعض الناس ليس بأبيض أو ليس كل انسان أبيض . والسلب والإيجاب يسمّى كل واحد منهما كيفية القضية . وما يدلّ عليه السور من بعض أو كل يسمّى كمية[٣] القضية .

فصل ج[٤]

والموجبة والسالبة قد تكونان متقابلتين وقد تكونان غير متقابلتين . وإنما تكونان متقابلتين[٥] بأن يكون المعنى الموضوع في إحداهما هو بعينه المعنى الآخر الموضوع في الأخرى . والمعنى المحمول في إحداهما[٦] هو بعينه المعنى المحمول في الأخرى وبأن تكون الشريطة التي تشترط في أحديهما[٧] أو التي سبيلها أن تشترط في أحديهما[٨] في اللفظ أو الضمير من زمان أو مكان أو جزء أو جهة أو حال أو غير ذلك هي بعينها مشترطة أيضاً في الأخرى . فإنهما متى تباينتا في الموضوع . كقولنا الانسان حيوان والحائط ليس بحيوان لم تكونا متقابلتين . وكذلك إن تباينتا في المحمول . كقولنا الانسان حيوان والانسان ليس بحجر . وإن كان قد اشترط في أحديهما زمان ما[٩] ولم يكن في الأخرى

---

١. (أو يدلّ على أن المحمول سلب عن بعض الموضوع أو عن كله) [+ ه ون].
٢. (كل ولا واحد... أربعة) [ه ون].
٣. (كلية) [ح].
٤. (الثالث) [ح وه ون].
٥. (وإنما تكونان متقابلتين) [ح].
٦. (أحديهما) [ه ون].
٧. (احداهما) [ح].
٨. (أو التي... أحديهما) [ه ون].
٩. (ما) [ح].

أو كان فيها زمان آخر لم تكونا متقابلتين، كقولنا زيد كان أمس عليلاً. زيد ليس بعليل أو اليوم ليس بعليل. وكذلك إن اشترط في أحديهما مكان ما ولم يشترط في الأخرى أو
65 A شرط فيها غير ذلك المكان، كقولنا زيد سَمِحٌ في بيته، زيد ليس بسمحٍ [١] أو ليس بسمح في السوق. وكذلك إن اشترط [٢] في أحديهما جزء ما ولم يشترط في الأخرى أو اشترط [٢] فيها غير ذلك الجزء، كقولنا زيد عليل العين. زيد ليس بعليل أو ليس بعليل اليد. وكذلك إن اشترطت في أحديهما جهة ما أو حال ما ولم يشترط في الأخرى، كقولنا زيد ماهر في الكتابة، زيد ليس بماهر أو ليس بماهر في الطب. وكذلك إن كانت في أحديهما شريطة أخرى غير هذه في اللفظ أو في الضمير ولم تكن في الأخرى. وكذلك إذا كان سبيلها أن يشترط فيهما شريطة فلم تشترط لم تكونا متقابلتين. كقولنا مثلاً في خلخال مختلط من ذهب وفضة، فإن سبيله أن يشترط فيه أن هذا الخلخال جزء منه [٣] أو جزء كذا منه ذهب. وهذا الخلخال جزؤه أو جزء كذا منه [٤] ليس بذهب. فإذا أطلقا [٥] ولم يقيّدا بشريطة في اللفظ أو في الضمير. فقيل هذا الخلخال ذهب وهذا الخلخال ليس بذهب لم تكونا متقابلتين.

فصل د [٦]

وكل قضيتين متقابلتين إما أن تكونا شخصيتين وإما متضادتين وإما ما [٧] تحت المتضادتين وإما متناقضتين وإما مهملتين. فالشخصيتان هما اللتان موضوعها شخص من الأشخاص. كقولنا زيد أبيض زيد ليس بأبيض. والمتضادتان هما اللتان يقرن بموضوع كل واحدة [٨] سور كلي. كقولنا كل إنسان حيوان ولا إنسان واحد حيوان. واللتان
66 B تحت المتضادتين هما اللتان يقرن بموضوع كل واحدة منهما سور جزئي. كقولنا إنسان ما

١. (بسميح) [ح].
٢. (شرط) [ن].
٣. (جزءه) [م ون].
٤. (ذهب. وهذا... كذا منه) [— م].
٥. (أطلقناه) [م وح]. و(أطلقنا) [ن].
٦. (الرابع) [ح وم ون].
٧. (ما) [— م ون].
٨. (منهما) [+ ح وم ون].

حيوان ليس كل إنسان حيواناً . والمتناقضتان هما اللتان يقرن بموضوع أحديهما سور كلي وبالأخرى سور جزئي ، وهما ضربان : ضرب يقرن بموضوع الموجبة منهما سور كلي وبالسالبة سور جزئي ، كقولنا كل إنسان حيوان وليس كل إنسان حيواناً . وضرب يقرن بموضوع الموجبة منهما سور جزئي وبالسالبة سور كلي ، كقولنا إنسان ما حيوان ولا إنسان واحد حيوان. والمهملتان هما اللتان ليس ولا في واحدة منهما سور أصلاً لا سور كلي ولا سور جزئي ، كقولنا الانسان حيوان والانسان ليس بحيوان.

فصل هـ[١]

والشخصيتان تقتسمان الصدق والكذب دائماً ولا تصدقان معاً ولا تكذبان معاً ، بل[٢] إذا صدقت أحديهما[٣] كذبت الأخرى ، وإذا كذبت أحديهما[٤] صدقت الأخرى . وكذلك المتناقضتان فإنهما تقتسمان الصدق والكذب دائماً ، ولا تصدقان معاً ولا تكذبان معاً ، بل إذا كانت أحديهما[٥] صادقة كانت الأخرى كاذبة ، وإذا كانت أحديهما[٦] أيّهما اتفق كاذبة كانت الأخرى صادقة ، وذلك في جميع الأمور[٧] والمواد[٨] كانت ضرورية أو ممتنعة أو ممكنة وفي[٩] ضربي المتناقضات . أما الضرورية في الضرب الأول منهما ، فكقولنا كل إنسان حيوان ليس كل إنسان حيواناً ، والممتنعة ، كقولنا
66 A كل إنسان حجر ليس كل إنسان حجراً[١٠] ، والممكنة ، كقولنا كل إنسان أبيض ليس كل إنسان أبيض . وفي الضرب الثاني منهما ، فالضرورية ، كقولنا إنسان ما حيوان ولا إنسان واحد حيوان . والممتنعة ، كقولنا إنسان ما حجر ولا إنسان واحد حجر[١١] . والممكنة ، كقولنا إنسان ما أبيض ولا إنسان واحد أبيض . وأما المتضادتان فإنهما تقتسمان

١. (الخامس) [ح وم ون].
٢. (معاً) [— م ون] (بل) [— ح].
٣. (احداهما) [ح].
٤. (احداهما) [ح].
٥. (احداهما) [ح].
٦. (احداهما) [ح].
٧. (الضروب) [م ون].
٨. (والمواقع) [ح].
٩. (وذلك في) [م ون].
١٠. (بحجر) [م ون].
١١. (بحجر) [م ون].

الصدق والكذب في الأمور الضرورية وفي الممتنعة ، وتكذبان جميعاً في الممكنة ، أما في الضرورية ، فكقولنا كلّ إنسان حيوان ولا إنسان واحد حيوان ، وأما في الممتنعة ، فكقولنا كل إنسان حجر ولا إنسان واحد حجر ، وأما في الممكنة ،فكقولنا كل إنسان أبيض ولا إنسان واحد أبيض. واللتان تحت المتضادتين تقتسمان الصدق والكذب في الضرورية والممتنعة ، وتصدقان في الممكنة ، أما في الضرورية ،فكقولنا إنسان ما حيوان ليس كل إنسان حيواناً. وأما في الممتنعة ،فكقولنا إنسان ما حجر ليس كلّ إنسان حجراً [١] ، وأما في الممكنة ، فكقولنا إنسان ما أبيض ليس كل إنسان أبيض. والمهملتان [٢] حالها في الصدق والكذب حال ما تحت المتضادتين.

فصل و [٣]

والقضايا ذوات الأسوار منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس ، وإنعكاس القضية هو أن يتبدّل ترتيب جزئيها ، فيصير موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً. وتبقى كيفيتها وصدقها محفوظين دائماً في أي مادة كانت في جهة [٤] . وإذا تبدّل ترتيب جزئيها وبقيت كيفيتها محفوظة ولم يكن صدقها يبقى محفوظاً في جميع ما هو من تلك المادة سمي ذلك
67 B انقلاب القضيّة لا إنعكاسها ، والتي لا تنعكس منها فهي السالبة الجزئية ، وذلك أنها لا تحفظ الصدق في جميع المواد . كقولنا حيوان ما ليس بإنسان ، فإنه إذا انقلبت لم تحفظ الصدق لا عندما تبقى كميتها ولا إذا تبدّلت ،فإنه ليس يصدق معه لا قولنا إنسان ما ليس بحيوان ولا قولنا ولا إنسان واحد حيوان. والتي تنعكس منها ما تنعكس كميتها [٥] فتبقى كميّتها [٦] مع الكيفية والصدق ، ومنها ما تتبدّل كميتها [٧] . فالتي تنعكس

١. (بحجر) [م ون].
٢. (والممكنتان) [م].
٣. (السادس) [ح وم ون].
٤. (أي مادة... جهة) [— م ون] (في جميع الأمور والمواد) [م ون].
٥. (كيفيتها) [ح].
٦. (كيفيتها) [ح].
٧. (كيفيتها) [ح].

كميتها[1] اثنتان : أحديها[2] السالبة الكلية ، كقولنا ولا إنسان واحد حجر . فإنها تنعكس فتصير ولا حجر واحد إنسان . فيكون[3] دائماً في جميع تلك الأمور والمواد . والثانية الموجبة الجزئية ، كقولنا حيوان ما أبيض ، تنعكس فتصير أبيض ما حيوان . وذلك دائم في جميع الأمور والمواد . والتي[4] تتبدل كميتها عند الانعكاس فهي الموجبة الكلية ، كقولنا كل إنسان حيوان ، فإن الذي يبقى صدقه محفوظاً دائماً في جميع المواد قولنا حيوان ماإنسان ،لا قولنا كل حيوان إنسان ، وإنما صارت السالبة الكلية تنعكس كميتها[5] لأنها إذا كانت صادقة كان جزآها مفترقين غاية الافتراق حتى لا يجتمعان في أمر أصلاً ولا في وقت من الأوقات . فأي جزئيها وجد في أمر ما لم يمكن أن يوجد فيه الآخر . لأنهما إن اجتمعا في أمرٍ ما صار ما يوجد فيه موضوعها يوجد فيه محمولها وذلك محال . لأنه نقيض ما وضع صادقاً في أول الأمر من أن محمولها لا يوجد ولا في شيء مما
67 A يوجد فيه موضوعها . والموجبة الجزئية أيضاً فإن جزئيها لا يفترقان أصلاً في شيء من ذلك البعض الذي شرط فيهما[6] . فذلك البعض هو بعض لهما جميعاً . في ذلك البعض يحفظان الصدق عند الانعكاس في جميع المواد دائماً . وأما الموجبة الكلية فأمر انعكاسها بيّن .

فصل ز[7]

والقضايا منها ما يحصل معرفتها لا عن قياس ومنها ما يحصل معرفتها عن قياس . والتي يحصل[8] معرفتها لا عن قياس أربعة أصناف : مقبولات ومشهورات ومحسوسات ومعقولات كلية أُوَل[9] . **فالمقبولات** هي القضايا التي قبلت عن واحد مرتضى أو عن جماعة مرتضين.

---

١. (كيفيتها) [ح].
٢. (احداهما) [ح].
٣. (ذلك) [+ م وح ون].
٤. (لا) [+ م ون].
٥. (كهيتها) [ح].
٦. (فيه) [م ون].
٧. (السابع) [ح وم ون].
٨. (تحصل) [م ون].
٩. (أولى) [ح].

والمشهورات هي الآراء المؤثَرَة عند جميع الناس أو عند أكثرهم أو عند علمائهم أو عقلائهم أو عند أكثر هؤلاء، من غير أن يخالفهم أحد لا منهم ولا من غيرهم[١].

والمحسوسات هي القضايا الشخصية المدركة بإحدى الحواس الخمس.

والمعقولات الكلية الأول، كقولنا كل ثلاثة فهو عدد فرد وكل خمسة فهي[٢] نصف العشرة، وكل ما هو جزء الجملة فهو أصغر من تلك الجملة، وأشباه ذلك[٣]. وكل ما عدا هذه الأربعة من المعلومات فإن معرفته إنما يحصل عن القياس.

فصل ح[٤]

والقياس قول توضع فيه أشياء أكثر من واحد إذا أُلّفت لزم عنها بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها اضطراراً. واللازم عن القياس يسمّى النتيجة ويسمّى الردف[٥].
68 B والقياس إنما يؤلف على مطلوب محدود يتقدم فيفرض أولاً ثم يلتمس تصحيحه بالقياس. والمطلوب[٦] هو جزءآ نقيض ارتبطا بحرف الانفصال وقرن بهما حرف السؤال عن الوجود. وحرف الانفصال حرف أو، أو ما قام مقامه. وحرف السؤال عن الوجود هو حرف هل وما قام مقامه[٧]، كقولنا هل كل جسم متحرك أو ليس كل جسم متحركاً. وقد يسمّى أيضاً المطلوب مسألة[٨] وكل مطلوب فإن الصدق منحصر في أحد جزئيه على غير التحصيل عندنا في أيّهما هو. وذلك إما في الموجبة منهما وإما في السالبة من غير أن يكون قد تحصّل عندنا في أيّهما هو[٩]. والقياس على ذلك المطلوب هو الذي يفيدنا أن الصدق في أحدهما على التحصيل. وذلك بأن يلزم اضطراراً أن

---

١. (والآراء المشهورة عند أهل صناعة ما أو عند حذاقهم من غير أن يخالفهم أحد لا منهم ولا من غيرهم) [+ ح ون].

٢. (فهو) [م ون].

٣. (وأشياء هذه) [م ون].

٤. (الثامن) [ح وم ون].

٥. (النتيجة والرؤف) [م].

٦. (المحدود) [+ م ون].

٧. (وحرف السؤال... مقامة) [— ح].

٨. (مثله) [م ون].

٩. (وذلك إما في... هو) [— م ون].

الصدق في الموجبة منهما وحدها دون السالبة أو في السالبة منهما وحدها دون الموجبة. وبيّن أنه متى كان تأليف القول تأليفاً يلزم عنه أحياناً موجبة كلية وأحياناً[١] ضدها أو نقيضها لم ندر إذا ألّفنا الأمور ذلك التأليف.أي جزئي النقيض ينتج، إذ لم يكن بالموجبة منهما أولى منه بالسالبة. وما كان كذلك من الأقاويل فليس يفيدنا[٢] في المطلوب علماً سوى ما كان معنا قبل التأليف، فإذاً ليس بقياس. والقياس منه حملي ومنه شرطي، والحملي ما ألّف عن قضايا حملية، والشرطي ما ألّف عن قضايا شرطية. وكل قضية جعلت جزء قياس أو أعدت لتجعل جزء قياس[٣] فإنها بما هي جزء له أو معدّة لأن تجعل جزءاً له تسمّى مقدمة وجزء المقدمة يسمّى حداً محمولاً كان أو 68 A
موضوعاً. وقد تكون قضايا كثيرة لازمة عن قياسات وهي بأعيانها أجزاء قياسات أخر أو معدّة لأن تجعل أجزاء قياسات أخر[٤]، فتسمى[٥] بما هي لازمة عن قياسات ما نتائج وبما هي أجزاء لقياسات أخر مقدمات.

فصل ط[٦]

وأقل ما منه يأتلف القياس الحملي مقدمتان مقترنتان من ثلاثة حدود، وذلك أن المقدّمتين المقترنتين هما اللتان تشتركان بجزء واحد[٧] وتتباينان بجزئين آخرين، كقولنا الإنسان حيوان وكل حيوان حساس، فهاتان مقترنتان اشتركتا[٨] بجزء واحد وهو الحيوان، وتباينتا بجزئين آخرين وهما الانسان والحساس. فالمشتركتان بجزء والمتباينتان بجزئين هما من ثلاثة حدود، والجزء المشترك في كل مقدمتين مقترنتين يسمّى الحد

١. (موجبة... وأحياناً) [— م ون].
٢. (عندنا) [م ون].
٣. (أو أعدت... أخر) [— م].
٤. (أو معدّة... أخر) [— م ون].
٥. فيبين) [ح].
٦. (التاسع) [ح وم ون].
٧. (واحد) [— م ون].
٨. (تشتركان) [ح].

الأوسط ، والجزآن اللذان يتباينان فيهما[١] يسمّيان الطرفين. فالذي يكون منهما محمولاً في المطلوب يسمى الطرف الأول والأعظم ، والذي يكون منهما موضوعاً[٢] في المطلوب يسمّى الطرف الأخير والأصغر ، والمقدمة التي يكون أحد جزئيها محمولاً في المطلوب وهو الطرف الأعظم هي المقدمة الكبرى ، والتي يكون جزء منها موضوعاً في المطلوب تسمّى الصغرى . والحد الأوسط يرتّب في المقدّمتين المقترنتين على ثلاثة أنحاء ، وذلك[٣] إما أن يكون محمولاً فيها جميعاً أو موضوعاً فيهما جميعاً[٤] أو محمولاً في
69 B أحديهما وموضوعاً في الأخرى[٥] . وترتيب الحد الأوسط في المقدّمتين المقترنتين[٦] يسمى الشكل ، فلذلك تكون أشكال المقاييس الحملية ثلاثة ، فالذي يكون الحد الأوسط محمولاً في أحديهما[٧] وموضوعاً في الأخرى هو الشكل الأول ، والذي يكون الحد الأوسط محمولاً فيهما جميعاً هو الشكل الثاني ، والذي يكون الحد الأوسط موضوعاً فيهما جميعاً[٨] هو الشكل الثالث.

فصل ي[٩]

والمقدمتان المقترنتان في كل شكل ، إما كليتان معاً وإما جزئيتان معاً وإما مهملتان معاً[١٠] وإما أن تكون الكبرى كلية والصغرى جزئية وإما أن تكون الكبرى جزئية والصغرى كلية وإما أن تكون الكبرى كلية والصغرى مهملة وإما أن تكون الكبرى مهملة والصغرى كلية وإما أن تكون الكبرى جزئية والصغرى مهملة وإما أن تكون الكبرى مهملة والصغرى جزئية .وكل واحد من هذه التسعة ، إما أن تكونا موجبتين معاً أو سالبتين معاً أو تكون الكبرى موجبة والصغرى سالبة أو الكبرى سالبة والصغرى موجبة ، فتضاعف[١١] تلك

---

١. (فهما) [م ون].
٢. (يكوّن منهما موضوعان) [ح].
٣. (وذلك) [— م ون].
٤. (أو موضوعاً... جميعاً) [— م ون].
٥. (أو موضوعاً فيهما جميعاً) [+ م ون].
٦. (المقترنتين) [— ح وم].
٧. (احداهما) [ح].
٨. (جميعاً) [— ح].
٩. (العاشر) [م وح ون].
١٠. (في كل شكل... معاً) [— ح].
١١. (فتصاعد) [ح]

التسعة بهذه الأربعة فيحصل في كل شكل ستة وثلاثون اقتراناً. فالذي من سالبتين لا ينتج في شيء من الأشكال كيف ما كانت كميتها ولا التي من جزئيتين ولا التي من مهملتين ولا ما كبراه جزئية وصغراه مهملة ولا ما كبراه مهملة وصغراه جزئية. فتصير غير المنتجة في الأشكال كلها أحداً وعشرين اقتراناً في كل شكل[١]. ويخص الشكل الأول ألا ينتج فيه من الخمسة عشر الباقية ما صغراه سالبة ولا ما كبراه جزئية أو
69 A مهملة. ويخص[٢] الثاني ألا ينتج فيه منها ما مقدمتاه موجبتان ولا ما كبراه جزئية أو مهملة. ويخص[٣] الثالث ألا ينتج فيه منها ما صغراه سالبة. ثم من بعد هذا نجعل المهملات في المنتجة قوتها قوة الجزئية فتغني الجزئية عنها فتحصل المنتجة في الشكل الأول أربعة، وفي الشكل الثاني أربعة، وفي الشكل الثالث ستة. فجميع القياسات الحملية في الأشكال الثلاثة أربعة عشر ضرباً وكل واحد منها من مقدمتين مقترنتين كبرى وصغرى ومن ثلاثة حدود أول وأوسط وأخير. وأرسطوطاليس أخذ مكان الأول (أ) ومكان الأوسط (ب) ومكان الأخير (ج)، لتكون هذه الحروف المعجمة مثالات تعمّ جميع الأمور التي تتفق أن تؤخذ أجزاء المقدمات في صناعة صناعة، ولم يأخذ بدل

---

١. (منها تسع مقترنات سوالب المقدمات وأربع مقترنات موجبات المقدمات. وهي التي من جزئيتين ومن مهملتين ومن التي كبراه جزئية وصغراه مهملة. ومن التي كبراه مهملة وصغراه جزئية. وأربع مقترنات تماثلها كمية وكلها موجبات الكبرى سوالب الصغرى. وأربع مقترنات أيضاً تماثلها كمية وكلها سوالب الكبرى موجبات الصغرى. فلذلك أحد وعشرون مقترنات غير منتجة وهي هذه: كليتان موجبتان لا ينتج في الثاني الكبرى كلية موجبة والصغرى جزئية موجبة. لا ينتجان في الثاني الكبرى جزئية موجبة والصغرى كلية موجبة. لا ينتج في الأول الكبرى كلية موجبة والصغرى كلية سالبة الكبرى كلية موجبة والصغرى جزئية سالبة. لا ينتجان في الأول ولا في الثالث الكبرى كلية سالبة والصغرى كلية موجبة. تنتج في جميع الأشكال الكبرى جزئية سالبة والصغرى كلية موجبة. لا ينتج في الأول ولا في الثاني الكبرى كلية سالبة والصغرى جزئية موجبة. ينتج في جميع الأشكال الكبرى جزئية موجبة والصغرى كلية سالبة. لا ينتج في الأول ولا في الثاني ولا في الثالث فلذلك تسع مقترنات وست التي يقع من كل واحد منها مكان الجزئية المهملة فيحصل خمسة عشر مقترنات في كل شكل). [+ م ون].

٢. (الشكل) [+ م ون].

٣. (الشكل) [+ م ون].

هذه الحروف ألفاظاً دالة على معان لئلا يظنّ أن الذي لزم عن تأليفها إنما لزم لأجل تلك المواد التي دلّت عليها الألفاظ[١] .

فصل يا[٢]

فالأول من ضروب الشكل الأول هو أن تكون (آ) موجودة في كل ما هو (ب) و(ب) موجودة في كل ما هو (ج) ، ينتج (آ) موجودة في كل ما هو (ج) . والثاني (آ) موجودة في كل ما هو (ب) و(ب) موجودة في بعض (ج) ، ينتج (آ) موجودة في بعض[٣](ج) والثالث (آ) ولا في شيء مما هو (ب) و(ب) موجودة في كل ما هو[٤] (ج) ، ينتج (آ) ولا في شيء مما هو (ج) . والرابع (آ) ولا في شيء مما هو (ب) و(ب) موجودة في بعض (ج) ينتج (آ) ليست في بعض (ج) أو (آ) ليست 70 B
في كل (ج) . فهذا ترتيبها إذا إبْتُدِئَتْ[٥] من الطرف الأول إلى الأخير. وأما إذا إبتُدِئَت[٦] من الأخير إلى الأول على ما جرت به العادة في الأكثر. قلت في الضرب الأول كل ما هو (ج) فهو (ب) وكل ما هو (ب) فهو (آ) ، ينتج كل ما هو (ج) فهو (آ) . والثاني بعض ما هو (ج) فهو (ب) وكل ما هو (ب) فهو (آ) ، ينتج بعض ما هو (ج) فهو (آ) . والثالث كل ما هو (ج) فهو (ب) ولا شيء مما هو (ب) هو (آ) ، ينتج ولا شيء ممّا هو (ج) هو (آ) . والرابع بعض ما هو (ج) فهو (ب) ولا شيء ممّا هو (ب) هو (آ) ، ينتج بعض ما هو (ج) ليس هو (آ) أو ليس كل ما هو (ج) هو (آ) . فأي هذين الترتيبين استعمل جاز وبلغ فيه المقصود ، ومثال الضرب الأول[٧] من الأمور والمواد . كل إنسان حيوان وكل حيوان حسّاس ، فهو ينتج كل

---

١. (التي دلت... الألفاظ) [— م ون].
٢. (الحادي عشر) [م وح ون].
٣. (ما هو) [+ م ون].
٤. (ما هو) [— م ون].
٥. (إبتديت) [م ون].
٦. (إبتديت) [م ون].
٧. (الضروب الأربعة التي في الشكل) [م ون].

إنسان حسّاس. والثاني بعض الأجسام حيوان وكل حيوان حساس، ينتج بعض الأجسام حساس. والثالث كل إنسان حيوان ولا حيوان واحد حجر، ينتج ولا إنسان واحد حجر. والرابع بعض الأجسام حيوان ولا حيوان واحد حجر، ينتج بعض الأجسام ليس بحجر أو ليس كل جسم حجراً. وقد يمكن أن ترتب هذه بأعيانها الترتيب الأول بأن يقال على هذا المثال الحسّاس على كل حيوان والحيوان على كل إنسان، ينتج الحساس على كل إنسان. الثاني الحساس على كل حيوان والحيوان على بعض ما هو[١]
70 A جسم، ينتج الحساس على بعض ما هو[٢] جسم. الثالث الحجر ولا على شيء من الحيوان والحيوان على كل إنسان، ينتج الحجر ولا على شيء من الإنسان. الرابع الحجر ولا على شيء من الحيوان والحيوان على بعض الأجسام، ينتج الحجر ليس على بعض الأجسام. فالحدّ الأوسط هو الذي السبب والعلة لأنه سبب اجتماع الطرفين وسبب علمنا بالنتيجة، وهو الذي يقرن به لأنه وجد في جواب لِمَ كذا هو كذا. فالأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية. والثاني كبراه موجبة كلية وصغراه موجبة جزئية، ينتج موجبة جزئية. والثالث كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة كلية، ينتج سالبة كلية. والرابع كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة جزئية، ينتج سالبة جزئية. وهذه الضروب الأربعة تعلم بأنفسها أنها قياسات وأنها منتجة من غير أن يحتاج إلى أن تبيّن بأشياء أخر أنها منتجة. وكما أن في القضايا ما هو معلوم بنفسه ومنها ما يحتاج إلى أن يبيّن[٣] بشيء آخر غيره، كذلك في القياسات. فالقياسات البيّنة بأنفسها[٤] تسمّى الكاملة وما تحتاج إلى أن تبيّن بغيرها أنها قياسات وأنها منتجة تسمى غير الكاملة[٥]. وغير الكاملة إنما تبيّن لنا أنها منتجة بأن تردّ إلى الكاملة.

---

١. (بعض الأجسام) [م ون].
٢. (بعض الأجسام) [م ون].
٣. (لأن يتبين) [ح].
٤. (تألفها) [م].
٥. (تسمى الكاملة وما... غير الكاملة) [— م ون].

فصل يب[١]

وضروب الشكل الثاني أولها (ب) ولا في شيء من (آ) و(ب) في كل (ج)، ينتج (آ) ولا في شيء من (ج) لأن السالبة الكلية تنعكس فتصير (آ) ولا في شيء من (ب) و(ب) قد كانت في كل (ج) فترجع إلى الضرب الثالث من الشكل الأول[٢]. على حسب ترتيبنا في هذا الكتاب. فيتبين بذلك أنه قياس وأنه ينتج (آ) 71 B ولا في شيء من (ج). والضرب[٣] الثاني هو هذا (ب) في كل (آ) و(ب) ولا في شيء من (ج)، ينتج (آ) ولا في شيء من (ج)، لأن السالبة الكلية منها إذا انعكست صارت (ج) ولا في شيء من (ب) و(ب) قد كانت في كل (آ) فترجع إلى ذلك الضرب بعينه من الشكل الأول. فيتبين أنه ينتج (ج) ولا في شيء من (آ). فتنعكس هذه النتيجة فتصير (آ) ولا في شيء من (ج). وهذا الضرب يبيّن بعكسين[٤]: بعكس الصغرى من المقدمتين وبعكس النتيجة الكائنة عن الضرب الذي إليه يرجع من الشكل الأول. والضرب الثالث (ب) ولا في شيء من (آ) و(ب) في بعض (ج)، ينتج (آ) ليست في بعض (ج) أو (آ) ليست في كل (ج)، لأن السالبة الكلية تنعكس فتصير (آ) ولا في شيء من (ب) و(ب) قد كانت في بعض (ج) فترجع إلى الضرب الرابع من الشكل الأول. والضرب الرابع من الشكل الثاني (ب) في كل (آ) و(ب) ليست في بعض (ج)، ينتج (آ) ليست في بعض (ج) أو (آ) ليست في كل (ج). وهذا ليس يتبين بالعكس[٥] ولكن قد وضعت (ب) ليست في بعض (ج) فيتبين أن (ب) مسلوبة عن جميع ذلك البعض. فلنفرض ذلك البعض مفرداً على حياله وليكن ذلك حرف (د) فيصير (ب) في كل (آ) و(ب) ولا في شيء من (د) فترجع إلى الضرب الثاني من هذا الشكل[٦] بعينه. وقد كان تبين أن ذلك

---

١. (الثاني عشر) [ح وم ون].
٢. (الى الشكل الثالث) [م]. و(من الشكل الأول) [ن].
٣. (الضرب) [— م ون].
٤. (تبين بعكس) [م ون].
٥. (بالحكم) [ح].
٦. (الأول) [+ م].

يرجع إلى الشكل الأول[1]، بأن تنعكس السالبة الكلية فتصير (د) ولا في شيء من
(ب) و(ب) قد كانت في كل (آ). فينتج (د) ولا في شيء من (آ)، ثم تنعكس 71 A
هذه النتيجة فتصير (آ) ولا في شيء من (د) و(د) هي[2] بعض (ج)، فيكون قد أنتج (آ) ليست في بعض (ج). فهذا الترتيب هو أن يبدأ[3] من الحد الأوسط وينتهي إلى الطرفين ويكون الطرف الأول هو المقدم في ترتيب القول. وأما الترتيب الذي جرت به عادة الأكثر فهو أن يقال: أما في الأول ولا شيء من (آ) هو (ب) وكل (ج) فهو (ب)، ينتج ولا شيء من (ج) هو (آ) لأن السالبة الكلية تنعكس فتصير كل (ج) هو (ب) ولا شيء من (ب) هو (آ). والثاني هو هذا كل (آ) هو (ب) ولا شيء من (ج) هو (ب)، ينتج ولا شيء من (ج) هو (آ) لأن السالبة الكلية تنعكس فتصير كل (آ) فهو (ب) ولا شيء من (ب) هو (ج)، ينتج ولا شيء من (آ) هو (ج)، ثم تنعكس هذه النتيجة فتصير ولا شيء من (ج) هو (آ). والضرب الثالث هو هذا ولا شيء من (آ) هو (ب) وبعض (ج) هو (ب)، ينتج بعض (ج) ليس هو (ب)[4] أو ليس كل (ج) هو (آ) لأن السالبة الكلية تنعكس فتصير بعضها (ج) هو (ب) ولا شيء من (ب) هو (آ). والضرب الرابع هو هذا كل (آ) فهو (ب) بعض (ج) ليس هو (ب)، ينتج بعض (ج) ليس هو (آ) أو ليس كل (ج)[5] (آ) لأن (ب) مسلوبة عن جميع ذلك البعض من (ج)، وليكن ذلك البعض (د). فيصير كل (آ) فهو (ب) ولا شيء من (د) هو (ب). وهذا تأليف الضرب الثاني من هذا الشكل بعينه. وقد كان بيّن أن ذلك يرجع إلى الشكل الأول بأن تنعكس السالبة الكلية فتصير
كل (آ) فهو (ب) ولا شيء من (ب) هو (د)، ينتج ولا شيء من (آ) هو (د)، ثم 72 B
تنعكس هذه النتيجة وتصير ولا شيء من (د) هو (آ) و(د) بعض (ج) فإذاً بعض

---

١. (وقد كان... الأول) [− م].

٢. (هي) [م ون].

٣. (يبتدئ) [ح ون].

٤. (هو (آ)) [م ون] (والثالث هو (ب)) [− ح].

٥. (هو) [+ م ون].

(ج) ليس هو (آ)[١] . ومثال الضرب الأول[٢] من الأمور ولا حجر واحد حيوان وكل إنسان هو حيوان . ينتج ولا إنسان واحد حجر لأن السالبة الكلية تنعكس فتصير كل إنسان حيوان ولا حيوان واحد حجر . والثاني كل فرس حيوان ولا نبات واحد حيوان . ينتج ولا نبات واحد فرس لأن السالبة الكلية تنعكس فتصير كل فرس حيوان ولا حيوان واحد نبات . ينتج ولا فرس واحد نبات . ثم تنعكس هذه النتيجة فتصير ولا نبات واحد فرس . والثالث ولا حجر واحد حيوان وبعض الأجسام حيوان . ينتج بعض الأجسام ليس بحجر أو ليس كل جسم حجراً لأن السالبة الكلية إذا انعكست صار بعض الأجسام حيوان ولا حيوان واحد حجر . والرابع كل فرس صهّال وليس كل حيوان صهّالاً[٣] . ينتج بعض الحيوان ليس بفرس أو ليس كل حيوان فرساً . من قبل أنّا إذا جعلنا بعض الحيوان الذي سلبناه الصهيل الإنسان مثلاً صار معنا كل فرس صهّال ولا إنسان واحد صهّال . ينتج ولا إنسان واحد فرس على ما تقدم بيانه . والإنسان بعض الحيوان فإذاً بعض الحيوان ليس بفرس . وقد يمكن أن ترتّب هذه المثالات الترتيب الأول أيضاً . فالضرب الأول كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة كلية .
72 A فينتج سالبة كلية . والثاني كبراه موجبة كلية وصغراه سالبة كلية . ينتج سالبة كلية . والثالث كبراه سالبة كليه وصغراه موجبة جزئية . ينتج سالبة جزئية . والرابع كبراه موجبة كلية وصغراه سالبة جزئية . ينتج سالبة جزئية[٤] . فهذه هي المنتجة فقط في اقترانات الشكل الثاني . وإنما يمكن أن ينتج منها ما كانت مقدمتاه مختلفتي الكيفية . وأما التي من موجبتين فلا تنتج أصلاً في هذا الشكل .

---

١. (وبيان هذا الضرب في النقض هكذا وهو أن (ب) في كل (آ) و(ب) ليست في بعض (ج) والنتيجة أن (آ) ليست في بعض (ج) . فإن لم يكن هذا حقا فنقيضه هو الحق وهو أن (آ) في كل (ج) وقد كانت في كل (آ) فالنتيجة (ب) في كل (د) . وقد كانت (ب) ليست في بعض (ج) وهذا محال) . [+ م ون] .

٢. (من الشكل الثاني) [+ م ون] .

٣. (وبعض الحيوان ليس بصهال) [م ون] .

٤. (والرابع ... جزئية) [— م] .

فصل يج[١]

وضروب الشكل الثالث أولها هذا[٢] (آ) في كل (ب) (ج) في كل (ب)، ينتج (آ) في بعض (ج) لأن الصغرى وهي (ج) في كل (ب) تنعكس موجبة جزئية فتصير (آ) في كل[٣] (ب) و(ب) في بعض (ج) فترجع الى الضرب الثاني من الشكل الأول بحسب ترتيبنا في هذا الكتاب[٤]. والضرب[٥] الثاني (آ) ولا في شيء من (ب) (ج) في كل (ب)، ينتج (آ) ليس في بعض (ج) لأن الصغرى الموجبة تنعكس جزئية فتصير معنا (آ) ولا في شيء من (ب) و(ب) في بعض (ج) فترجع الى الضرب الرابع من الشكل الأول. والضرب[٦] الثالث هو هذا (آ) في كل (ب) (ج) في بعض (ب)، ينتج (آ) في بعض (ج) لأن الموجبة الجزئية الصغرى إذا انعكست جزئية صار معنا (آ) في كل (ب) و(ب) في بعض (ج) فترجع إلى الضرب الثاني من الشكل الأول بحسب ترتيبنا. والضرب[٧] الرابع هو هذا (آ) في بعض (ب) (ج) في كلّ (ب)، ينتج (آ) في بعض (ج) لأن الكبرى الجزئية إذا انعكست صار معنا (ج)
73 B في كل (ب) و(ب) في بعض (آ)، ينتج (ج) في بعض (آ)، ثم تنعكس هذه النتيجة فتصير (آ) في بعض (ج). والخامس هو هذا (آ) ولا في شيء من (ب) (ج) في بعض (ب)، ينتج (آ) ليست في بعض (ج) لأن الصغرى الموجبة الجزئية تنعكس فيصير معنا[٨] (آ) ولا في شيء من (ب) و(ب) في بعض (ج) فترجع إلى الضرب الرابع من الشكل الأول. والسادس هو هذا (آ) ليست في بعض (ب) (ج) في كل (ب)، ينتج (آ) ليست في بعض (ج)، ونرجع إلى الشكل الأول لا بالعكس لكن بأن بعض (ب) الذي سلب عنه (آ) فإنما يسلب عن جميع البعض، فلنفرض ذلك البعض[٩] (د)، و(ج) إذا كانت في كل (ب) فهي في كل (د) فيصير معنا (آ) ولا

---

١. (الثالث عشر) [ح وم ون].
٢. (إنما هو) [م ون].
٣. (كل) [— م ون].
٤. (الباب) [م ون].
٥. (الضرب) [— م ون].
٦. (الضرب) [— م ون].
٧. (الضرب) [— م ون].
٨. ((آ) ولا في شيء... معنا) [— م].
٩. (البعض) [— م ون].

في شيء من (د) و(ج) [١] في كل (د) فترجع إلى الضرب الثاني من هذا الشكل.
وإذا جعل ترتيبها على ما جرت به عادة الأكثر كان معنى الأول كل (ب) فهو (آ) كل
(ب) [٢] فهو (ج)، ينتج بعض (ج) هو (آ) لأن الصغرى إذا انعكست صار معنا
بعض (ج) هو (ب) وكل (ب) فهو (آ) فترجع إلى الضرب الثاني من الشكل
الأول[٣] بحسب ترتيبنا. والثاني ولا في شيء من (ب) هو (آ) وكل (ب) فهو
(ج). ينتج بعض (ج) ليس هو (آ) لأن الصغرى الموجبة الكلية إذا انعكست[٤]
صار معنا بعض (ج) هو (ب) ولا شيء من (ب) هو (آ) فترجع إلى الضرب الرابع
من الشكل الأول. والثالث كل (ب) فهو (آ) بعض (ب) هو (ج). ينتج بعض
(ج) هو (آ) لأن الصغرى الموجبة الجزئية إذا انعكست صار معنا بعض (ج) هو
73 A (ب) وكل (ب) فهو (آ) فترجع إلى الضرب الثاني من الشكل الأول على حسب
ترتيبنا. والرابع هو هذا[٥] بعض (ب) هو (آ) كل (ب) هو (ج). ينتج بعض (ج)
هو (آ) لأن الكبرى إذا انعكست صار معنا بعض (آ) هو (ب) وكل (ب) فهو
(ج). ينتج بعض (آ) هو (ج). ثم تنعكس هذه النتيجة فتصير بعض (ج) هو (آ).
والخامس ولا شيء من (ب) هو (آ) وبعض (ب) هو (ج) ينتج بعض (ج)
ليس[٦] هو (آ) لأن الصغرى الموجبة إذا انعكست صار معنا بعض (ج) هو (ب)
ولا شيء من (ب) هو (آ) فترجع إلى الضرب الرابع من الشكل الأول. والسادس
هو بعض (ب) ليس هو (آ) وكل (ب) هو (ج). ينتج بعض (ج)[٧] ليس هو
(آ) لأن (آ) إذا كانت تسلب عن جميع بعض (ب) فإنا إذا جعلنا ذلك البعض
حرف (د) صار معنا ولا شيء من (د) هو (آ) وكل (د) هو (ج)[٨] فيرجع إلى
الضرب الثاني من هذا الشكل. وقد تبين أن ذلك الضرب يرجع إلى[٩] الرابع من

---

١. (فهي في كل (د)... و(ج)) [— م].
٢. ((آ) كل (ب)) [— م].
٣. (من الشكل الأول) [— م ون].
٤. (جزئية) [+ م].
٥. (هو هذا) [— م ون].
٦. (ليس) [— م].
٧. (ينتج بعض (ج)) [— م ون].
٨. (ب) [م ون].
٩. (الضرب) [+ م ون].

الشكل الأول. ومثال[١] الضرب الأول[٢] من الأمور كل علم نظري فهو متعلم وكل علم نظري هو فضيلة، ينتج بعض الفضائل متعلم أو فضيلة ما متعلمة، من قبل أن الصغرى تنعكس فتصير فضيلة ما علم نظري وكل علم نظري متعلم[٣] فترجع الى الضرب الثاني من الشكل الأول بحسب ترتيبنا. ومثال الثاني ولا علم نظري هو بالطبع، وكل علم نظري فهو فضيلة، ينتج بعض الفضائل ليس بالطبع أو فضيلة ما ليس بالطبع[٤] أو ليس كل فضيلة بالطبع لأن الصغرى تنعكس فيصير معنا فضيلة ما علم نظري ولا علم نظري بالطبع، فترجع إلى الضرب الرابع من الشكل الأول. 74 B
والثالث كل إنسان فهو حيوان بعض من هو إنسان هو أبيض، ينتج بعض[٥] ما هو أبيض حيوان لأن الصغرى تنعكس فيصير معنا بعض ما هو أبيض إنسان وكل إنسان حيوان، فترجع إلى الضرب الثاني من الشكل الأول على حسب ترتيبنا. والرابع بعض الحيوان هو أبيض كل حيوان فهو جسم، ينتج بعض الأجسام أبيض أو جسم ما أبيض لأن الكبرى الجزئية تنعكس فتصير بعض الأبيض حيوان وكل حيوان جسم، ينتج بعض الأبيض جسم. ثم تنعكس هذه النتيجة فتصير بعض الأجسام أبيض فيتبين نتيجة هذا القياس بعكسين. والخامس ولا حيوان واحد حجر بعض الحيوان أبيض، ينتج بعض ما هو أبيض ليس بحجر أو ليس كل أبيض حجراً[٦] لأن الصغرى تنعكس فتصير بعض الأبيض حيوان ولا حيوان واحد حجر. فترجع إلى الضرب الرابع من الشكل الأول. والسادس بعض الحيوان ليس بأبيض وكل حيوان جسم، ينتج بعض الأجسام ليس بأبيض أو جسم ما ليس بأبيض أو ليس كل جسم أبيض، من قبل أن البعض من الحيوان الذي سلب البياض عن جميعه إذا جعلناه الغراب مثلاً، صار معنا ولا غراب واحد أبيض وكل غراب جسم فترجع إلى الضرب الثاني من هذا الشكل بعينه، وقد تبين أن ذلك يرجع بعكس الصغرى إلى الضرب الرابع من الشكل الأول.

---

١. (ذلك) [+ ح].
٢. (في الشكل الثالث) [+ م ون].
٣. (ينتج بعض الفضائل... متعلم) [— م].
٤. (أو فضيلة ما ليس بالطبع) [— ح].
٥. (بعض) [— م].
٦. (ليس بحجر... أبيض) [— م].

74 A والضرب الأول من هذا الشكل من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية. والثاني كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة كلية ينتج سالبة جزئية. والثالث كبراه موجبة كلية وصغراه موجبة جزئية ينتج موجبة جزئية. والرابع كبراه موجبة جزئية وصغراه موجبة كلية ينتج موجبة جزئية. والخامس كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة جزئية ينتج سالبة جزئية. والسادس كبراه سالبة جزئية[١] وصغراه موجبة كلية ينتج سالبة جزئية فهذه جميع المقاييس الحملية.

فصل يد[٢]

وينبغي الآن أن نقول في المقاييس الشرطية والقياس الشرطي هو أيضاً من مقدمتين كبراهما[٣] شرطية وصغراهما[٤] حملية يقرن بهما حرف الاستثناء، كقولنا غير أن وإلّا أن ولكن وما قام مقامها. والقياس الشرطي ضربان: متصل ومنفصل، فالمتصل ما كانت كبراه شرطية متصلة، والمنفصل ما كانت كبراه شرطية منفصلة. والمتصل[٥] ضربان أولان والمنفصل ثلاثة أضرب أول، فالشرطية الأول كلها خمسة ضروب. فالضرب الأول من المتصل إن كان هذا المرئي إنساناً فهو حيوان، لكنه إنسان، ينتج فهو إذاً[٦] حيوان. فالكبرى من مقدمتي هذا القياس قولنا إن كان هذا المرئي إنساناً فهو حيوان وهي شرطية واحدة ركّبت عن قولين هما جزآها، أحدهما هذا المرئي إنسان والثاني إنه حيوان، وقرنت بالأولى منهما شريطة وهي إن كان وتضمّنت اتصال الجزء الثاني وهو إنه
75 B حيوان[٧] بالجزء الأول وهو إن كان هذا المرئي إنساناً. فالجزء الأول من الشرطية[٨] يسمى المقدم والثاني يسمى التالي ،أوهذه الشريطة وهي إن كان وما شاكلها مثل ،إذا وإذا كان ولو كان، وما قام مقام هذه يتضمن اتصال التالي بالمقدم والمنفصل يتضمن بشريطته انفصال التالي عن المقدم، كقولنا هذا العدد إما زوج وإما فرد[٩] فإن هذه

---

١. (كلية) [ح].
٢. (الرابع عشر) [ح وم ون].
٣. (كبراها) [ح].
٤. (صغراها) [ح].
٥. (فالمنفصل) [م ون].
٦. (إذاً) [— م ون].
٧. (وهو أنه حيوان) [— ح].
٨. (الشريطة) [ح].
٩. (ولكنه فرد) [+ م ون].

الشريطة وهي إما وما جرى مجراها تتضمن انفصال التالي عن المقدم ؛ والصغرى في الصنفين جميعاً مقدمة حملية يقرن بها حرف الاستثناء وتسمى المستثناة ، وهي إنما تكون أبداً أحد جزئي الشرطية إما المقدم منهما وإما التالي. فالضرب الأول من الشرطي المتصل الذي يستثني فيه المقدم بعينه ، فينتج التالي بعينه ، كقولنا إن كان هذا المرئي إنساناً فهو حيوان لكنه إنسان فهو إذاً حيوان. والضرب الثاني من الشرطي المتصل الذي يستثنى فيه مقابل التالي فينتج مقابل المقدم ، كقولنا إن كان هذا المرئي إنساناً فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ينتج فهو إذاً ليس بإنسان. ولو استثني في هذا وما شاكله[١] مقابل المقدم أو استثني التالي بعينه كما هو لم يكن الاقتران منتجاً باضطرار[٢] . والمنفصل كبراه شرطية منفصلة وصغراه حملية مستثناة ، والشرطية منهما تأتلف من جزئين متعاندين أو أجزاء متعاندة ، كقولنا هذا العدد إما زوج وإما فرد. والمتعاندات منها ما عناده تام وهي التي[٣] شأنها أن تكون محدودة العدد وتستوفى[٤] كلها ، والتي عنادها غير تام 75 A فهي التي ليس[٥] شأنها أن تكون محدودة العدد عندنا أو تكون محدودة ولكن لا يستوفى المتكلم جميعها. والتي عنادها تام منها ما هي اثنتان فقط ومنها ما هي أكثر من اثنتين. والتي هي اثنتان فقط ، كقولنا هذا العدد إما زوج وإما فرد ، والتي هي أكثر من اثنتين[٦] ، كقولنا هذا الماء إما بارد وإما حار وإما فاتر. وأما التي عنادها غير تام. فكقولنا هذا اللون إما أبيض وإما أحمر وإما أغبر والتي هي غير تامة العناد[٧] منها ما تعاندها بالطبع ، كقولنا هذا اللون إما أبيض وإما أسود ، ومنها ما تعاندها بالوضع ، كقولنا لا يحضر زيد فيتكلم عمرو. وكل شرطي منفصل كانت معانداته اثنتين فقط وكان عنادها[٨] تاماً فإنه إذا استثني أيهما اتفق أنتج مقابل الآخر وإذا استثني مقابل أيهما اتفق أنتج الآخر بعينه ، مثال ذلك : هذا العدد إما زوج وإما فرد لكنه زوج فهو إذاً ليس بفرد

---

١. (شان له) [ح].
٢. (بالاضطرار) [م ون].
٣. (من) [+ م ون].
٤. (وتستعمل) [ح].
٥. (من) [+ م ون].
٦. (والتي هي اثنتان... من اثنتين) [— ح].
٧. (العناد) [— م ون].
٨. (عنادهما) [م ون].

أو لكنه فرد فهو إذاً ليس بزوج أو لكنه ليس بزوج [١] فهو إذاً فرد أو لكنه ليس بفرد فهو إذاً زوج. وإذا كانت أكثر من اثنتين وكان عنادها تاماً فإنه إذا استثني أحدها أيّها [٢] اتفق أنتج مقابلات الباقية، كقولنا هذا الماء إما بارد وإما حار وإما فاتر، وإذا استثني فقيل لكنه بارد أنتج أنه ليس بحار ولا فاتر، وإذا استثني مقابل أي واحد منهما اتفق أنتج الباقية من المتعاندة. ثم كلما استثني مقابل شيء من المتعاندات الباقية أنتج
76 B الباقي بعد ذلك من المتعاندات إلى أن لا يبقى إلا متعاندان اثنان فقط. فحينئذ إذا استثني مقابل أحد الباقيين أنتج الآخر، كقولنا هذا العدد إما أكثر وإما أقل وإما مساوٍ، لكنه ليس بأقل فينتج فهو إذاً إما مساوٍ وإما أكثر وإذا استثني بعد ذلك أنه ليس بأكثر أنتج فهو إذاً مساوٍ، وكذلك الحال فيما كثرت متعانداته بالغة ما بلغت. وإن كان العناد غير تام فإن العادة قد جرت بأن لا يستعمل فيها حرف إما ولكن يقرن بالقول ما يدل على أن المتعاندين لا يمكن أن يكونا معاً، كقولنا ليس يمكن أن يكون هذا اللون أبيض وهو أسود، زيد ليس يكون بالشام وهو بالعراق، وكذلك ما وضعت متعاندة، كقولنا ليس يمشي زيد ويتكلم عمرو. وفي هذا الضرب إنما يستثني أيّها اتفق وينتج مقابل الآخر، كقولنا زيد ليس يكون بالشام وهو بالعراق، لكنه بالعراق [٣] ينتج فهو إذاً ليس بالشام [٤]، ولكنه بالشام ينتج فهو إذاً ليس بالعراق. وأما إذا استثني في هذا الضرب مقابل أحدهما لم ينتج بالضرورة شيئاً، فهذا الضرب كان القدماء يسمونه الضرب الذي يبتدئ من سالب وينتهي إلى سالب إذ كان ينتج أبداً سالباً.

فصل يه [٥]

في قياس الخلف، والقياس الحملي إذا كانت مقدمتاه صادقتين ظاهرتي الصدق فإنه يسمّى القياس المستقيم وينتج نتيجة صادقة اضطراراً، كقولنا كل إنسان حيوان وكل

---

١. (أو لكنه ليس بزوج) [— م].
٢. (أحدها أيّها) [م ون].
٣. (بالشام) [ح].
٤. (وهو بالعراق لكنه بالعراق ينتج فهو إذن ليس بالشام أو ...) [+ م].
٥. (الخامس عشر) [ح وم ون].

76 A حيوان حساس فإذاً كل إنسان حساس. وإذا كانت إحدى مقدمتيه أيّهما اتفق صادقة بيّنة الصدق والأخرى مشكوكاً فيها لا يدري هل هي صادقة أم[١] كاذبة وأنتجت نتيجة ظاهرة الكذب والامتناع يسمى هذا القياس قياس الخلف. ويستعمل هذا القياس في بيان صدق نقيض المقدمة المشكوك فيها، وذلك أن النتيجة متى كانت بيّنة الكذب علم أن القياس قد انطوى فيه كذب لأنه لو لم ينطوِ فيه كذب أصلاً لكانت النتيجة صادقة لا محالة، فإذا كانت كاذبة ففي القياس إذاً كذب، وذلك إما في مقدمتيه جميعاً أو في أحديهما، غير أن إحدى مقدّمتيه بيّنة الصدق وليس يمكن أن تكون النتيجة استفادت[٢] الكذب عن الصادقة منهما بل عن الأخرى المشكوك فيها. وما لزم عنه الكذب فهو كذب، فالمشكوك فيها إذاً كاذبة فنقيضها إذاً صادق[٣]، وذلك هو الذي قصد بيانه منذ أول الأمر. فلذلك إذا أردنا أن نبيّن صدق قضية ما فإنا نأخذ نقيضها ونضيف إليه مقدمة صادقة لا شك في صدقها، فإذا ائتلف منهما قياس وأنتج نتيجة كاذبة[٤] بيّنة الكذب والامتناع تبيّنا بذلك صدق القضية الأولى التي قصدنا بيانها، ومثال ذلك[٥]: إذا أردنا أن نبيّن مثلاً إن كل إنسان حساس نقول إن قولنا كل إنسان حساس صادق فإن لم يسلم لنا ذلك فإنه سيسلم[٦] نقيضه لا محالة، وهو قولنا ليس كل إنسان حساساً. ونجعل هذا النقيض مشكوكاً فيه ونضيف إليه مقدمة لا شك في
77 B صدقها، وهو قولنا كل إنسان حيوان، فيأتلف في الضرب السادس من الشكل الثالث ليس كل إنسان حساساً وكل إنسان حيوان، ينتج ليس كل حيوان حساساً، وذلك كذب ممتنع محال. فهذا المحال ليس يجوز أن يكون لزم عن قولنا كل إنسان حيوان إذ كان صادقاً، فإذاً إنما لزم المحال عن قولنا ليس كل إنسان حساساً، فهو إذاً محال، فنقيضه الذي فرض أولاً هو الصادق، إذاً، وذلك قولنا كل إنسان حساس، وذلك ما كنّا أردنا بيان صدقه.

---

١. (أو هي) [م].
٢. (استعادت) [م ون].
٣. (صادقة) [م ون].
٤. (كاذبة) [— م ون].
٥. (أنا) [+ م ون].
٦. (لنا) [+ م ون].

فصل يو [١]

في الاستقراء ، والاستقراء هو تصفّح شيء [٢] شيء من الجزئيات الداخلة تحت أمر ما كلي لتصحيح حكم ما حكم به على ذلك الأمر بإيجاب أو سلب. فإنّا إذا أردنا أن نثبت حكماً على أمر ما كلي أو نسلبه عنه فتصفحنا الأشياء الجزئية المعلومة التي يعمّها ذلك الأمر الكلي فوجدنا ذلك الحكم لذلك الأمر الكلي إما في جميع [٣] جزئياته وإما في [٤] أكثرها ، تبيّنا به [٥] أن ذلك الحكم موجب لذلك الأمر الكلي ، إما في جميعه وإما في أكثره ، أو تصفحناها فلم نجد ذلك الحكم ولا في شيء من جزئياته ووجدناه مسلوباً عن جميعها أو عن أكثرها ، تبيّنا به أن ذلك الحكم [٦] مسلوب عن ذلك الكلي. فإنّ تَصَفُّحَنَا جزئياته لنطلب الحكم في واحد واحد منها هو الاستقراء ، ونتيجة الاستقراء هي إيجاب ذلك الحكم لذلك الأمر الكلي أو سلبه عنه ، مثال ذلك إنّا إذا أردنا أن نبيّن أن كل حركة ففي زمان فتصفحنا أنواع الحركة وهي الحركات الجزئية ، مثل المشي والطيران والسباحة ، وغير ذلك مما أمكننا أخذه من جزئياته وتتبعناها [٧] 77 A
فوجدنا كل واحدة من جزئياته التي تصفحناها في زمان حصل معنا «أن» [٨] كل حركة في زمان. والاستقراء قول قوته قوة قياس في الشكل الأول ، والحد الأوسط فيه هو الأشياء الجزئية التي تتصفح وهي المشي والطيران والسباحة وغير ذلك ، والحد الأكبر قولنا في زمان ، والأصغر قولنا الحركة ، وتأتلف هكذا كل حركة فهي مشي وسباحة وطيران وغيرها. وكل مشي وسباحة وطيران [٩] وغير ذلك في زمان ينتج بحسب تأليف الضرب الأول [١٠] من الشكل الأول ، كل حركة في زمان.

---

١. (السادس عشر) [ح وم ون].
٢. (الشيء) [م].
٣. (ذلك الحكم لذلك الأمر الكلي) [— م ون] ثم (الجميع) [م ون].
٤. (أو لا أكثرها) [م ون].
٥. (فيتشابه وجود ذلك...) [م ون].
٦. (كذلك الأمر الكلي... ذلك الحكم) [— م].
٧. (ووسعنا) [ن].
٨. (أن) [+ ن].
٩. (والمشي والسباحة والطيران) [م ون].
١٠. (الضرب الأول) [— م ون].

فصل يز(١)

في التمثيل، والتمثيل إنما يكون بأن يؤخذ(٢) أو يعلم أولاً أن شيئاً موجود لأمر ما جزئي، فينقل الإنسان ذلك الشيء من ذلك الأمر إلى أمر ما(٢) آخر جزئي شبيه(٣) بالأول فيحكم به عليه إذا كان الأمران الجزئيان يعمهما المعنى الكلي الذي من جهته وُجِدَ الحكم في ذلك(٤) الجزئي الأول، وكان وجود ذلك الحكم في الأول أظهر وأعرف وفي الثاني أخفى. فالأول يقال إنه مثل الثاني والثاني ممثل بالأول، وحكمنا في الشيء(٥) الموجود في الأول على الجزئي الثاني لأجل مشابهته له(٦)، يسمى تمثيل الثاني بالأول. والقول الذي يصحح في الثاني ذلك الحكم الموجود في الأول لأجل التشابه الذي بينهما يسمّى القول المثالي(٧). والتمثيل هو نقلة الحكم من جزء إلى جزء آخر شبيه به متى كان وجوده في أحدهما أعرف من وجوده في الآخر، وكانا جميعاً تحت المعنى الكلي الذي من أجله وجهته وُجِدَ الحكم للأعرف، مثل أن يكون قد علمنا 78 B بالمشاهدة(٨) أن الحائط مثلاً يكوّن أَوله فاعل. ثم نجد السماء مشابهة للحائط في أنها جسم(٩)، وليكن هذا هو(١٠) المعنى الكلي الذي من أجله وجد المكوّن للحائط، فحكم على السماء أيضاً أنها لأجل ذلك مكوّنة وأن لها فاعلاً. فتأليف القول المثالي(١١) بما هو مثالي هكذا، الحائط مكوّن والحائط جسم والسماء جسم فإذاً السماء مكوّنة. وهذا القول بأسره قوته قوة قياس مركب من قياسين في الشكل الأول، أحدهما أن وجودنا الحائط مكوّناً ومشاهدتنا له هو الذي صحح عندنا أن الجسم مكوّن لأن الحائط لما كان جزئياً للجسم صار كالشيء الذي استقرئ، فوجد فيه شيء فحكم على كليته بالشيء(١٢) الذي وجد فيه، فيأتلف القول هكذا الجسم هو الحائط أو غيره(١٣) من

---

١. (السابع عشر) [م ون وح].
٢. (يوجد) [م ون].
٢. (ما) [— م ون].
٣. (نسبته) [م ون].
٤. (ذلك) [— م ون].
٥. (بالشيء) [م ون].
٦. (له) [— ح].
٧. (الثاني) [ح وم ون].
٨. (بالمشابهة) [ح].
٩. (مكوّن أو له... جسم) [— م].
١٠. (في هذا الحكم المعنى) [م].
١١. (التالي)| [م].
١٢. (الثاني) [+ م ون].
١٣. (جزء) [ح].

الجزئيات المشابهة له والحائط مكوّن فالجسم إذاً مكوّن. ثم يؤخذ[١] نتيجة هذا القياس ويضاف إليها أن السماء جسم فيأتلف السماء جسم والجسم مكوّن فإذاً السماء مكوّنة. فبهذا الوجه يرجع القول المثالي إلى القياس وبما فيه من القوة القياسية صار مقنعاً وهو قريب من القول الاستقرائي، إلا أن الاستقراء إنما يكون بأن يوجد الحكم في جميع جزئيات الكلي أو في أكثرها، والقول المثالي يكون بجزئي واحد يقوم هذا الجزئي الواحد في المثال مقام جميع الجزئيات أو أكثرها في الإستقراء.

فصل يح[٢]

78 A كلام في القياس مجمل، وهذه المقاييس التي أحصيناها ليست تستعمل أبداً على هذا التأليف الذي ذكرناه أولاً، ولا أيضاً يصرح بجميع المقدمات في كل قياس ولا بنتائج جميعه، حتى لا يغادر منها شيء. لكن كثيراً ما يغير تأليفاتها ويحذف كثيراً من مقدمات القياس، ويزاد في خلال مقدمات القياس أقاويل أُخر، ربما[٣] لم تكن لها[٤] معونة في إنتاج نتيجة القياس. وبهذا جرت العادة في المخاطبات والكتب وأي قول لم يكن تأليفه أحد التأليفات التي ذكرناها، ثم زيد فيه أو نقص منه وبُدِّل ترتيبه وصُيِّر تأليفه أحد التأليفات التي ذكرناها. وبقي المفهوم عن القول الأول على حالته قبل التغيير[٥]، كان ذلك القول قياساً وأي قول أُبدل مكانه أحد التأليفات القياسية التي ذكرناها وتغير المفهوم على القول الأول فصار شيئاً آخر، فإن ذلك القول ليس بقياس. ثم ليس يتفق أبداً أن تكون مقدمتا القياس الذي يستعمل معلومتين بأحد تلك الوجوه الأربعة التي قد ذكرناها[٦]، بل قد يكون مؤلفاً عن مقدمتين سبيلهما أو سبيل أحديهما أن تعلم عن قياس، وقد لا يتفق في ذلك القياس أيضاً أن تكون مقدمتاه، أو أحديهما

---

١. (توجد) [م ون].
٢. (الثامن عشر) [ح وم ون].
٣. (ربما) [— م ون].
٤. (من) [+ ح].
٥. (قبل التغيير) [— م ون].
٦. (تقدم ذكر هذه الوجوه في الفصل السابع من هذا الكتاب أي كتاب القياس فليراجع ثمة) [هـ A ب].

معلومتين من أول الأمر ، لكن كثيراً ما[١] يحتاج فيهما أو في أحديهما إلى بيانها أيضاً بقياس. ويكون سبيل ذلك القياس أيضاً هذا السبيل وتلك تكون أيضاً سبيل ما قبله ، وكذلك أبداً إلى أن ينتهي إلى قياسات تؤلف[٢] عن[٣] مقدمات تعلم بأحد تلك
79 B الوجوه الأربعة. فإذا أردنا أن نبيّن شيئاً بقياس كان سبيل مقدماته أن تعلم أيضاً بقياس ، وكانت مقدمات ذلك القياس أيضاً تحتاج الى أن تبين بمقاييس أخر إلى أن ينتهي إلى مقاييس مقدماتها معلومة من أول الأمر لا عن قياس أصلاً. فإن الوجه في ذلك أن يبتدأ من المقاييس التي مقدماتها معلومة من أول الأمر[٤]، لا بقياس ، وتؤخذ نتائجها وتُضاف إلى مقدمات أُخر ويضاف بعضها إلى بعض إلى أن يوصل إلى المقدمتين اللتين[٥] إذا ألّفناهما أنتج لنا القياس الكائن عنهما النتيجة المقصودة من أول الأمر ، غير أنا إذا صرحنا بأجزاء هذه المقاييس[٦] كلها على الكمال طال القول ، فلذلك ينبغي أن يقتصر في أكثر ذلك من تلك المقدمات على بعضها ، ويحذف منها ما كان قد انطوى فيما قد صرحَ به إذا كان ظاهراً بيّن الظهور وكان القول نفسه يقتضيه[٧] ، فحينئذ يصير القياس مركباً من مقاييس كثيرة حذف بعض مقدماتها واقتصر على بعضها.

مثال ذلك ، أنّا إذا أردنا مثلاً أن نبيّن أن العالم محدث بتوسط هذه القياسات وهي كل جسم فمؤلف[٨] وكل مؤلف فمقارن[٩] لعرض لا ينفك منه ، فإذاً كل جسم فمقارن[١٠] لعرض لا ينفك منه. ثم نأخذ هذه النتيجة ونضيف إليها كل مقارن لعرض غير منفك منه فهو مقارن لمحدث لا ينفك منه ، فيلزم عنه أن كل جسم فهو مقارن لمحدث
79 A لا ينفك منه. ونأخذ هذه النتيجة ونضيف إليها كل مقارن لمحدث لا ينفك منه[١١] فهو

---

١. (إذاً) [ح].
٢. (يعلم) [م].
٣. (أن) [م ون].
٤. (من أول الأمر) [— م ون].
٥. (اللتين) [— م].
٦. (القياسات) [م ون].
٧. (نقيضه) [م ون].
٨. (مؤلف) [م ون].
٩. (مقارن) [م ون].
١٠. (مقارن) [م ون].
١١. (ونأخذ هذه النتيجة... ينفك منه) [— م].

غير سابق للمحدث ، فيلزم عنه أن كل جسم فهو غير سابق للمحدث. ونأخذ نتيجة هذا القياس الثالث ونضيف إليها كل ما هو غير سابق للمحدث فوجوده مع وجود المحدث ، فيلزم عنه أن كل جسم فوجوده مع وجود المحدث. ونأخذ هذه النتيجة ونضيف إليها كل ما وجوده مع وجود المحدث فوجوده بعد لا وجود[١] ، فيلزم عنه أن كل جسم فوجوده بعد لا وجود[٢] . ونضيف إلى نتيجة هذا القياس الخامس كل ما وجوده بعد لا وجود فهو حادث الوجود ، فيلزم عنه أن كل جسم فهو حادث الوجود. ونضيف إلى نتيجة هذا القياس[٣] السادس أن العالم جسم ، فيلزم عن القياس السابع أن العالم محدث ، غير أن هذه إذا استوفيت أجزاؤها كلها طال القول فينبغي أن يحذف من مقدمات هذه القياسات ما كانت نتايج لمقاييس أخر قبلها ويقتصر على ما لم يكن منها نتايج ، من قبل أن ما كان منها نتايج فقد انطوى في التي تنتجه[٤] ثم تردف[٥] جميع ذلك بالنتيجة الأخيرة.

مثال ذلك ، كل جسم مؤلف وكل مؤلف فقارن لعرض لا ينفك منه ، وكل مقارن لعرض لا ينفك منه فهو مقارن لمحدث غير[٦] منفك منه ، وكل مقارن لمحدث لا ينفك منه فهو غير سابق للمحدث ، وكل ما هو غير سابق للمحدث فوجوده مع وجود المحدث ، وكل ما وجوده مع وجود المحدث فوجوده بعد لا وجود ، وكل ما وجوده 80 B
بعد لا وجود فهو محدث[٧] ، والعالم جسم فإذا العالم محدث. وأمثال هذه فهي القياسات المركبة ، وقد تكون مركبة عن مقاييس مختلفة الأجناس مثل أن يكون بعضها شرطياً وبعضها حملياً[٨] وبعضها خلفاً وبعضها مستقيماً وقد تكون عن قياسات مستقيمة مختلفة الأشكال[٩] .

---

١. (فهو حادث الوجود) [+ م].
٢. (فهو حادث الوجود) [م].
٣. (الخامس... القياس) [— م].
٤. (قد أنتجته) [م ون].
٥. (يردف) [م ون].
٦. (لا) [م ون].
٧. (فهو حادث الوجود وكل حادث الوجود فهو محدث) [+ م ون].
٨. (وبعضها حملياً) [— ح].
٩. (الأجناس) [ح].

مثال ذلك، العالم لا يخلو إما أن يكون قديماً أو محدثاً، فإن كان قديماً فهو غير
مقارن[١] لكنه مقارن للحوادث[٢] من قبل أنه جسم، والجسم إن لم يكن مقارناً
للحوادث فهو خالٍ منها، وما هو خالٍ منها فليس بمؤلف ولا يمكن أن يتحرك وذلك
محال، فإذاً العالم محدث فهذا القياس مركب من شرطي منفصل ومن شرطي متصل
ومن حملي على طريق الخلف ومن حملي مستقيم[٣]. وقد يكون القول مركباً من
استقراء وقياس، وذلك أن يلتمس إنسان بيان مطلوب بقياس في الشكل الأول،
فتكون صغرى مقدمتي القياس بيّنة وكبراهما وهي التي سبيلها أن تكون أبداً كلية لتفيد
ضرورة لزوم النتيجة غير بيّن أنها كلية، فيروم تصحيح كليتها بأن يستقرئ جزئيات
موضوعاتها وهو الحد الأوسط، ثم يضيفها إلى الصغرى وينتج النتيجة التي قصد بيانها
من أول الأمر. مثل أن يكون المطلوب هل (آ) في كل (ج) أم لا، فيلتمس بيان ذلك
بأن كل (ج) فهو (ب) وكل (ب) فهو (آ) فنجد قولنا كل (ج) هو (ب) بيّناً وقولنا
كل (ب) هو (آ) غير بيّن، فنروم تصحيحه بأن نستقرئ الأشياء التي توصف بحد 80 A
(ب). وليكن ذلك مثلاً (د هـ ز ط ي) فنجد (آ) في كل واحدة من هذه فنرى أنه
قد صحّ به وجود (آ) في كل (ب)، فنضيف إلى ذلك كل (ج) فهو (ب)، وينتج
كل (ج) هو (آ).

---

١. (مفارق) [م ون].

٢. (فإذن ليس بقديم. فإن كان غير مفارق للحوادث فليس هو إذن بجسم أو كل جسم مقارن للحوادث فإذا العالم مقارن للحوادث، فإن لم يكن جسماً فهو غير مقارن للحوادث وما هو غير مقارن للحوادث ولا يمكن أن يتحرك فإذن جسم ما غير ممكن أن يتحرك وذلك محال. فإذن كل جسم فهو مقارن للحوادث، والحملي المستقيم كقولك العالم جسم وكل جسم فهو مقارن للحوادث فإذن العالم مقارن للحوادث. وطريق الخلف كقولنا جسم ما غير مفارق للحوادث وما هو غير مفارق للحوادث قد يمكن أن يتحرك فإذن جسم ما غير ممكن أن يتحرك. وذلك محال فإذا كل جسم فهو مقارن للحوادث فلا يمكن أن يتحرك. وذلك محال فإذا كل جسم فهو مقارن للحوادث...) [+ م ون].

٣. (وما هو خال منها... مستقيم) [— م ون].

مثال ذلك، أن يكون المطلوب هل النحل يتوالد من ذكوره وإناثه[١] أم لا، فنلتمس بيان ذلك فنجد[٢] أن النحل حيوان وكل حيوان فإنه تولد من ذكوره وإناثه، فنجد قولنا كل نحل حيوان بيّنا وقولنا كل حيوان تولد من ذكوره وإناثه غير بيّن. فنستقرئ أصناف الحيوان مثل الانسان والفرس والبقر والغنم والحمار[٣] والكلب، فنجد كل واحد منها يتولد من ذكر وأنثى، فنحكم لذلك أن كل حيوان فهو يتولد من ذكر وأنثى، ونضيف إلى ذلك كل نحل حيوان، وينتج أن كل نحل فهو يتولد من ذكر وأنثى. فهذا هو القول المركب من استقراء وقياس وفيه خلل، وذلك أن الذي يلتمس تصحيح المقدمة الكلية الكبرى باستقراء ما تحت موضوعها فإنه إن كان لا[٤] يتصفح جميع ما تحته وبقي هنالك شيء يوصف بحد (ب) ولم نعلم هل يوجد فيه[٥] (آ) أو لا، ولم نتيقن أنه استوفى كل ما يوصف بحد (ب آ) لم يصح له ما هو[٦] (ب)، فهو (آ)، فتبقى القضية غير معلومة الكلية. وإن كان قد تصفح جميع ما يوصف بحد (ب)[٧] فهل دخل (ج) في جملة ما تصفح أم لا، فإن كان لم يدخل فقد بقي شيء
81 B مما يوصف بحد (ب) لا ندري هل يوصف بحد (آ) أم لا، فلا يصح إن كل ما هو (ب) هو (آ) إذ كان (ج) هو (ب)[٨]، و(ج) لا ندري إن كان وصف بحد (آ) أم لا، وإن كان قد تصفح فعلم عندما تصفح أن (ج) هو (آ) فقد علم أن كل (ج) هو (آ)[٩] من قبل صحة القياس[١٠] الذي التمسنا به صحة ذلك المطلوب بعينه، فلا حاجة بنا إلى القياس فيه. وإن أخذنا بعد ذلك كل (ب) هو (آ) وأضفنا إليه كل[١١] (ج) هو (ب) لننتج منه كل (ج) هو (آ) نكون قد استعملنا قولنا (ج)[١٢] هو (آ)

١. (ذكور وإناث) [م ون].
٢. (فنجد) [— م ون].
٣. (والغنم والحمار) [— م ون].
٤. (لم) [م ون].
٥. (ب آ) [م ون].
٦. (كل) [+ م].
٧. (و(ج) الذي يطلب وجود (آ) فيه هو أحد ما يوصف بحد (ب)) [+ م ون].
٨. (ولا يدر هل هو (آ)) [م ون].
٩. (فقد علم وجود (آ) في كل (ج) قبل علمنا كل (ب) هو (آ)) [م ون].
١٠. (فقد صادقنا إذاً مطلوبنا قبل صحة القياس) [+ م ون].
١١. (كل) [— م ون].
١٢. (ب) [م ون].

في تصحيح قول ما(١) ثم استعملنا ذلك القول في تصحيح (ج) هو (آ) فصحّحنا الأظهر بالأخفى، وذلك غير ممكن أن يصح به مجهول. واستعملنا الشيء في بيان نفسه وجعلنا البيان دوراً، وذلك فصل(٢) لا يحتاج إليه وممتنع وغير ممكن(٣) أن يبيّن به شيء خفي. فإذاً، القول المركب من قياس واستقراء يرام به تصحيح كلية المقدمة الكبرى التي بها ضرورة(٤) يفاد(٥) لزوم النتيجة في ذلك القياس(٦) قول مختل لا يلزم عنه كلية المقدمة الكبرى(٧). ولا يلزم عن هذا القول شيء باضطرار، وقد يستعمل أحياناً في أمثال هذه الأمكنة التمثيل مكان الاستقراء، فيصير القول مركباً من تمثيل وقياس، وهو أن يستعمل واحد مما تحت (ب) مثل (د) وحدها، فإذا وجد (آ) في كل(٨) (د) رأى أنه قد صح وجود (آ) في كل ما هو (ب). فإذا كان ذلك لا يصحّ بالاستقراء فهو بالحري لا يصحّ بالتمثيل. وقد يستعمل التمثيل في تصحيح المطلوب مثل أن يكون المطلوب هل كل (ج) هو (آ) أو لا فيلتمس تصحيحه بأن يكون قد عرفنا أولاً وجود (آ) في كل (د)، ونجد حد (ج) نظيراً وشبيهاً بحد (د) في معنى كلي 81 A
يشتركان فيه. وليس ينتفع في ذلك أن يكون حد(٩) (ج) شبيهاً بحد (د) بأي معنى ما اتفق مما يشتركان فيه. فإنه إذا اتفق أن كان حد (ج) يشابه حدّ (د) في معان كثيرة، وليس أيّها اتفق هو الذي ينتفع به في تصحيح وجود (آ) في (ج)، بل بأن يكون ذلك المعنى الكلي هو الذي من جهته يوجد (آ) في (ج)، فينبغي أن نصحّح أيّما هو، فإذا وجد ذلك صار هو الحد الأوسط الذي وضع بين (آ) وبين (ج). فيكون (آ) في ذلك المعنى الكلي وذلك المعنى الكلي في (ج). غير أنه إن كان إنما يبيّن أن (آ) في ذلك المعنى مهملاً من غير سور كلي، لم يؤمن أن يكون (آ) إنما يوجد في بعض ذلك

---

١. (ثم استعملنا قولنا (ب) هو (آ) في تصحيح قول ما) [+ م ون].
٢. (البيان دون أو ذلك قصد لا...) [م ون].
٣. (أصلاً) [+ م ون].
٤. (ضرورية ذلك القياس) [+ م ون].
٥. (ايفاء و...) [ح].
٦. (يفاد لزوم النتيجة في ذلك القياس) [— م ون].
٧. (التي بها ضرورة يفاد... الكبرى) [هـ B ب].
٨. (كل) [— م ون].
٩. (حد) [— م ون].

المعنى لا في كله. ولا يؤمن أن يكون (ج) داخلاً في ذلك المعنى تحت بعضه[١] الذي لا يوجد فيه (آ)، فإذا أمكن ذلك لم يلزم ضرورة أن يكون (آ) في (ج). فإذاً، إن كان مزمعاً أن يوجد باضطرار (آ) في (ج) فينبغي أن يكون (آ) في كل ذلك المعنى، حتى إن كان (ج) تحت ذلك المعنى لزم اضطراراً أن يكون (آ) في (ج). فينبغي أن نصحّح إذاً وجود (آ) في كل ذلك المعنى، وليكن ذلك المعنى (ب)، فإنه بيّن أنه ليس يصحّ ذلك بأن يكون قد علم وجود (آ) في (د) الذي هو جزئي تحت ذلك المعنى ولا إذا استقرئت[٢] نظائر (د) التي هي أيضاً تحت تلك المعنى على ما قلنا. فإذاً التمثيل وحده ليس يصحّ به اضطراراً وجود (آ) في (ج) ولا إن رفد بالاستقراء، على أنه إن
82 رفد بالاستقراء[٣]، سقط تصحيح التمثيل فصار الاستقراء وحده هو المصحّح، فلا يكون مرفداً بل يكون الناطق أو المتكلم قد رفض التمثيل وانتقل عنه إلى الاستقراء. وإن صحّ ذلك بقياس من القياسات المذكورة فيما تقدّم سقط التمثيل والاستقراء، فصار التصحيح لذلك القياس[٤] وحده. فيصير المصحح لوجود (آ) في (ج) قياساً ولم يكن للتمثيل هناك غناء أصلاً ولا للاستقراء. وقوم[٥] من هؤلاء، لما أحسّوا بالخلل اللاحق عن الاستقراء عند اعتبارهم الحد الأوسط والعلة، وعند تصحيح كلية المقدمة الكبرى في القول المثالي الذي أرفد بالاستقراء اطّرحوا الاستقراء[٦] ورفدوا القول المثالي بأن نظروا إلى الشيء الذي به يكون مشابهة الثاني للأول. فإن كان إذا ارتفع رفع الحكم بارتفاعه جعلوه علة لوجود الحكم، وصيّروا به المقدمة الكبرى كلية، فإذا وجدوا بعد ذلك شيئاً تحت الأمر الذي جعلوه علة حكموا فيه بذلك الحكم. وفي هذا خلل أيضاً، وذلك أن الشيء الذي بارتفاعه يرتفع الحكم عن الأمر ليس يلزم إذا وجد في شيء ما أن يوجد الحكم، مثل الحيوان والإنسان، فإن الحيوان إذا ارتفع عن هذا المرئي إرتفع

---

١. (لا في كله) [م].
٢. (في) [+ ح].
٣. (على أنه إن رفد بالاستقراء) [— م ون].
٤. (من القياسات... القياس) [— ح].
٥. (وقوم من هؤلاء...) [— م ون] وما بعد إلى حين إشارة لاحقة.
٦. (اطّرحوا الاستقراء) [— ح].

أن يكون إنساناً. وإذا[١] حيوان لم يلزم ضرورة أن يكون إنسان. فإذاً ولا بدّ بهذا
الوجه، تصح المقدمة الكبرى ولا العلة[٢]. وإن رام إنسان ما تصحيح وجود (آ) في
ذلك المعنى، بأن يكون ذلك المعنى إذا وجد في (د) وجد فيه أيضاً (آ)، لم ينتفع به
82 A في أن يلزم عنه ضرورة وجود (آ) في (ج)، دون أن يكون ذلك المعنى حيث وجد وفي
أي وقت وجد، وجد أيضاً (آ). حتى إذا كان (ج) تحت ذلك المعنى لزم ضرورة أن
يوجد فيه (آ)، وإلا لم يؤمن أن يكون (آ)[٣] موجودة في ذلك المعنى من حيث يوجد
ذلك المعنى في (د) فقط. فيصير (آ) موجودة في بعض ما يوصف بذلك المعنى لا في
كله، فلا يلزم ضرورة أن يوجد في (ج) على ما قلنا. فإذا كان ذلك المعنى حيث وجد
وفي أي وقت وجد، وجد أيضاً (آ)، لم يكن بين هذا وبين قولنا[٤] كل ما يوصف
بذلك المعنى فهو (آ) فرق، إلا في اللفظ فقط. فإن كان قد علم أن ذلك كذلك كان
ذلك مقدمة كلية حصلت معرفتها لا عن قياس، ولم يكن للاستقراء والتمثيل فيها معونة
أصلاً. وإن كان إنما علم عن قياس آخر كان الغناء لذلك القياس وحده. وإن رام
تصحيح ذلك بأن يكون ذلك المعنى إذا وجد في (د) وجد فيه (آ)، وإذا ارتفع عن
(د) ارتفع عنه (آ)، لم ينتفع به أيضاً دون أن يكون حيث ما وجد وفي أي وقت وجد
وجد (آ)، ومن حيث ارتفع وفي أي وقت ارتفع ارتفع[٥] (آ) على ما قلنا. فإذا كان
بهذه الحال كان وجود (آ) في ذلك المعنى كلياً ومساوياً له في الحمل ومنعكساً عليه،
ويكون كل ما يوصف بذلك المعنى فهو (آ) وكل ما هو (آ) فهو موصوف بذلك المعنى
83 B ولزم به اضطراراً وجود (آ) في كل (ج) فيحصل القياس عن مقدمتين الكبرى منهما
موجبة كلية منعكسة في الحمل، والانعكاس في المقدمة الكبرى فضل لا يحتاج إليه في
أن تكون نتيجته ضرورية اللزوم، بل يجتزأ في ذلك أن تكون (آ)[٦] موجودة في كل
ذلك المعنى الذي هو (ب) وإن لم ينعكس، وذلك أن انعكاسه ليس يزيد في

١. (وجد) [+ ح].
٢. (... ولا العلة) [— م ون] هنا انتهى النقص الذي أشرنا إليه سابقاً.
٣. (آ) [— م ون].
٤. (فعلنا) [ح].
٥. (ارتفع) [— م ون].
٦. (آ) [— ح].

اضطرارية لزوم ما يلزم عنه ، وهذه الحال من وجود (آ) في ذلك المعنى إذ كان قد علم لا بقياس أصلاً أو عن قياس آخر لم يكن للتمثيل ولا للاستقراء معونة في تصحيح ذلك . فقد تبين أن التمثيل والاستقراء غير نافعين في أمثال هذه الأمكنة وأنه ليس ينبغي أن يستعملا في المطلوبات التي قصد الناظر فيها أن يحصل له اليقين منها بل إن استعمل فإنما ينبغي أن يستعمل فيما يجتزأ فيه ، بما دون اليقين من الظنون والإقناعات والتمثيل هو بذاته مقنع والاستقراء أبلغ منه(١) .

فصل في النقلة

وينبغي الآن أن نقول في النقلة بالحكم المحسوس في أمر ما أو المعلوم فيه بوجه آخر إلى أمر ما غير محسوس الحكم ، من غير أن يكون ذلك الأمر الآخر تحت الأمر الأول ، وهو الذي يسمّيه أهل زماننا(٢) الاستدلال بالشاهد على الغائب . وجهة هذه النقلة هو أن نعلم بالحس أن أمراً ما بحال ما وأن شيئاً موجود لأمر ما فينقل الذهن تلك الحال أو الشيء من ذلك الأمر إلى أمر آخر شبيه به فيحكم به عليه ، وذلك أن نحسّ بعض الأجسام مثل الحيوان أو النبات(٣) مثلاً محدثاً ، فينقل الذهن الحدوث من الحيوان أو النبات فيحكم على السماء والكواكب أنها محدثة . وإنما يمكن أن ينقل من الحيوان(٤) 83 A
إلى السماء فيحكم عليها بالحدوث الذي أحس في الحيوان متى كان بين الحيوان وبين السماء تشابه ما ، وليس أي تشابه اتفق لكن التشابه بالشيء الذي من جهته وصف الحيوان بالمحدث ، وذلك أن يتشابه الحيوان والسماء بأمر يصح الحكم بالحدوث على جميع ذلك الأمر ، مثل المقارنة للحوادث مثلاً . فإن الحيوان(٥) متى علم بالحس أنه محدث وكان مشابهاً للسماء في مقارنة الحوادث له ، وكان الحكم بالحدوث يصحّ

١. (تم ولله الحمد والمنة على نبيه المصطفى) [م و ن] أي اختتم الكتاب هنا في هذين المخطوطين).

٢. (من الفقهاء والمتكلمين) [+ أ].

٣. (أو النبات) [— ا].

٤. (الحدوث) [+ ا].

٥. (المقارنة للحوادث) [ا].

على[١] مقارن للحوادث[٢] أنه محدث وكانت السماء تقارن الحوادث، لم تمكن النقلة من الحيوان إلى السماء. من قِبَل أنه يمكن أن يكون الحدوث موجوداً لمقارن الحوادث مقيّداً بحال تخرج به السماء عن[٣] مشابهة الحيوان في الأمر الذي به وجد الحدوث للحيوان، لأن الحدوث إنما يكون موجوداً للحيوان حينئذ لمقارنة الحوادث ضرباً ما من المقارنة، لا يوجد ذلك الضرب من المقارنة في السماء. فإذا كان كذلك لم يمكن أن تقع النقلة أصلاً ومتى لم يبين أن[٤] كل مقارن للحوادث محدث، بل إنما حصل عندنا على الانتقال، أن المقارن للحوادث محدث، فانتقل منتقل[٥] بالحكم من الحيوان إلى السماء. فقد انتقل إلى ما يمكن أن يكون مشابهاً للحيوان لا[٦] في الشيء الذي من جهته وجد الحدوث له، فلا تكون النقلة في الحقيقة صحيحة ولكن يظن بها أنها في 84 B
الظاهر صحيحة. فإذاً، إن كان مزمعاً أن تصح[٧] النقلة فينبغي أن يكون الأمر الذي به يتشابهان بحيث يصحّ الحكم على جميعه بالحدوث، حتى يكون كل مقارن للحوادث محدثاً. وإذا كانت السماء مشابهة للحيوان في المقارنة لزم ضرورة أن تكون السماء محدثة فتصير قوة هذا قوة[٨] تأليف قياس في الشكل الأول. وهو أن السماء مقارنة للحوادث وكل مقارن للحوادث محدث فالسماء إذاً محدثة. والنقلة من الشاهد إلى الغائب على[٩] وجهين: أحدهما على طريقة التركيب والآخر على طريقة التحليل. والتحليل[١٠] هو أن يجعل مبدأه من الشاهد. وإذا أردنا أن نستدل على الغائب بالشاهد بطريق التحليل فينبغي أن نعلم الحكم الذي يطلب في الغائب، ثم ننظر في أي محسوس يوجد ذلك الحكم، فإذا علمنا المحسوس الذي فيه ذلك الحكم أخذنا عند ذلك الأمور التي بها يشابه الغائب ذلك المحسوس، ثم ننظر أي أمر من تلك الأمور

١. (كل) [+ ١].
٢. (بالحدوث من الحيوان الى السماء فإنه متى لم يصح الحكم على كل مقارن للحوادث) [+ T].
٣. (من) [ح].
٤. (هل) [١].
٥. (منتقل) [— ١].
٦. (لا) [— ١].
٧. (تصحح) [ح].
٨. (قوة) [— ح و١].
٩. (أحد) [+ T].
١٠. (مبدأ التأمل من الغائب والتركيب هو...) [+ ١].

يصحّ على جميعه الحكم المشاهد في المحسوس. فإذا وجدنا ذلك الأمر انتقل بالضرورة الحكم من المحسوس المشاهد إلى الغائب. فإذاً الاستدلال بالشاهد على الغائب بهذا الطريق قوته قوة مسألة تطلب فيوجد قياسها الناتج[١] لها في الشكل الأول. وإذا أردنا أن نستدل بالشاهد على غائب ما بطريق التركيب نظرنا في المحسوس الذي شوهد فيه
84 A حكم ما وأخذنا الأمور الأخر الموجودة في ذلك المحسوس ثم نظرنا أي أمر من تلك الأمور يصحّ ذلك الحكم على جميعه، فإذا حصل ذلك معنا ثم وجدنا شيئاً غير معلوم الحكم داخلاً تحت ذلك الأمر لزم ضرورة أن ينتقل إليه الحكم الذي كان قد صحّ لنا على المحسوس. فهذا النحو أيضاً قوته قوة قياس في الشكل الأول. والأمر الذي في جميعه يصحّ الحكم يسميه أهل زماننا العلة وهو الحد الأوسط وصحة الحكم على أمر ما من التي شابه بها الغائب الشاهد قد تعلم في كثير من الأشياء بأنفسها لا بقياس ولا بفكر ولا تأمل[٢] أصلاً على مثال ما نعلم المقدمات الأول بأحد تلك الوجوه البيّنة[٣]. وما لم تكن صحته معلومة بنفسها احتيج إلى تبيينه إلى شيء آخر، وقد يمكن بيان ذلك بوجوه: منها أن يصحّ ذلك بقياس يؤلف على أحد الأنحاء التي ذكرناها فيما تقدم، إما جزئي[٤] وإما شرطي. ومنها أن نتصفّح أنواع ذلك الأمر فإن وجد الحكم في جميع ما تحته صحّ الحكم على جميع[٥] ذلك الأمر وإن لم يوجد ولا في شيء منها صحّ أنه غير موجود في شيء من ذلك الأمر. وإن كان إنما يتبيّن في بعض أنواعه أن الحكم غير صحيح عليه بطلَ أن يكون على جميعه وصارت المقدمة جزئية[٦]. ولما كان ما يصحح بهذا الطريق إنما يصحّح لينقل الحكم الذي يصح على جميع ذلك الأمر إلى بعض ما تحته صار هذا الطريق غير نافع في الاستدلال بالشاهد على الغائب، لأن الذي[٧] إليه ينتقل الحكم إن كان أحد ما تصفح فوجد فيه ذلك الحكم فقد علم حكمه بنفسه من

---

١. (المنتج) [ا].
٢. (تأول) [ح].
٣. (الثلاثة) [ا].
٤. (جزمي) [ا].
٥. (ما تحته صح الكم على جميع) [— ا].
٦. (خاصة) [ا].
٧. (الذهن) [ح].

85 B غير أن ينتقل إليه ، ومن قبل أن نعلم وجوده للغائب[١] الذي به شابه[٢] الغائب المحسوس ، فليست بنا حاجة إذن إلى أن ينتقل[٣] فيه . وإن كان لم يتصفح أو تصفح ولم يعلم هل ذلك الحكم محمول[٤] عليه أم لا لم يعلم صحة الحكم على جميع ذلك الأمر ، فإذا لم يصحّ ذلك لم تصح النقلة إلى الغائب على ما قيل في الاستقراء . فقد تبيّن أنه لا يمكن أن يصحّ بهذا الطريق وجود الحكم لجميع الأمر الذي يؤخذ علة . وأمّا متى فرض الحكم موجوداً في كل ذلك الأمر أمكن بهذا الطريق وجود[٥] الحكم العام . وهذا الطريق هو الذي يسميه أهل زماننا إجراء حكم العلة في المعلولات ، ويعنون بالمعلولات الأشياء التي تدخل تحت الأمر الذي يفرض[٦] علة . والحكم الذي أوجبته العلة هو الذي يطلب تصحيحه في جميع ذلك الأمر أو الذي فرض موجوداً لجميعه ، وطرد[٧] ذلك الحكم أو أجراؤه في المعلولات[٨] هو تصفحه في واحد واحد من الأشياء التي تحت الأمر المفروض علة . فقد تبين أن طرد ما توجبه العلة من الحكم في المعلولات ليس ينتفع به في تصحيح الحكم للعلة المفروضة ، لكن إنما ينتفع به في الإبطال فقط .

مثال ذلك ، إن إنساناً[٩] أراد أن يبيِّن أن العالم مكوّن عن مادة سبقته وأخذ في بيان ذلك أنه رأى الحائط يحدث عن مادة وأن الحيوان يحدث عن مادة[١٠] والسماء مشابهة للحيوان في أنها[١١] جسم ، فإنه إن أراد[١٢] تصحيح هذا الحكم عليه بسبب
85 A هذا التشابه ، وهو أنهما جسم ، فينبغي أن يبيّن أولاً أن الجسمية التي بها[١٣] شابهت

---

١. (للأمر) [ا و T].
٢. (تشابه) [ا].
٣. (ننتقل) [ح].
٤. (محكوم) [ا].
٥. (ابطال) [ا و T].
٦. (يعرض) [ح].
٧. (وكان) [ح].
٨. (ويعنون بالمعلولات... إجراؤه في المعلولات) [— ا].
٩. (إن) [+ ا و T].
١٠. (مادة أو أن النبات يحدث عن زرع والحيوان عن بذر الذكر) [+ ا].
١١. (انهما) [T].
١٢. (أن يدل بهذا الشاهد على الغائب الذي أراد) [+ T].
١٣. (بها) [— ح].

السماء الحيوان هي التي من جهتها وجد الحيوان حادثاً عن مادة. وذلك[١] أن يصحّ
أن كل جسم فهو محدث عن مادة تتقدمه[٢]، فإن أراد أن يصحّح ذلك بأن يتصفّح
أصناف الأجسام حتى يأتي على كلها لم يمكنه ذلك دون أن يتصفح معها السماء أيضاً،
فإذا لم يمكنه ذلك لم يصح له أن كل جسم فهو محدث عن مادة، فإذا لم يصحّ ذلك لم
يمكن أن يتبيّن أن السماء إذا كانت جسماً فهي حادثة عن مادة. وأما الإبطال فإنه
يكتفي فيه بهذا الطريق وحده. وذلك أن يعتقد معتقد أن كل تغيّر فهو من شيء إلى
شيء، فيتصفح أنواع التغييرات فيجد الكون تغيراً من لا شيء إلى شيء والفساد تغير
من شيء إلى لا[٣] شيء. فيبطل لذلك أن يكون كل تغير فهو من شيء إلى شيء من
قبل أن الكون تغير، وليس من شيء إلى شيء[٤]، فيأتلف في الشكل الثالث. وهو أن
كل كون فهو تغير ولا كون واحد هو[٥] من شيء إلى شيء، فإذن ليس كل تغير فهو
من شيء إلى شيء. وقد يمكن أن يصحّ[٦] ذلك بوجه آخر وهو أن ينظر في الأمور التي
بها شابه المحسوس الغائب أو في سائر الأمور التي يوصف بها المحسوس سوى[٧] ذلك
الحكم أيّها إذا وجد واحد منها في أي شيء كان وحيث كان وجد الحكم.

مثال ذلك، أن ينظر في المقارنة للحوادث إن كان وجد في أي شيء كان وحيث
86 E كان وجد الحدوث، فإنه إذا كان كذلك كان كل مقارن للحوادث محدثاً، فإنه لا فرق
بين أن يقال حيث ما وجد[٨] المقارنة وجد الحدوث وبين أن يقال أي شيء[٩] وصف
بالمقارنة للحوادث وصف أيضاً بالحدوث. وهذا هو أن يقال كل مقارن للحوادث
محدث. فإذا صح بهذا الطريق صح استدلال الشاهد على الغائب، ولم يمكن أن يعاند
أصلاً. وإذا اقتصر به على أنه إذا وجد في ذلك المحسوس فقط وجد الحكم، لم يلزم

---

١. (فتقدمه فإن أراد) [ح].
٢. (أن كل جسم فهو محدث عن مادة متقدمة) [— ا وح].
٣. (لا) [— ا].
٤. (فيبطل لذلك... الى شيء) [— ا].
٥. (تغير) [+ ا].
٦. (يصحح) [ح].
٧. (من) [ح وا و T].
٨. (وجدت) [ا].
٩. (كل ما) [ا].

ضرورة إذا وجد في الغائب أن يوجد له الحكم ، لأنه إنما صحّ لنا أنه إنما يتبعه الحكم إذا وجد في ذلك المحسوس فقط لا غير. وكذلك إن كان إنما صح أنه إذا وجد في المحسوس وجد الحكم من غير أن تعلم أنه حيث وجد وجد الحكم ، فإنه إن كان كذلك أمكن أن يكون خاصاً بالمحسوس ونحن لا نعلم ، أو مقيداً بحال يخصّ أموراً لا يدخل معها الغائب ، فلا تصحّ النقلة. فقد بينّا كيف يمكن تصحيحه بهذا الطريق وكيف لا يمكن. وأما تصحيحه بأن ننظر هل إذا ارتفع رفع[1] الحكم ، فإنه ضعيف جداً ، من قبل أن الشيء إذا ارتفع فرفع بإرتفاعه الحكم[2] ، لم يلزم ضرورة إذا وجد ذلك الشيء أن يوجد الحكم بل يلزم عكس ذلك وهو أنه إذا وجد الحكم وجد الشيء.

مثال ذلك ، إن الحيوان إذا ارتفع عن شيء ارتفع عن ذلك الشيء أن يكون إنساناً وليس يلزم إذا وجد الحيوان أن يوجد الإنسان ، لكن الأمر بالعكس وهو أن
86 A الإنسان إذا وجد لزم ضرورة أن يوجد الحيوان. فلذلك ليس ينبغي أن يصح[3] وجود الحكم لكل ذلك الشيء ، بأن يكون الحكم مرتفعاً بإرتفاع الشيء ، لكن متى أردنا أن يصحّ بطريق الارتفاع فينبغي أن ننظر هل إذا ارتفع الحكم ارتفع الشيء ، أم لا ، فإن الشيء إذا كان يرتفع بارتفاع الحكم لزم ضرورة إذا وجد الشيء أن يوجد الحكم. وليس يقتصر على هذا فقط دون أن يصحّ أن الحكم من حيث ارتفع ارتفع الشيء ، فحينئذ يلزم ضرورة أن يكون الشيء حيث ما وجد وجد الحكم ، وبيّن أن الأمر كما قلنا من القياس الشرطي الذي يستثني فيه مقابل التالي[4] . فإن ارتفاع الحكم ليس هو غير أن يسلب الحكم عن الأمر ، وكذلك ارتفاع الشيء. فإذا جعلنا ارتفاع الحكم مكان المقدم وارتفاع الشيء مكان[5] التالي ، ثم استثنينا مقابل ارتفاع الشيء وهو يقوم مقام استثناء مقابل التالي ، لزم ضرورة مقابل ما أقيم مكان المقدم وهو وجود الحكم. فلذلك إذا أردنا أن يصحّ لنا أن كل فاعل جسم نظرنا إن كان الجسم إذا ارتفع ارتفع

---

١. (بارتفاعه) [+ ا].
٢. (فإنه ضعيف... الحكم) [— ا].
٣. (بصحح) [ا].
٤. (الثاني) [ح].
٥. (مكان) [— ا].

الفاعل. فإذا كان كذلك لزم أن يكون كل فاعل جسماً من قبل أنه إن كان المفروض[١] ليس بجسم فهو ليس بفاعل، فإذا استثنينا مقابل التالي وهو أنه فاعل لزم ضرورة أن يكون جسماً، فإذاً، إن كان فاعلاً فهو جسم. فبهذا النحو ينبغي أن يستعمل هذا الطريق في تصحيح وجود الحكم للأمر الذي يفرض علة[٢]. ونتحرى أن نجعل الحكم من حيث ارتفع ارتفع الشيء. فأما إن لم يصح أن الجسم إذا ارتفع من حيث كان ارتفع الفاعل لم يلزم ضرورة[٣] أن يكون كل فاعل جسماً[٤] لكن يلزم أن 87 B
يكون كل جسم فاعلاً[٥] فأما تصحيحه بطريق الوجود والارتفاع معاً فإنه فضل من قبل أن الشيء إذا كان يرتفع فيرتفع الحكم ويوجد فيوجد الحكم، يلزم عن الأول أن يكون الحكم إذا وجد وجد الشيء ويلزم عن الثاني أن الحكم إذا ارتفع رفع الشيء. فيلزم أن يوصف الشيء بالحكم والحكم بالشيء بمنزلة ما أنّ الصهّال إذا ارتفع رفع الفرس وإذا وجد الصهّال وجد الفرس فيصير كل واحد منهما منعكساً على الآخر في الحمل وخاصاً به. وليس يحتاج في القياس إلى ما يحمل[٦] هذا الحمل فإن المقدمة متى كانت عامة وكانت غير منعكسة فإن القياس يلتئم مثل ما يلتئم بالمنعكس. من قبل أنّا إذا أردنا أن نبيّن أن العالم محدث من قبل أنه جسم فإنما ينبغي أن يصحّ لنا وجود الحدوث لكل جسم. من قبل أنّا إنّما نريد أن يصح الحدوث لبعض ما يدخل تحت الجسم. وإنما كنا نحتاج إلى أن يصح وجود الجسمية لكل محدث[٧]. لو كنا نقصد إثبات الجسمية لبعض الأشياء الداخلة تحت المحدث. فإذاً إنما يحتاج إلى أن يصحّ أن كل جسم محدث وكل محدث جسم متى كنا نريد أن نصحح الحدوث لبعض ما هو داخل تحت الجسم. والجسمية لبعض ما هو تحت المحدث معاً. فأما إن كنا إنما نقصد[٨] أن نثبت الحدوث

---

١. (المتقدم) [ا] و(المفروض أن ما...) [T].

٢. (عليه) [ح].

٣. (ضرورة) [— ا].

٤. (وكذلك إن كان الفاعل إذا ارتفع من حيث كان ارتفع الجسم لم يلزم أن يكون كل فاعل جسماً) [+ ا و T].

٥. (وإن لم يصح لا هذا ولا ذاك لم يلزم لا أن **يكون** كل فاعل جسماً ولا أن **يكون** كل جسم فاعلاً) [+ ا و T].

٦. (بيان) [+ ح].

٧. (وإنما كنا... لكل محدث) [— ا].

٨. (قصدنا) [ا].

لبعضها ما هو داخل تحت الجسم فقط ، فإنما ينبغي أن نصحح أن كل جسم محدث ولو
87 A اتفق عند تصحيحنا أن كل جسم محدث أن يصح مع ذلك أن كل محدث جسم . فليس إنما صحّ لنا أن كل جسم محدث بصحة عكسه لأنه قد تبين أن الموجبة العامة ليست[١] يصح بصحتها عكسها العام ولكن[٢] عكسها الخاص . ولا إنما الجسم يصير علة لوجود المحدث[٣] إذا انعكس على المحدث ، لأن حاجتنا إلى أن يكون الجسم علة إنما هي ليصح به وجود المحدث[٤] لبعض ما تحت الجسم . ويكتفى من ذلك بأن يصح الحدوث على كل جسم ، فلذلك صار تصحيحنا المقدمة العامة التي بها يمكن النقلة لحكم الشاهد إلى[٥] الغائب بطريق الوجود والارتفاع معاً فضلاً . بل يكتفى في تصحيحه بأن يوجد الحكم بوجود الشيء الذي يفرض علة حيث كان وفي أي أمر كان على ما قلناه . وينبغي أن نفحص وننظر في المحسوس إذا شاهدنا فيه أمراً وصحّ وجود ذلك الأمر لجميع أمر[٦] ما شابهه به المحسوس الغائب حتى أمكنت النقلة[٧] من المحسوس المشاهد إلى الغائب[٨] . هل لذلك المحسوس غناء أو نفع في علم[٩] صحة وجود الأمر المشاهد في المحسوس للأمر الذي يفرض علة . أم[١٠] إنما يصحّ وجود الحكم لجميع الأمر الذي يفرض علة بوجه آخر من غير أن يكون الأمر المحسوس فيه الحكم غناء في تصحيح الحكم لِمَا فرض علة .فإن كان في كلا[١١] الوجهين موضع قول فنقول إن كان له غناء فهو بأحد وجهين : إما أن **يجعل المحسوس نفسه** حداً أوسط يؤلّف[١٢] في الشكل الثالث .

مثال ذلك . هذا البنّاء فاعل وهو جسم فيلزم عن ذلك أن يكون الفاعل جسماً غير

---

١. (ليس) [T].
٢. (ولا كل) [ح].
٣. (الحدوث) [T].
٤. (الحدوث) [T].
٥. (بحكم الشاهد على...) [ا و T].
٦. (أمر) [— ا].
٧. (بالحكم) [+ T].
٨. (وهل ذلك التشابه هو الموجب للحكم في المحسوس المشاهد) [+ ا].
٩. (علم) [— ا].
١٠. (أو) [T].
١١. (كل) [ح].
١٢. (القياس) [+ ا].

88 B أنه لا يلزم ضرورة أن كل فاعل جسم لكن فاعل ما جسم. ولمّا كانت المهملات ربما سومح فيها فتؤخذ كأنها ذوات أسوار عامة صارت النتائج المهملة يظن بها أنها ذات[١] أسوار عامة، لاسيما متى كانت العبارة عن المهملات بالألف واللام مثل أن يقال الفاعل جسم. فإن الألف واللام فيها[٢] يوهم[٣] أن كل فاعل جسم، إذ كانت الألف واللام قد تستعمل كثيراً بدل قولنا كل. فبهذه الجهة وعلى ذا[٤] النحو وبهذا المقدار يمكن أن يكون للمحسوس غناء في تصحيح وجود الحكم للأمر الذي يفرض علة. وهو أن ينتج ما هو في الحقيقة جزئي خاص ويسامح فيها وتؤخذ النتيجة مهملة فيستعمل في العبارة عنها الألف واللام فيوهم عموم الحكم على كل الأمر الذي فرض علة. **والوجه الآخر أن يجعل المحسوس** حداً أوسط[٥] في الشكل الأول.

مثال ذلك. أنّا إذا أردنا أن يصحّ أن كلّ فاعل جسم نظرنا في الأشياء التي تحت الفاعل وهو الخياط والبنّاء، فنجد كل واحد منها جسماً فنظن أنه يلزم عن ذلك أن كل فاعل جسم من قبل أن الخيّاط والبنّاء يصير متوسطاً[٦] في الاستقراء. فيؤلف هكذا. الفاعل بنّاء والبناء[٧] جسم. فيقوم البنّاء مقام أنواع[٨] الفاعلين لو تصفح كلهم أو أكثرهم. فكأنه اجتزئ بما[٩] تصفح من أصناف[١٠] الفاعلين بالواحد أو الاثنين فقط. وأقيم ذلك مقام الجميع أو الأكثر فسومح في العموم وعبّر عنه بالإهمال. فقيل الفاعل هو الخياط والبنّاء والإسكاف والنجار وكل هؤلاء جسم. فإذاً الفاعل
88 A جسم[١١] ثم أوهم هذا الإهمال في النتيجة. واستعمال الألف واللام إن كان[١٢] فاعل

١. (بمنزلة ذوات) [ا و T].
٢. (فيها) [T].
٣. (... اللام توهمان) [ا].
٤. (هذا) [ح وا و T].
٥. (هو الوسط) [ح].
٦. (بين الفاعل وبين الجسم على مثال ما يصير أنواع الفاعلين حد أوسط) [+ ا].
٧. (بنّاء أو خرّاط أو إسكاف أو غير ذلك والبنّاء أو الخياط أو الإسكاف أجسام) [ا].
٨. (فالفاعل ما ذكرنا من الفاعلين مقام سائر الفاعلين) [ا].
٩. (مما) [T].
١٠. (أنواع) [T].
١١. (فأوجب الأمر أن يكون النتيجة مهملة واستعمل الألف واللام في النتيجة ثم فأوهم الألف واللام إن كان...) [ا].
١٢. (كل) [T].

جسمي فاستعمل على ذلك[١] . فعلى هذين النحوين يمكن أن يكون للمحسوس غناء في تصحيح الحكم على الأمر الذي يفرض علة . فهذه هي الأنحاء التي جرت العادة في استعمالها في تصحيح المقدمة التي بها يكون الاستدلال بالشاهد على الغائب.

المقايس الفقهية

ولنقل الآن في المبادئ الخاصيّة بالصنائع التي تلتئم عن المقبولات الأوائل[٢] . وهذه المبادئ هي التي تأتلف منها الأقوال[٣] التي يسميها أرسطوطاليس المقاييس الفقهية ، التي يذكرها في آخر كتابه المعروف بأنالوطيقي الأول. ويقول إنها ترجع إلى القياسات التي أحصاها في أول ذلك الكتاب ، وهو قوله أيضاً[٤] . وليس فقط المقاييس الجدلية والبرهانية تكون بالأشكال التي قيلت لكن والمقاييس الخطبية والفقهية . وهذه المبادئ أربعة : **فمنها** الكلي المفروض على أنه كلي ، **ومنها** الكلي الذي أبدل بدل الجزئي المقصود . **ومنها** الجزئي المبدل بدل الكلي المقصود ، **ومنها** المثال.

أما الكلي المفروض كلياً ، فإنها مقدمة مقبولة كلية ينقل منها الحكم إلى الشيء الذي يصحّ أنّه داخل تحت موضوع تلك المقدمة.

مثال ذلك ، كل خمر محرّم[٥] ، فهذه المقدمة الكلية المقبولة . فمتى صحّ في شيء ما أنه خمر حكم عليه بالتحريم. وهذه النقلة[٦] بقياس مؤتلف في الشكل الأول ، وهو أن كل خمر محرّمة وهذا الذي في الإناء خمر ، فإذاً الذي في الإناء محرّم. وهذه 89 B
المقبولات منها ما تقع العبارة عنه بقول جازم ، مثل كل مسكر حرام ، ومنها ما تقع العبارة عنه بسائر الأقاويل التي قواها قوى[٧] الجازمة ، مثل الإذن والمنع والحث

---

١. (فغولط بذلك) [١].
٢. (من الأقاويل) [١ و T].
٣. (التي منها تؤلف الأقاويل) [T].
٤. (وهذا قوله نصاً) [١ و T].
٥. (محرمة) [T].
٦. (هي) [+ T] و(فيه) [+ ١].
٧. (فوق) [ح].

والكف والأمر والنهي مثل قوله تعالى(١) : ﴿واجْتَنِبوا قول الزُّور﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿فاغسلوا وجوهكم وأيديكم﴾ (٣) ﴿وإذا قلتم فَاعدِلُوا﴾ (٤) ﴿وأَوْفُوا بالعقود﴾ (٥) . فمتى حصلت عندنا مقبولات عُبِّر عنها بأقاويل غير جازمة فأردنا أن نستعملها مقدمات في مقاييس فينبغي أن نبدّل مكانها أقاويل جازمة .

مثال ذلك ، إذا قيل لنا تجنّبوا الخمر ، وأردنا أن نستعمل هذا القول جزء قياس فينبغي أن نبدّل مكانه قولنا كل خمر مجتنبة(٦) أو ينبغي أن تجتنب(٧) . وموضوعات هذه المقدمات ومحمولاتها قد يعبّر عنها بالأسماء(٨) التي تقال باشتراك وبالأسماء التي تقال بتواطؤ(٩) . والاسم الذي يقال بتواطؤ هو الذي يعمّ أشياء كثيرة ويدلّ على معنى واحد يعمّها . والاسم المشترك هو الذي يعمّ أشياء كثيرة ولا يدلّ على معنى واحد يعمّها . والمقبولات إنما تكون مقدمتاه(١٠) كلية متى كانت العبارة عن موضوعاتها ومحمولاتها بأسماء(١١) تقال بتواطؤ . وأمّا ما عبّر عنه بأسماء(١٢) مشتركة فهي يظنّ بها أنها أسماء كلية وليست كلية في الحقيقة .

وأمّا الكلي المبدّل بدل الجزئي المقصود فهو مقدمة مقبولة كلية تبدّل مكان مقدمة
89 أخصّ منها ، فإنّه قد يكون مقصد القائل جزئياً ما فيُنطق بالكلي العام لذلك الجزئي وقصده الجزئي . فإن الإنسان قد يقول ليس في الأصدقاء خير ولا في الأولاد خير(١٣) ، وإنما يعني بعضهم(١٤) . فإذا اتفق أن حصل معنا مقبول كلي وعلّمنا أنه قُصد به بعض جزئياته وعلمنا أي جزء قصد أخذنا ذلك الجزء ، فإن كان(١٥) ذلك الجزء عاماً لأشياء

---

١. (عز وجل) [T].
٢. سورة الحج ٢٢/ الآية ٣٠.
٣. المائدة ٥/ ٦.
٤. الانعام ٦/ ١٥٢.
٥. المائدة ٥/١.
٦. (منجنبة) [T].
٧. (تتجنب) [ح].
٨. (بالاسامي) [١]. و(بالأشياء) [ح].
٩. (بالأسماء التي تقال بتواطؤ) [— ١ و T].
١٠. (مقدماتها) [١ و T وح].
١١. (بأسامي) [١] و(بأشياء) [ح].
١٢. (بأسامي) [١] و(بأشياء) [ح].
١٣. (ولا في الأولاد خير) [— ح].
١٤. (مثل كذبت قوم المرسلين يعني بعضهم وحده) [÷ T].
١٥. (أيضاً) [+ ١ وT].

أخر استعمل على مثال ما استعمل الكلي الذي ذكرناه، فأي شيء صحّ دخوله تحت هذا الكلي الأخص نقل إليه الحكم الذي حُكم به على ذلك الأخص.

مثال ذلك، من المقبولات التي لدينا، السارق ينبغي أن تقطع يده، وقد أبدل هذا مكان بعض من سرق وهو السارق بربع دينار مثلاً. فنأخذ السارق بهذه الصفة محكوماً عليه بقطع اليد فتحصل[1] مقدمة كلية، فإذا صحّ أن زيداً سارق وبهذه الصفة لزم أن تقطع يده، وهذا أيضاً قياس مؤتلف في الشكل الأول. وكثير من الكليات التي تؤخذ مكان جزئيات قد يوقع[2] على الجزئيات التي قصدت بها، أي جزئيات هي من أول الأمر لا بتأمل. وكثير منها تخفى من أول الأمر فلا يعلم هل أبدل بدل جزئي[3] أم لا، وما علم أنه[4] أبدل بدل جزئي[5] فكثير ما يخفى ذلك الجزء فلا يعلم أي شيء هو، فمتى خفي فينبغي أن ترام معرفته بقياس يؤلف على الأنحاء التي قلناها. 90 B فإذا بان لنا ذلك الجزء بقياس حصلت معنا مقدمة كلية، فنستعملها حينئذ على مثال[6] ما نستعمل سائر الكليات.

وأما، إبدال الجزئي بدل الكلي فهو أن يكون القول يقصد به أمر ما فيبدل بعض جزئيات ذلك الأمر بدل الأمر ويعمل على أن ما لحق ذلك الجزئي فيكون لاحقاً[7] لكليه، مثل قولنا فلان لا يظلم ولا في وزن حبة يعني ولا في شيء يسير، فيبدل بعض الأشياء اليسيرة وهو وزن حبة بدل اليسير على الاطلاق. وقد يكون القول في الحركة فنجعل القول في المشي الذي هو نوع من أنواع الحركة، ونعمل على أن اللاحق للمشي[8] الذي هو نوع لاحق لكل حركة. وعلى هذا المثال متى اتفق من المقبولات أمر[9] ما حكم عليه بحكم وكان مأخوذاً بدل كلي ما وعلمنا ذلك الكلي، أي كلي هو

---

١. (فيجعل) [ا].
٢. (توقف) [ا].
٣. (جزء) [T].
٤. (علم أنه) [— ا].
٥. (جزء) [T].
٦. (قياس) [ا].
٧. (فهو لاحق) [ا و T].
٨. (للشيء) [T].
٩. (أمر) [— ا].

جعلنا ذلك الحكم لاحقاً لذلك الكلي ، فتحصل معنا مقدمة عامة فتستعمل على مثال ما تستعمل المقدمات التي تقبل(١) من أول أمرها على العموم مثل الصنفين اللذين ذكرناهما أولاً .

مثال ذلك ، من المقبولات التي لدينا ، حُرِّمَ(٢) علينا أن نقول للوالدين أف ، ولم يقصد به تحريم هذا القول وحده لكن قصد به تحريم كلي هذا القول وهو التبرم بالوالدين(٣) . فإذا علمنا أنه قصد به هذا الكلي حصلت معنا مقدمة كلية ، وهو أن التبرم بالوالدين حرام فإذا تبين في شيء ما أنه تبرّم بالوالدين حكم عليه أنه حرام فيأتلف هذا القياس من الشكل الأول . ومتى حصل عندنا أمر حكم عليه بحكم ولم يعلم هل 90 A| أبدل بدل كلي أصلاً وإنما قصد هو في نفسه بالحكم(٤) أو علمنا أنه قد أبدل مكان كلي ما وكانت له كليات كثيرة ولم يعلم أيّها أريد بالأمر المبدّل لم يكن لنا أن ننقل حكم ذلك الأمر إلى ما ليس تحت ذلك الأمر ، بل إنما ننقل الحكم إلى الجزئيات التي تحته فقط . ومتى علمنا أنه أبدل بدل كلي ما وعلمنا أي كليّ هو نقلنا ذلك الحكم إلى أمر ما آخر مشارك للأمر الأول في ذلك الكلي . وأما كيف لنا أن نعلم هل أبدل هذا الأمر مكان الكلي أم لا ، وإن كان أبدل فأيّما هو الكلي الذي أُقيم هذا مقامه فإنه ربما علم ذلك(٥) بنفسه دون تأمل ، وما لم يعلم بنفسه فينبغي أن ترام معرفته بقياس يؤلف على أحد الأنحاء التي ذكرنا(٦) فيما سلف أو يستعمل فيه الطرق التي ذكرناها في الاستدلال بالشاهد على الغائب . وإنما تبين لنا الكلي الذي يبدل الجزئي مكانه إذا صحّ ذلك الحكم على جميع كلي ما من كليات ذلك الجزئي مثل ما في الاستدلال بالشاهد على الغائب . وأوثق الوجوه التي يمكن أن يصحّح بها أمر هذا الكلي(٧) هو أن يصحّ لنا(٨) بأحد مقاييس الأشكال التي ذكرناها . وأما تصحيحه بطريق التصفح فالحال فيه ههنا كالحال في الاستدلال بالشاهد على الغائب . وذلك أن نَعْمِدَ إلى الأمر الذي يحكم عليه بحكم

---

١. (يقبل) [ا].
٢. (انه حرم) [ا].
٣. (بمعنى الاملال أمللته ...) [هـ ا].
٤. (لا كليته) [+ ا].
٥. (هذا) [+ T].
٦. (ذكرناها) [ا].
٧. (أمر هذا الكلي) [— ا].
٨. (ذلك) [+ T].

ما فنأخذ كليات ذلك الأمر ثم نتصفح جزئيات كل كليات[١] منها ، فأي كلي وُجِد في جميع جزئياته[٢] ذلك الحكم علمنا أن ذلك الكلي هو الذي قصد بذلك الأمر وأن ذلك الأمر إنما أبدل مكان هذا الكلي. فظاهر أنّا إذا فعلنا ذلك فقد علمنا صحة ذلك
91 B الحكم على ما تحت ذلك الكلي قبل علمنا صحة الحكم[٣] على ذلك الكلي ، فإن كنا إنما قصدنا إلى تصحيح ذلك الحكم على ذلك الكلي ليعلم صحة ذلك الحكم على بعض ما تحت[٤] الكلي ، فبيّن أنا إذا فعلنا هذا الفعل أنه لا حاجة بنا بعد ذلك إلى أن ننقل ذلك الحكم من ذلك الكلي إلى شيء مما تحته إذ كنّا قد علمنا صحة ذلك الحكم على كل واحد مما تحت ذلك الكلي قبل علمنا بصحته على ذلك الكلي. وإن كنا حيث تصفّحنا جزئيات واحد واحد منها لم يبيّن لنا بالتصفح صحة ذلك الحكم على شيء من جزئيات كلي أصلاً ولا بان لنا أنها مسلوبة[٥] ، فبيّن أنه لا يمكننا أن نحكم ذلك الحكم[٦] على شيء من تلك الكليات لا أنه كذا ولا أنه ليس كذا ، وإن كنا حيث تصفحناها وجدنا من جزئيات كلي ما يمتنع فيه وجود ذلك الحكم تبيّن بذلك أن ذلك الحكم ليس على جميع ذلك الكلي. فقد تبيّن أن هذا الطريق غير نافع في تصحيح الكلي ونافع جداً في إبطاله ، فإنه متى ظنّ ظانّ بكلي ما أنه هو الذي أبدل مكانه أمر جزئي حكم عليه بحكم ما فتصفحنا ما[٧] تحت ذلك الكلي فوجدنا من جزئياته ما يمتنع فيه وجود ذلك الحكم ، إيتلف صنف من ذلك هو قياس في الشكل الثالث ولزم عنه ما يبطل به[٨] عموم ذلك الحكم. وقد بيّنا هذا في باب الاستدلال بالشاهد على الغائب ، وهذا الطريق ههنا مثل إجراء الحكم الذي أوجبته العلة في المعلولات ، وأما سائر الأنحاء التي يمكن أن يصح بها أمر كلي مثل الوجود والارتفاع وغير ذلك فقد بيّنا أمرها في ذلك الباب أيضاً.

91 A **مثال ذلك** ، في المقبولات التي لدينا إن بَيْعَ[٩] البر بالبر على التفاضل بالعدد[١٠]

---

١. (كلي) [T].
٢. (جزئيات) [ح].
٣. (قبل علمنا صحة الحكم) [— ا].
٤. (ذلك) [+ T].
٥. (عنه) [+ ا و T].
٦. (على شيء من جزئيات... الحكم) [هـ B ب].
٧. (ما) [— ا].
٨. (به) [— ح وا].
٩. (يباع) [ا].
١٠. (بالقدر) [ا].

حرام ، فينبغي لنا أن نعلم هل قصد بذلك الحكم ، البر وحده[١] ، وإنما أبدل بدل[٢] كليّة وهو المأكول أو المكيل أو كلي له آخر ، وأقيم مُقامه ، وإن[٣] المقصد[٤] إنما كان المأكول أو المكيل أو كلي له آخر ، فنطق بجزئيه وقصد[٥] بما نطق من ذلك[٦] كليّه . ولننزل أنّا قد علمنا إنه أبدل بدل[٧] كلية ، غير أنه إذ كانت للبر كليات كثيرة مثل ما إنه مأكول أو إنه مكيل ولم يعلم أي هذه أبدل مكانه البر ، هل المكيل أو المأكول أو غير ذلك ، لم يمكننا أن ننقل التحريم[٨] إلا إلى ما تحت البر من أصنافه فقط . وأما[٩] كيف لنا أن نعلم هل أبدل البر مكان كلي من كلياته أو أي كلي أبدل مكانه . فأما[١٠] في كثير من[١١] هذه الأشياء نعلم ذلك بنفسه من غير تأمل إنما قصد به كلية مثل ما علمنا[١٢] في قول الله عزّ وجل : ﴿إن الله لا يظلم مثقال ذرّة﴾[١٣] . وأما ما لم يعلم بنفسه مثل ما[١٤] في البر فينبغي أن يرام تحصيله بقياس يؤلف عن أحد تلك الأنحاء التي ذكرناها ، وإنما يبيّن لنا الكلي الذي أبدل مكانه البر متى صحّ الحكم على بعض كلياته أنّ التحريم واقع على جميعه مثل المأكول أو المكيل. فإنه متى صحّ أن كل مأكول محرم فيه التفاضل أو كل مكيل كذلك[١٥] صحّ أن الكلي الذي أبدل مكانه البر هو المأكول أو المكيل ، فإذا صحّ ذلك بطريق التصفح كان هكذا وهو إنّا نأخذ[١٦] كليات البر[١٧] ، وهو المأكول مثلاً أو المكيل ، ثم نتصفح أنواع المكيل وأنواع المأكول ، فأي هذين صحّ في أنواعه التحريم ، ثم كان ذلك هو الكلي الذي أبدل مكانه البر[١٨] . ولننزل أنه صحّ في 92 B

١. (وسائر ما ذكر في النص من باقي السنة) [+ ا].
٢. (مكان) [ا].
٣. (وكان) [T].
٤. (المقصود) [ح].
٥. (والمقصود) [ا].
٦. (كل) [ا].
٧. (بدل) [— ا].
٨. (الى الأرز ليس هو تحت البر إنما يمكننا أن ننقل التحريم إلى ما تحت البر فقط من أنواعه) [+ ا].
٩. (وإنا) [T].
١٠. (فإنا) [T].
١١. (أمثال) [+ T].
١٢. (ما علم في أف وفي له) [ا].
١٣. النساء ٤/ ٤٠.
١٤. (ذرة وإذا وقعت الشبهة فلم يعلم الأمر بنفسه مثل ما وقع) [ا].
١٥. (محرم التفاضل) [ا].
١٦. (أما يؤخذ) [ا].
١٧. (الحبر) [T].
١٨. (البر) [— T].

أنواع المكيل فإذا كان ذلك فقد علمنا صحة التحريم على كل نوع من أنواع المكيل قبل علمنا بالمكيل أنه محرم، فقد علمنا إذاً الآن أن الأرز محرّم قبل علمنا أن كل مكيل محرم[١]. وذلك عند تصفحنا له فإن[٢] كنا، إنما نريد تصحيح التحريم على المكيل لنعلم صحة الحكم على بعض ما تحت المكيل وهو الأرز مثلاً فلا حاجة بنا إلى أن ننقل التحريم من المكيل إلى الأرز، إذ كنا قد علمنا صحة التحريم على الأرز قبل علمنا تحريم المكيل، وإن كنا لم نتصفّح الأرز فيما تصفحناه من أنواع المكيل فقد بقي الأرز غير معلوم الحكم[٣]. فلا يمكننا أن نقول كل مكيل محرّم[٤]، إذ كان في المكيل ما لم يتصفح فيعلم أمحرم[٥] هو أم لا، وإن كنا حيث تصفحناه لم نعلم هل[٦] أنواعه محرّمة أم لا لم يمكننا أن نحكم عليه، لا أن كل مكيل محرّم ولا أنه ليس بمحرم، ونتوقف إلى أن يستبين لنا ذلك. ولكن إن وضع واضع أن كلّ مكيل محرم فتصفحنا أنواع المكيل فوجدنا من أنواعه ما هو غير محرم، مثل الجص[٧]، بطل أن يكون كل مكيل محرماً وايتلف قياسه في الشكل الثالث. وهو[٨] الجص مكيل والجص[٩] ليس محرماً. فإذاً ليس كل مكيل محرماً. فقد تبيّن أن هذا الطريق ليس بنافع في التصحيح وهو[١٠] نافع في الإبطال، على أن الأمر في هذه الأشياء هو ما قاله أرسطوطاليس، إنه ليس[١١] ينبغي أن يطلب الاستقصاء في كل شيء على مثال واحد لكن استقصاء كل شيء فهو على قدر المادة الموضوعة له، وينبغي له أن يبلغ في استقصاء كل مادة إلى مقدار الكفاية فيها/ وليس الكفاية في كل شيء أن يبلغ منه[١٢] اليقين التام. ولكن يكتفى في كثير من A 92
الأمر بأن يقتصر من معرفته على ما دون اليقين وأرسطوطاليس نفسه يقول: إن طلب

---

١. (فيه التفاضل) [+ ١].
٢. (فإن) [— T].
٣. (غير غيره معلوم فلا...) [١].
٤. (التفاضل فيه) [+ ١].
٥. (هل هو محرم أم) [١ و T].
٦. (جميع) [+ T].
٧. (الحمص) [١].
٨. (أن) [+ T].
٩. (الحمص) [١] ووردت قبل ذلك وبعده هكذا.
١٠. (هو) [— T].
١١. (ليس) [— ١].
١٢. (فيه) [T].

الاستقصاء في كل شيء على مثال واحد هو من فعل غير متحنك [١] في إداء البرهان في كل شيء. وقد يعرض في ذلك ما يعرض في استقصاء [٢] الأفعال في المعاملات [٣] والمعاشرات، وذلك بمنزلة ما يقال إن الاستقصاء فرقة. فإنه قد يلحق عن الاستقصاء ههنا ما قصدنا به، كذلك الاستقصاء في أمر القياس فإنه قد يلحق عنه ضد ما قصد بالقياس. والقياس إنما يقصد به التبيين وإزالة الشك والحيرة فإذا استقصي في أمر القياس في بعض الأمور بأكثر من بعض [٤] الكفاية فيه، عرض منه أن لا يبيّن الشيء فيه أصلاً [٥]. فأما التي تستعمل فيها المسامحة في المعرفة وترك الاستقصاء فهي نافعة جداً في صناعة الفقه وكثير من سائر الصنايع، فشأنها أن تستعمل في معارفها مسامحات كثيرة. وينبغي أن لا يتعدى بهذه الأشياء هذه الصنايع، فإنها إذا استعملت فيها نفعت جداً، وإذا تعدّى بها إلى غيرها، فهي إما أن لا يبلغ بها المقصود أصلاً وإما أن يصار منها [٦] الى ضد المقصود. وبهذا السبب صارت طريقة التصفح مما قد يُكتفى به في تصحيح الكلي في أمثال هذه الصنايع إذا تُصفِّح أكثر الأشياء التي تحت الكلي، وليس هذا فقط بل إذا تصفّحت الأشياء التي تحت الكلي ولم يوجد الحكم ممتنعاً في شيء
93 B منها. فإنه قد يجتزأ به أيضاً في التصفح [٧]. وكذلك إذا تصفّح منها القليل إما واحداً وإما إثنين، وكذلك سائر الوجوه التي تؤخذ في تصفّح [٨] الكلي مثل طريق الوجود والارتفاع وغير ذلك ينتفع بها في أمثال هذه الصنايع منفعة عظيمة. وإن أخذت غير مستقصاة وعسى الواجب فيها أن تؤخذ غير مستقصاة على التمام كما يلزم ذلك في كثير من العلوم.

---

١. (متحنط) [ح] و(محتنك) [ا و T].

٢. (الأقاويل في كل شيء على مثال واحد ما يعرض في استقصاء) [+ ا].

٣. (الإنسانية، فإن ذلك مذموم وكأنه فساد في بعضها بمنزلة) [+ ا].

٤. (بعض) [— ا و T].

٥. (وبقوة الأشياء التي لا تستعمل المسامحة في معارفها بل يستقصى فيها ولا يقتصر فيها على ما دون اليقين بل إنما شأنها أن يبلغ فيها اليقين التام فهي غير نافعة في المعاملات التي تقع في الأحوال وأما...) [+ ا].

٦. (كما قلنا) [+ ا].

٧. (التصحيح) [T]. و(قد يجير أيضاً أنه في التصحيح) [ا].

٨. (تصحيح) [ا و T].

وأما المثال ، فهو أحد أمرين متشابهين يحكم على أحدهما بحكم[1] ا من جهة ما هو موصوف بالشيء الذي شابه به الأمر الآخر. فالذي علم حكمه[2] مثال ، لِمَ لم يعلم حكمه ، فينقل الحكم الذي حكم به عليه إلى الشبيه الآخر ، وإنما يعلم أن الحكم الذي حكم به على أحدهما هو حكم عليه من جهة[3] الذي به تشابها[4] حتى يكون ذلك الأمر الذي صرّح بحكمه كأنه أبدل بدل الشيء الذي به تشابها. فالمثال يكاد يكون قريباً من الأمر الجزئي الذي أقيم مقام الكلي ويعلم صحة الحكم على الشيء الذي به تشابها بالوجه الذي علم به الكلي الذي أقيم الجزئي مقامه ، وإذا صحّ ذلك حصلت مقدمة كلية. وإذا تبيّن في شيء ما أنه داخل تحت موضوع تلك المقدمة انتقل الحكم الذي[5] حكم به على المثال إلى ذلك الشيء وأيتلف[6] قياسه في الشكل الأول ، والمثال الذي ذكرناه في الباب الذي قبل هذا قد يصلح بعينه أن يكون ههنا ، فإن البر إنما يكون مثلاً للأرز متى صح أن التحريم إنما حكم به عليه ، من جهة[7] الذي به شابه الأرز البر وهو المأكول
93 A أو المكيل. وإنما يبيّن لنا الشيء الذي من جهته حكم بذلك عليه متى صحّ في كل[8] مأكول أو في كل[9] مكيل أنه محرّم ، وتصحيح ذلك يكون بالجهات التي بها يستخرج الكلي الذي أبدل مكانه الجزئي ، وتلك الأنحاء بأعيانها. وينبغي أن يسامح في تصحيح الكلي في هذه الصنايع بعض المسامحة وإلا لم يبلغ به المقصود والأمر الذي يشابه به المثال[10] الأمر الآخر قد يمكن أن يتصور بالذهن وحده دون المثال ، حتى يحصل من ذلك ومن الحكم الذي حكم به على المثال مقدمة كلية. فإذا تبيّن في شيء أنه تحت موضوع تلك المقدمة نقل حكم المثال إلى ذلك الشيء. وما كان هكذا فإنه ليس يظن فيه أن النقلة إنما كانت من المثال إلى شبيهه ولا يظن أن للمثال في النقلة إلى شبيهه غناء ، بل إنما نجعل الغناء للمقدّمة الكلية التي ائتلفت[11] من الحكم والأمر الذي به كان

---

١. (بحكم) [— T].
٢. (منهما) [+ ا و T].
٣. (جهته الشيء) [ا و T].
٤. (إذا تبين لنا صحة ذلك الحكم على كل ذلك الشيء الذي به تشابها) [+ ح وا و T].
٥. (كان) [+ T].
٦. (وايتلف) [ح وا و T].
٧. (جهته الشيء) [ا و T].
٨. (شيء) [+ ا].
٩. (شيء) [+ ا].
١٠. (المثال) [— ا].
١١. (انتقلت) [ا و T].

التشابه فقط . ولا تظن[١] أن لصحة الحكم على المثال غناء في تصحيح ذلك الحكم على الأمر الذي شابه به المثال الشيء الآخر ، وقد يمكن أن يوجد الأمر الذي به وقع التشابه غير منتزع من المثال ولا مفرد[٢] عنه ، بل إنما يتصور بالذهن مقترناً إلى المثال حتى يكوّن صحة الحكم على الشيء الذي وقع به التشابه وهو مقترن بالمثال . فإذا كان كذلك لم يحصل بالفعل مقدمة كلية على الإطلاق ولكن تكون مقيدة بالمثال الذي هو جزئي غير أن قوة هذه المقدّمة تكون قوة كلي ، فتصحّ النقلة لسبب ذلك إلى الأمور التي تحت الشيء[٣] الذي به وقع الاشتباه[٤] ، فيظنّ بهذه النقلة أنها من المثال إلى شبيهه
94 B وأنها من جزئي إلى جزئي لا من كلي إلى جزئي على مثال ما عليه الأمر في القياس. فلذلك يظنّ بالتمثيل أنه ليس بقياس . ولذلك[٥] قال أرسطوطاليس في المثال شيء لا ككل إلى جزء[٦] ولا كجزء إلى كل ، لكن كجزء إلى جزء . والنقلة في المثال ليست هي نقلة من جزئي على الإطلاق بلا كلي ولا أيضاً من[٧] كلي على الإطلاق بلا جزئي . لكن من جزئي مقرون بكلي أو كلي مقرون[٨] بجزئي ، فلهذا السبب صار[٩] الجزئي كالكلي وهذا الكلي كالجزئي . فمن ههنا تبيّن أن أرسطوطاليس ليس يرى أن المقدّمة الكلية إذا أفردت دون المثال ثم انتقل منها إلى ما تحت موضوع المقدمة كانت النقلة مثالية ، بل إنما يرى أن التمثيل والنقلة المثالية هو الصنف الثاني الذي لخصناه نحن ، ونرى أن ذلك هو قياس على الإطلاق وأن هذا ليس بقياس لكن قوته قوة قياس . وهذا الصنف هو الذي يوجد فيه للمثال غناء في النقلة من قبل أنه يبيّن فيه أولاً بالمثال صحة الحكم على الأمر الذي به شابه المثال غيره ، فيصير ذلك الأمر واسطة بين الحكم وبين الشيء الذي هو شبيه المثال . وأما كيف يكون غناء المثال في صحة الحكم على الأمر الذي به وقع التشابه ، فذلك بأحد الوجهين اللذين ذكرناهما في الاستدلال بالشاهد على الغائب .

---

١. (أيضاً) [+ T].
٢. (مفرداً) [T].
٣. (الكلي) [ا].
٤. (الأشياء) [ح].
٥. (ما) [+ T].
٦. (إلى جزء) [— ا و T].
٧. (في) [T].
٨. (مقترن) [T] [— ا].
٩. (هذا) [+ ا و T].

وذلك إما بإئتلافه في الشكل الثالث وإما بائتلافه في الشكل الأول. ويشبه أن يكون
94 A أرسطوطاليس يرى أن غناءه بإيتلافه في الشكل الأول وكثيراً ما تكون النقلة من المثال إلى الشبيه بتوسط شبه[١] لا ينطق به[٢]، بل إنما ينطق بالمثال وبالذي إليه انتقل وكثيراً ما ينطق[٣] بالثلاثة كلها. والأمر[٤] في الاستقراء وفيما أحصيناه بعده[٥] على ما يقوله أرسطوطاليس أنه ليس ينبغي أن يبلغ في استقصاء الكلي الذي هو ملاك[٦] الأمر فيها هذا المبلغ[٧]، بل يقتصر من كل واحد منهما على المقدار الذي يعطيه من المعارف من قِبَل أن الصنائع التي تستعمل فيها هذه الأقاويل شأنها أن يسامح فيما تفيده من المعارف مسامحة كثيرة. فإذا استقصينا أمرها هذا الاستقصاء كان ذلك فوق مقدار الكفاية فيها، فسقط الانتفاع بها فقد تبيّن أن[٨] المبدأ في هذه الصنائع هو المبدأ الكلي. وأن المبادئ الأخرى إنما تكون[٩] أن يستنبط بها المطلوب ويستفاد بها حكم ما هو غير معلوم الحكم من أول الأمر متى رجعت إلى المبادئ الكلية،[١٠] وكانت قوتها قوة الكلية. فقد ظهر كيف ترجع الأقاويل التي سمّاها أرسطوطاليس المقاييس الفقهية إلى مقاييس الأشكال الجزئية[١١].

فهذا منتهى غرضنا الذي قصدناه ههنا وهذا[١٢] الموضع آخر كتابنا إن شاء الله تعالى[١٣].

تم كتاب القياس
والحمد لله حق حمده[١٤].

---

١. (شبيه) [T].
٢. (عنه) [ا].
٣. (إنما ينطق... ينطق) [— T]. و(عن) [+ ا و T].
٤. (والأمور) [ح].
٥. (وفيما بعد) [ا].
٦. (ملاذ) [ا و T].
٧. (كله) [+ ا و T].
٨. (أبين المبادئ) [+ T].
٩. (يمكن) [T].
١٠. (أو) [T].
١١. (الجزمية) [ا و T].
١٢. (وليكن هذا) [ا و T].
١٣. (عز وجل) [T] و(كتابنا والحمد لله رب العالمين) [ا].
١٤. (العالمين وصلى الله على نبيه سيد الأنبياء وآله الطاهرين) [+ ا]. و(نجز الكتاب والحمد لله كثيراً وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين) [T].

كتاب القياس الصغير
أو كتاب المختصر الصغير في كيفية القياس أو كتاب المختصر الصغير في المنطق على طريقة المتكلمين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
وعليك نتوكل[١]

أبواب الكتاب: (آ) القول الأول في القضايا على الاطلاق، ممّاذا تأتلف وكم أصنافها. (ب) القول الثاني في القضايا المتقابلة، بأي شرط «تتقابل»[٢] وكم أصنافها وكيف حالها من الصدق والكذب. (ج) القول الثالث كم أصناف القضايا التي يحصل الصدق بها لا عن قياس. (د) القول الرابع في المقاييس الجزمية وكم أصنافها ومن ماذا «تأتلف»[٣] وكيف «تأتلف»[٣]. (هـ) القول الخامس في أصول المقاييس الشرطية ومن ماذا «تأتلف»[٣] وكيف «تأتلف»[٣]. (و) القول السادس في قياس الخلف، ممّاذا يأتلف وكيف يأتلف. (ز) القول السابع في القياسات المركبة. (ح) القول الثامن في الاستقراء كيف يكون وكيف يرجع إلى القياس وفي أي شيء ينتفع به وفي أي شيء لا ينتفع به. (ط) القول التاسع في الاستدلال بالشاهد على الغايب كيف يكون «ومماذا»[٤]

١. (يتوكل) [ا].
٢. (يتقابل) [ا].
٣. (يأتلف) [ا].
٤. (ومما ذي) [ا].

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب ابي نصر محمد بن محمد الفارابي الذي خرج فيه ادلة المتكلمين و
قياسات الفقهاء الى القياسات المنطقية على مذاهب القدماء قال ابو نصر قصدنا اولاً
كيف القياس وكيف الاستدلال وباي شيء يستنبط المجهولات المطلوب معرفتها وكم اصناف
القياس وكيف يلتئم كل واحد منها ومن اي شيء يلتئم ونحصل القوانين التي نبينها ههنا هي
باعيانها الاشياء التي افادنا ارسطوطاليس في صناعة المنطق ونتحرى ان يكون البيان
عنها في اكثر ذلك بالفاظ مشهورة عند اهل اللسان العربي ونستعمل في ايضاح تلك الاشياء
امثلة مشهورة عند اهل زماننا فان ارسطوطاليس لما اثبت تلك الاشياء في كتبه جعل
العبارة عنها بالالفاظ المعتادة عند اهل لسانه واستعمل امثلة كانت مشهورة متداولة
عند اهل زمانه فلما كانت عادة اهل هذا اللسان في العبارة غير عادة اهل تلك البلاد
وامثلة اهل هذا الزمان المشهورة غير الامثلة المشهورة عند اولئك صارت الاشياء
التي قصد ارسطوطاليس بيانها بتلك الامثلة غريبة ولا مفهومة عند اهل زماننا حتى
اناس كثير من اهل هذا الزمان بكتبه في المنطق انها لا جدوى لها او كادت تطرح [illegible]
نحن الى ايضاح تلك القوانين استعملنا في بيانها الامثلة المتداولة ولتبيين الالفاظ [illegible] اهل زماننا

مخطوطة أمانت خزينه سي/ ١٧٣٠/ كتاب القياس على أدلة المتكلمين. ص ٩٥.

وقد ليس [illegible] في شرح ما كتبه من القوانين ان يستعمل العبارة والامثلة [illegible]

حتى يكون اقتداؤنا اياه على حسب الظاهر من فعله فان ذلك من فعله [illegible] بل اقتداؤه

هو ان نحتذي حذوه على حسب مقصوده بذلك الفعل وليس مقصوده بتلك الامثلة والالفاظ

ان يقتصر المتعلم على معرفتها فقط ولا ان يتطرق الى فهم ما في كتابه بتلك الامثلة والالفاظ

وان يقتصر المتعلم على معرفتها فقط وحدها دون غيرها لكن مقصوده تعريف الناس تلك

الاشياء بالامور التي يتفق ان يكون اعرف عندهم كما انه ليس الاقتداء به ان نجعل العبارة عند

لاهل لساننا بالفاظ اليونانيين وان كان هو حيث القاها عبر عنها باليونانية لكن الاقتداء

ايضاح ما في كتبه لاهل كل لسان بالفاظهم المعتادة كذلك ليس الاقتداء به بالامثلة ان تقتصر

على ما اورده منها فقط لكن اقتفاء اثره في ذلك ان يوضح ما في كتبه من القوانين لاهل كل

صناعة ولاهل كل علم ولسان في كل زمان بالامثلة المعتادة عندهم فلذلك راينا ان نطرح

من امثلته التي اوردها ما لم تجر به عادة نظار اهل زماننا ونستعمل المشهور عندهم ونقتصر

في كتابنا هذا على الضروري من امر القياس على الاطلاق ونؤخر القول فيه ونستوفيه بغاية ما

نقدر عليه وليكن مبدأ ذلك هذه الناحية لانه [illegible] في القضايا على الاطلاق ومن ماذا يأتلف

اصنافها القضية قول حكم فيه بشيء على شيء مثل قولنا زيد ذاهب وعمرو منطلق والانسان يمشي

فان زيدا حكم عليه بالذهاب ووصف به واخبر به عنه فزيد موصوف بالذهاب ومحكوم عليه

[illegible] والذاهب هو الشيء الذي حكم به على زيد والخبر قد يكون اسما مثل قولنا زيد ذاهب وقد

يكون من الاسماء قولنا زيد يمشي او مشى فمن الفعل ما يدل على الماضي مثل قولنا زيد مشى ومنه

ما يدل على المستقبل مثل قولنا زيد يمشي ومنه ما يدل على الحاضر ولفظ الفعل الدال على الحاضر في

[illegible] العربي هو بعينه لفظ المستقبل بعينه وهو قولنا زيد يمشي واذا اردنا ان نفرق

[illegible] التي [illegible] في الازمان الثلاثة ادخلنا في المقدمة [illegible]

يأتلف وكيف يرجع إلى القياس وبأي شيء يصحّح حتى يصير ضرورياً لا يمكن مقاومته وفي أي حال يمكن مقاومته. (ي) القول العاشر في المقاييس الفقهية التي يذكرها أرسططاليس في آخر كتابه في القياس، وكم أصنافها وما هي. فهذه جملة أبواب الكتاب بعد الصدور.

وهذا الكتاب عمل وقصد فيه أن يشعر الناس كيف يردّون القياس الذي يستعملونه في الجدل وفي الفقه إلى القياسات المنطقية. كيف يصحّحون قياساً قياساً من مقاييسهم وحججهم ودلائلهم حتى يصير صحيحها[١] في صناعة المنطق لا يمكن أن يعاند ولا يطعن عليها من جهة صورها وتأليفها، ولذلك جعل أمثلته كلها أو أكثرها جدلية وفقهية[٢].

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب أبي نصر محمد بن محمد الفارابي الذي خرّج فيه أدلة المتكلمين وقياسات الفقهاء الى القياسات المنطقية على مذاهب القدماء. قال أبو نصر:

فتبيّن أولاً[٣] كيف القياس وكيف الاستدلال، وبأي شيء «تستنبط»[٤] المجهولات المطلوب معرفتها. وكم أصناف القياس وكيف يلتئم كل واحد منها ومن أي شيء يلتئم ويجعل القوانين التي يثبتها[٥] ههنا هي بأعيانها الأشياء التي أفادها أرسطوطاليس في صناعة المنطق. ويتحرى أن «تكون»[٦] العبارة عنها في أكثر ذلك بألفاظ مشهورة عند أهل اللسان العربي، ويستعمل[٧] في إيضاح تلك القوانين أمثلة مشهورة عند أهل زماننا. فإن أرسطوطاليس لما أثبت تلك الأشياء في[٨] كتبه جعل العبارة عنها بالألفاظ المعتادة عند أهل لسانه، فاستعمل أمثلة كانت مشهورة متداولة

---

١. (صحيحه) [أ].
٢. (بسم الله... وفقهية) [— T].
٣. (قصدنا في كتابنا هذا أن نبيّن...) [T].
٤. (يستنبط) [أ].
٥. (نجعل... نثبتها...) [T].
٦. (نتحرى أن تكون) [T]. و(يكون) [أ].
٧. (ونستعمل) [T].
٨. (من) [T].

عند أهل زمانه. فلمّا كانت عادة[١] أهل هذا اللسان في العبارة أهل[٢] عادة أهل تلك البلدان، وأمثلة أهل هذا الزمان المشهورة[٣] غير الأمثلة المشهورة عند أولئك. صارت الأشياء التي قصد أرسطوطاليس بيانها بتلك الأمثلة غير بيّنة ولا مفهومة عند أهل زماننا. حتى ظنّ أناس[٤] كثير من أهل هذا الزمان بكتبه في[٥] المنطق أنها لا جدوى لها وكادت[٦] تطرح، ولما قصدنا نحن إلى إيضاح تلك القوانين استعملنا في بيانها الأمثلة المتداولة بين النظّار من أهل زماننا. فإنه ليس اقتفاء أرسطوطاليس في شرح ما كتبه من القوانين أن «تستعمل»[٧] عبارته وأمثلته[٨] بأعيانها حتى يكون اقتفاؤنا إيّاه على حسب الظاهر[٩] من فعله. فإن ذلك من فعل من هو غبي[١٠] بل اقتفاؤه هو أن يحتذى حذوه[١١] على حسب مقصوده بذلك الفعل، وليس مقصوده بتلك الأمثلة والألفاظ أن يقتصر المتعلم على معرفتها[١٢] فقط، ولا أن يتطرق إلى «تفهم ما[١٣]» في كتابه بتلك الأمثلة والألفاظ[١٤]. وأن يقتصر المتعلّم على معرفتها فقط وحدها دون غيرها[١٥]، لكن مقصوده تعريف الناس تلك الأشياء[١٦] بالأمور التي يتفق أن «تكون[١٧]» أعرف عندهم. كما أنه ليس الاقتداء به أن «نجعل[١٨]» العبارة عنها لأهل لساننا بألفاظ اليونانيين، وإن كان هو حيث ألّفها عبّر عنها باليونانية. لكن الاقتداء[١٩] به إيضاح ما في كتبه لأهل كل لسان بألفاظهم المعتادة. كذلك ليس الاقتداء به بالأمثلة أن يقتصر على ما أورده منها فقط، لكن إقتفاء أثره في ذلك أن

---

١. (عبارة) [T].
٢. (غير) [T].
٣. (عندهم) [+ T].
٤. (أناس) [— T].
٥. (من) [ ].
٦. (وكانت) [T].
٧. (يستعمل) [ا].
٨. (أن تستعمل عبارة وأمثلة) [T].
٩. (ما يظهر) [T].
١٠. (غنى) [T].
١١. (نحتذي به) [T].
١٢. (أنفسها) [+ T].
١٣. (تفهّم ما) [T]. و(يفهم) [ا].
١٤. (الأمثلة وحدها دون غيرها) [T].
١٥. (وأن يقتصر... غيرها) [— T].
١٦. (القوانين) [T].
١٧. (يكون) [ا].
١٨. (يجعل) [ا].
١٩. (الاقتفاء) [T].

يوضع[١] ما في كتبه من القوانين لأهل كل صناعة ولأهل كل علم ولسان[٢] في كل زمان بالأمثلة المعتادة عندهم. فلذلك رأينا أن نطرح من أمثلة[٣] التي أوردها ما لم تجرّبه عادة نظارى[٤] أهل زماننا «ونستعمل»[٥] المشهور عندهم «ونقتصر[٦]» في كتابنا هذا على الضروري من أمر القياس على الإطلاق، ونوجز القول فيه ونسهّله بغاية ما نقدر عليه وليكن مبدأ ذلك هذا.

«القول الأول» أو الباب الأول:

في القضايا على الإطلاق من ماذا «تأتلف»[٧] وكم أصنافها.

[٨] القضية قول حكم فيه بشيء على شيء مثل قولنا زيد ذاهب وعمرو منطلق والإنسان يمشي، فإن زيداً حكم عليه بالذهاب ووصف به وأخبر به عنه[٩]. فزيد موصوف بالذهاب ومحكوم عليه به والذهاب هو الشيء[١٠]، الذي حكم به على زيد. والخبر[١١] قد يكون اسماً مثل قولنا زيد ذاهب[١٢] وقد يكون فعلاً مثل قولنا زيد يمشي أو[١٣] مشى. فمن الفعل ما يدلّ على[١٤] الماضي، مثل قولنا زيد مشى. ومنه ما يدلّ على المستقبل، مثل قولنا زيد يمشي. ومنه ما يدلّ على الحاضر، ولفظ الفعل الدّال على الحاضر في اللسان العربي هو على بنية لفظ المستقبل بعينه، وهو قولنا زيد يمشي. وإذا أردنا أن نصرّف المقدمة التي صفتها اسم في الأزمان[١٥] الثلاثة أدخلنا في

---

١. (يوضح) [— T].
٢. (علم وللنظّار) [T].
٣. (أمثلته) [T].
٤. (نظار) [T].
٥. (ويستعمل) [ا].
٦. (يقتصر) [ا].
٧. (يأتلف) [ا].
٨. (المقدمة) [+ T].
٩. (وأخبر به عنه) [— T].
١٠. (الحكم) [T].
١١. (والصفة) [T].
١٢. (إنسان) [T].
١٣. (زيد) [+ T].
١٤. (الزمان) [+ T].
١٥. (الأزمنة) [T].

المقدمة كان ويكون أو وجد ويوجد، وهو الآن وما جرى مجراها أو قام مقامها. فقلنا زيد كان ذاهباً وزيد يكون ذاهباً(١) وزيد هو الآن ذاهب. وقوم يسمّون القضايا(٢) التي يدخل فيها كان ويكون وما جرى مجراها(٣) المقدمات الثلاثية، وما لا يدخل فيها هذه يسمونها الثنائية، والصفة «فلتسم(٤)» المحمول، والموصوف الموضوع. وينبغي أن يُعلم أن المحمولات والموضوعات في الحقيقة هي معاني الأسماء والأفعال لا الأسماء والأفعال. غير أنّه لمّا كان قد يعسر في أول الأمر «تفهمها(٥)» في المعاني أقيمت ألفاظها مقامها، وأخذت كأنها هي المحمولات والموضوعات. وكل قضية(٦) فهي إمّا أن يثبت فيها شيء لشيء مثل قولنا عمرو منطلق، وإمّا أن «ينفى»(٧) فيها شيء عن شيء، كقولنا زيد ليس بمنطلق. وكل واحدة من هذين إمّا جزمية(٨) وإما شرطية: فالجزميّة(٩) ما بُتَّ(١٠) فيها الحكم وجزم عليه إثباتاً كان أو نفياً، مثل قولنا زيد يمشي وعمرو ليس يمشي(١١). والشرطية كلّ ما ضمن الحكم فيها الشريطة(١٢) والشريطة إما أن «تتضمن»(١٣) اتصال شيء بشيء، كقولنا إن طلعت الشمس كان نهاراً، فإن هذا الحرف وما جرى مجراه مثل إذا وكلّما يضمن(١٤) كون النهار بطلوع الشمس ويوجد(١٥) اتصاله به، وإما أن يتضمن انفصال شيء عن شيء ومباينته(١٦)، مثل قولنا هذا الوقت إما ليل وإما نهار، فإن حرف إما وما جرى مجراه(١٧) يدلّ على مباينة الليل والنهار. والمقدمات(١٨) منها ما موضوعه أمر كلي عام، كقولنا الإنسان حيوان

١. (وزيد يكون ذاهباً) [— T].
٢. (المقدمات) [T].
٣. (مجراهما) [T].
٤. (فلتسمّ) [T]. و(فليسم) [ا].
٥. (تفهّمها) [T]. و(يفهمها) [ا].
٦. (مقدمة) [T].
٧. (يبقى) [ا].
٨. (حملية) [T].
٩. (والحملية) [T].
١٠. (أثبت) [T].
١١. (بمنطلق) [T].
١٢. (بشرطية) [T].
١٣. (يتضمن) [ا].
١٤. (يتضمن) [T].
١٥. (ويوجب) [T].
١٦. (له) [+ T].
١٧. (مثل أو) [+ T].
١٨. (الحملية) [+ T].

ومنها ما موضوعه بعض الأشخاص[١] ، كقولنا زيد أبيض . والعام هو الذي تتشابه به عدة أعيان ، والعين هو الذي لا يمكن أن يقع به تشابه بين اثنين أصلاً ، مثل زيد وعمرو . وكذلك المحمولات قد « تكون[٢] » أموراً عامة ، كقولنا زيد إنسان . فإن الإنسان أمر عام ومحمول على زيد وزيد عين . وقد « تكون » [٢] أعياناً[٣] ، مثل قولنا هذا الجالس هو زيد . والمقدمة التي موضوعها أمر عام قد[٤] يضاف إلى موضوعها ما يدلّ على أن الحكم على بعضه أو كلّه ، وذلك في النفي والإثبات جميعاً . والتي يضاف إليها هي قولنا كل وما[٥] هذه الحروف « تسمى » [٦] الأسوار . فقولنا كل أو بعض ولا واحد وليس كل وهذه الحروف[٧] « تستعمل » [٨] في الإثبات على الجميع ، وبعض أو ما في الإثبات للبعض ، ولا واحد يستعمل في النفي عن الجميع ، وليس كل يستعمل في النفي عن البعض . وأما الموجب الذي يضاف إلى موضوعه ما يدلّ على أن المحمول قد أثبت لجميعه ، فكقولنا كل إنسان حيوان ، وهذا يسمّى الموجب العام . والذي أضيف إلى موضوعه ما يدلّ على أن المحمول قد أثبت لبعضه ، فكقولنا إنسان ما أبيض أو بعض ما هو إنسان أبيض ، وهذه وما أشبهها « تسمى » [٩] الموجبات الخاصة . وأما السالب الذي أُضيف إلى موضوعه ما يدلّ على أن المحمول قد نفى عن جميعه ، فكقولنا ولا إنسان واحد طائر ، وهذه « تسمى » [٩] السالبة العامية[١٠] . وأما السالب الذي يضاف إلى موضوعه ما يدلّ على أن المحمول قد نفى عن بعضه ، فكقولنا ليس كل إنسان أبيض أو بعض الناس ليس بأبيض أو إنسان ما ليس بأبيض ، « وتسمى » [١١] هذه السالبة الجزئية[١٢] .

---

١. (الأعيان) [T وهـ ا].
٢. (محمولات المقدمات قد تكون) [T]. و(يكون) [ا].
٣. (إشارة إلى أن المحمول قد يكون جزئياته) [هـ ا].
٤. (منها ما) [T].
٥. (أو بعض ولا واحد وليس كل و...) [+ T].
٦. (يسمى) [ا].
٧. (أو بعض ولا واحد وليس كل وهذه الحروف) [T].
٨. (يستعمل) [ا].
٩. (يسمى) [ا].
١٠. (العامة) [T].
١١. (ويسمى) [ا].
١٢. (الخاصة) [T وهـ ا].

« القول الثاني : في القضايا المتقابلة »

الإيجاب والسلب قد يكونان غير متقابلين[١] . والإيجاب والسلب إنما يكونان متقابلين إذا اجتمع فيهما[٢] ، وهي[٣] أن يكون موضوعها[٤] واحداً بعينه وكذلك المحمول . وأن يكون الزمان الذي أثبت فيه المحمول للموضوع هو بعينه الزمان الذي فيه . نفي المحمول عن الموضوع . وأن « تكون »[٥] الحال التي بها يوجد الموضوع موضوعاً[٦] في السلب هي بعينها الحال التي يوجد موضوعاً في الإيجاب . والحال التي يوجد بها المحمول محمولاً على الموضوع في الإثبات هي بعينها الحال التي يوجد بها في النفي[٧] . فالشرائط الباقية التي يظن أنها زايدة على هذه فهي داخلة في جملة ما عدّدناه . وذلك مثل قولنا زيد الكاتب كان أمس عليل العين . فقد أثبت الحكم بالعليل على زيد ، وهو مأخوذ بحال في زمان ماض محصّل . فسلبه المقابل له ليس أن يقال زيد ليس بعليل ، لكن أن يقال زيد الكاتب لم يكن أمس عليل العين. وكذلك متى قلنا زنجي أبيض الأسنان[٨] فسلبه المقابل له أن يقال الزنجي ليس بأبيض الأسنان[٩] . ليس أن يقال الزنجي ليس بأبيض. فهذه هي الشرائط التي بها يصير الإيجاب والسلب متقابلين. والمقدمات المتقابلة أصناف ، منها ما موضوعاتها أعيان مثل قولك زيد أبيض ليس زيد أبيض[١٠] ، وتسمى المتقابلات العيانية[١١] . وهذان يقتسمان الصدق والكذب دائماً وفي جميع الأمور ، وهو أنه إذا صدق أحدهما أيّهما كان في أي أمر كان كذب الآخر ولا يجتمعان معاً لا على صدق واحد ولا على كذب

---

١. (فالإثبات والنفي قد يكونان متقابلين وقد يكونان غير متقابلين) [T].
٢. (إشارة الى شرائط التناقض) [هـ ١].
٣. (وذلك) [T].
٤. (المواضع فيها شيئاً) [T].
٥. (يكون) [١].
٦. (للمحمول) [+ T].
٧. (فهذه خمس شرائط إن نقص منها واحدة لم يكن الايجاب والسلب متقابلين ومعنى متقابلين ألا يجتمعا معاً...) [+ T].
٨. (الزنجي أبيض الأسنان)[T].
٩. (الانسان) [T].
١٠. (ليس بأبيض) [T].
١١. (الشخصية) [T].

واحد[١] . ومنها ما موضوعاتها أمور عامية « وتسمى »[٢] المتقابلات العامية[٣] ، فمن هذه ما يضاف إلى موضوع كلي المتقابلين سور كلي[٤] ما يدلّ على أن الحكم عام لجميع الموضوع ، ويسمّيان المتضادين .كقولنا كل إنسان حيوان ولا إنسان واحد حيوان . وهذان يقتسمان الصدق والكذب أحياناً .وذلك في[٥] مثل قولنا كل إنسان حيوان ولا إنسان واحد حيوان[٦] ، ويكذبان أحياناً .وذلك في[٧] مثل قولنا كل إنسان أبيض ولا إنسان واحد أبيض . ومنها ما يقرن بموضوع كلّيْ المتقابلين سور خاص يدلّ على أن الحكم على بعض الموضوع .مثل قولنا إنسان ما أبيض ليس كل إنسان أبيض ، « وهذان »[٨] يسمّيان ما تحت المتضادين ، وهذان يقتسمان الصدق والكذب أحياناً . وذلك في[٩] مثل قولنا إنسان ما حيوان ليس كل إنسان حيواناً . إنسان ما طائر ليس كل إنسان طائر[١٠]، أو يصدقان أحياناً . وذلك[١١]مثل قولنا إنسان ما أبيض ليس كل إنسان أبيض . ومنها ما يقرن بموضوع أحد المتقابلين سور عام والآخر سور خاص ، وهذان يسمّيان المتناقضين[١٢]. ما يقرن فيه السور العام بموضوع الإيجاب ، والخاص بموضوع السلب ، مثل قولنا كل إنسان حيوان ليس كل إنسان حيواناً . ومنها ما يقرن بموضوع النفي[١٣] سور عام و بموضوع الإيجاب سور خاص .كقولنا إنسان ما حيوان ولا إنسان واحد حيوان . وهذان الصنفان من أصناف المتقابلات يقتسمان الصدق والكذب دائماً في كل الأمور . ومنها ما لا يقرن فيه[١٤] بموضوع واحد من المتقابلين سور أصلاً .كقولنا الإنسان حيوان ليس الإنسان حيواناً . وهذان يسمّيان المهملين وحالها في الصدق والكذب حال ما تحت المتضادتين.

---

١. (وحده... وحده) [T].
٢. (يسمى) [اي].
٣. (عامة... العامة) [T].
٤. (كلي) [— T].
٥. (المادة الضرورية والممتنعة) [+ T].
٦. (يطير... يطير) [T].
٧. (المادة الممكنة) [+ T].
٨. (وهذا) [ا].
٩. (الضروري والممتنعة) [+ T].
١٠. (يطير... يطير) [ا].
١١. (في الممكنة) [T].
١٢. (فمن المتناقضين) [+ ا].
١٣. (السلب) [T].
١٤. (فيه) [— T].

« القول الثالث : أصناف القضايا »

ومن المقدمات ما هي معلومة الوجود ومنها ما ليست معلومة الوجود . والمعلومة الوجود هي التي حصل لنا التصديق بها أنها كذا أو ليست كذا وغير المعلومة هي التي لم يحصل لنا بها المعرفة لا أنها كذا ولا أنها ليست كذا . والتصديق (١) قد يحصل عن قياس وقد يحصل لا عن قياس . والتي يحصل لنا معرفتها والتصديق بها لا عن قياس فهي ثلاثة أصناف : مقبولة ومشهورة وحاصلة عن الحس (٢) . والمقبولة هي كل ما قبلت عن واحد مرتضى أو جماعة مرتضين . والمشهورة (٣) كل ما كان ذايعاً عند الناس كلّهم أو أكثرهم أو عند علمائهم (٤) أو عند أكثر هؤلاء من غير أن يخالفهم أحد . والمشهور أيضاً عند أهل صناعة (٥) أو عند حُذّاق أهل تلك الصناعة من غير أن يخالفهم أحدٌ لا منهم ولا ممّن سواهم . والمحسوسة ما قبلت عن شهادة الحس مثل إن الشمس منيرة والليل مظلم . وما عدا هذه الثلاثة (٦) فإنها كلها إنما « تحصل » (٧) معرفتها عن القياس . والقياس قول مؤلف عن مقدّمات توضع إذا أُلّفت لزم عنها بأنفسها لا بسبب غيرها (٨) شيء آخر غيرها اضطراراً .

« القول الرابع : المقاييس الجزمية أو الحملية »

وما حصلت معرفته عن قياس فإنه يسمّى النتيجة والردف . والقياس قد يؤلف عن مقدمات عُلمت بأحد هذه الوجوه الثلاثة (٩) وقد يؤلف عن مقدمات هي نتايج

---

١. (والمعلومة قد تكون معلومة عن قياس) [ا] .
٢. (ومحسوسة ومعقولة) [T] .
٣. (هي) [+ T] .
٤. (وعقلائهم) [+ T] .
٥. (ما) [+ T] .
٦. (ما قبلت عن شهادة ... الثلاثة) [— T] . (والمحسوسة مثل أن زيداً يمشي والمعقولة بالطبع هي المقدمات تلكلية التي يجد الإنسان نفسه كالمفطور على العلم اليقين بها من أول نشوئه ولا يدري كيف حصل له مثل قولنا كل ثلاثة فهي عدد فرد وكل أربعة فهي عدد زوج . وما عدا هذه الأربعة ...) [+ ا] .
٧. (يحصل) [ا] .
٨. (عنها بذاتها لا بالعرض) [T] .
٩. (الأربعة) [T] .

قياسات أخر «ترجع» [١] مقدماتها إلى ما علم بأحد تلك الوجوه الثلاثة [٢]. وأقلّ ما منه يأتلف القياس مقدمتان «تشتركان» [٣] بجزء واحد.

والمقاييس قد «تؤلف» [٤] عن مقدمات شرطية وعن مقدمات جزمية [٥]، والمقاييس الجزمية [٥] أربعة عشر قياساً [٦]. **فأولها** يأتلف هكذا وهو أن يفرض أن هاتين المقدمتين معلومتان عندنا بأحد تلك الوجوه الثلاثة [٧]، كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فيلزم عنه لا محالة أن كل جسم محدث، وهذا هو القياس الأول وقد ألّف عن مقدّمتين كليتين [٨]، وهما كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث [٩] وفيهما جزء مشترك وهو المؤلف. فإن المؤلف مشترك في المقدمتين جميعاً وهو محمول في أحدهما أو موضوع في الآخر، والجزء المشترك في القياس يسمّى الحد الأوسط، والجزءان الآخران يسمّيان طرفا القياس. والمقدمة التي يوجد الحد الأوسط فيها محمولاً فهي الصغرى والتي يوجد موضوعاً فيها فهي الكبرى.

القياس الثاني : كل جسم مؤلّف [١٠] ولا مؤلّف واحد أزلي، فيلزم عن ذلك ولا جسم واحد أزلي [١١]. وهذا القياس ألّف عن مقدمتين صغراهما موجبة عامية [١٢] وكبراهما سالبة عامة والنتيجة سالبة عامية [١٢].

القياس الثالث : موجود ما مؤلّف وكل مؤلّف محدث فيلزم عنه موجود ما محدث. وهذا القياس [١٣] من مقدمتين صغراهما موجبة خاصة وكبراهما موجبة عامة والحد الأوسط فيهما المؤلِّف ونتيجته موجبة خاصة.

القياس الرابع : موجود ما مؤلّف ولا مؤلّف واحد أزلي فيلزم عنه موجود ما ليس

---

١. (يرجع) [أ].
٢. (الأربعة) [T].
٣. (يشتركان) [أ].
٤. (يؤلف) [أ].
٥. (حملية) [T].
٦. (إشارة إلى أنواع المقاييس) [هـ ا].
٧. (الأربعة) [أ].
٨. (عامتين موجبتين) [T].
٩. (وهما ... محدث) [— T].
١٠. جسم (ج) مؤلف (ب) [ ] وقد وردت الرموز هكذا لاحقاً.
١١. (والحد الأوسط المؤلّف) [+ T].
١٢. (عامة) [T] وهكذا لاحقاً.
١٣. (القياس) [— T].

بأزلي أو ليس كل موجود أزلياً. وهذا عن مقدمتين صغراهما موجبة خاصة وكبراهما سالبة عامة ونتيجته سالبة خاصة. وبيّن في هذه المقاييس الأربعة أن الحد الأوسط (١) موضوع لأحد الطرفين ومحمول على الآخر. والمقاييس التي « تؤلّف » (٢) وترتب الحد الأوسط (٣) فيها بين الطرفين هذا الترتيب « تسمّى » (٤) مقاييس الشكل الأول. وهذه المقاييس الأربعة بيّنة بأنفسها أنها « تنتج » (٥) النتايج التي ذكرت. وما كانت هذه « سبيلها » (٦) من المقاييس فهي المقاييس الكاملة، وما عدا هذه فليس بيّن فيها بأنفسها أن التي « تعرض » (٧) نتايج لها لازمة عنها، لكن إنما تبيّن بردّها (٨) ورجوعها إلى هذه الأربعة الكاملة، مثال ذلك.

القياس الخامس: كل جسم مؤلف ولا أزلي واحد مؤلّف فيلزم عنه ولا جسم واحد أزلي. فالمشترك في مقدّمتي هذا القياس المؤلّف وهو محمول على الطرفين الباقيين. والمقدمة الصغرى ههنا هي التي موضوعها « هو » (٩) موضوع النتيجة، وهي قولنا كل جسم مؤلّف، والكبرى هي التي موضوعها محمول النتيجة وهي قولنا ولا أزلي واحد مؤلّف. وما كان من المقاييس ترتّب فيها الحد الأوسط هذا الترتيب وهو أن يكون محمولاً على الطرفين « تسمّى » (١٠) مقاييس الشكل الثاني، والمقدمة الكبرى في هذا القياس هي سالبة عامية والصغرى هي (١١) موجبة عامية. وهذا القياس ليس تبيّن في نفسه (١٢) أن الذي فرض نتيجة له لازم (١٣) عنه كما فرض، لكن يحتاج (١٤) أن يبيّن بشيء آخر أن اللازم عنه هو الذي فرض. وبيان ذلك أن قولنا ولا أزلي واحد مؤلّف فقد انطوى فيه قولنا ولا مؤلّف واحد أزلي. وتلك حال كل سالبة عامية مثل قولنا ولا إنسان واحد

---

١. (فيها) [+ T].
٢. (يؤلف) [ا].
٣. (يرتب الحد الأوسط فيها من الطرفين) [T].
٤. (يسمّى) [ا].
٥. (تسمى...... تنتج) [— T]. (ينتج) [ا].
٦. (سبيله) [ا].
٧. (يعرض) [ا] و(تفرض) [T].
٨. (بردها) [— T].
٩. (هي) [ا] و[— T].
١٠. (يسمّى) [ا].
١١. (هي) [+T].
١٢. (يبيّن من نفسه) [T].
١٣. (لازمة) [T].
١٤. (الى) [+ T].

يطير. فإنه قد انطوى فيه ولا طائر واحد إنسان. فأي هاتين قلنا فقد قلنا الأخرى وأيّتهما صحّت صحّت الأخرى. لأن السالبة العامية «تصح»[١] بصحة عكسها ومتى لم يصحّ عكسها لم «تصح»[١] هي. فإنا متى سلبنا شيئاً عن كل أمر ما فقد سلبنا أيضاً ذلك الأمر من كل ذلك الشيء. فإنه وإن كان ولا إنسان واحد يطير فلا ينبغي أن يكون شيء مما يطير إنساناً لأنه إن كان شيئاً ممّا يطير إنساناً فذلك الشيء هو إنسان يطير. فلا يمكن إذن أن يصدق قولنا[٢] ولا إنسان واحد يطير. إذ كان في الطاير[٣] إنسان. فمتى أردنا أن يصحّ ويصدق قولنا ولا إنسان واحد يطير فلا ينبغي[٤] أن يكون شيء مما يطير إنساناً. فإذن[٥] إذا قلنا أحدهما وكأنّا قد قلنا الآخر. وكذلك قولنا ولا أزلي واحد مؤلّف فإنا إذا قلناه فقد قلنا ولا مؤلّف واحد أزلي. وقد كان لنا كل جسم مؤلّف. فإذن تأليف القياس الخامس قد انطوى فيه تأليف القياس الثاني. فقوّة هذا التأليف قوة ذلك التأليف فيلزم عنه ما لزم عن ذلك[٦].

القياس السادس: وهو الثاني من الشكل الثاني. ولا جسم واحد منفك من حَدَثٍ وكل أزلي منفك من الحدث فإذن لا جسم واحد أزلي. هذا القياس[٧] مؤلف من مقدمتين صغراهما سالبة عامية وكبراهما موجبة عامية «ينتج»[٨] سالبة عامية. من قبل أنّا حيث قلنا ولا جسم واحد منفك من الحدث فقد انطوى فيه ولا منفك واحد[٩] من حدث[١٠] جسم. وقد كان[١١] أن كل أزلي منفك من الحدث فيحصل من ذلك تأليف القياس الثاني فيلزم عنه ولا أزلي واحد جسم فإذا لزم هذا فقد لزم أيضاً عكسه وهو ولا جسم واحد أزلي.

القياس السابع: وهو الثالث من الثاني. موجود ما مؤلّف ولا أزلي واحد مؤلّف

---

١. (يصح) [أ].
٢. (أن يقال) [ا].
٣. (في جملة ما يطير) [ا].
٤. (يصح لنا ولا إنسان واحد طاير فلا ينبغي اذن) [ ].
٥. (فإذاً) [ا].
٦. (بعينه) [+ ا].
٧. (القياس) [— ٢].
٨. (نتج) [أ].
٩. (واحد) [— ٣].
١٠. (هو) [+ ا].
١١. (لنا) [+ ٢].

فإذن موجود ما ليس بأزلي. هذا القياس من مقدّمتين صغراهما موجبة خاصيّة وكبراهما سالبة عامية وينتج سالبة خاصية، من قبل أنه إذا فرض ولا أزلي واحد مؤلّف فقد انطوى فيه ولا مؤلّف واحد أزلي. وقد كان لنا موجود ما مؤلّف، فيرجع هذا إلى تأليف القياس الرابع فيلزم عنه ما لزم عن الرابع وهو موجود ما ليس بأزلي.

القياس الثامن: وهو الرابع من الثاني، موجود ما ليس بجسم وكل متحرك جسم فإذن ليس كل موجود متحركاً. هذا القياس من مقدمتين صغراهما سالبة خاصية وكبراهما موجبة عامية ينتج سالبة خاصية، من قبل أنه إذا كان موجوداً[1] ليس بجسم فقد حصل معنا بعض الموجودات ليس بجسم. وظاهر أن الجسم مسلوب عن جميع ذلك البعض من الموجودات. فإذا حصل[2] ذلك البعض باسمه الخاص. وكان ذلك البعض[3] مثلاً السواد حصل معنا ولا سواد واحد جسم. وقد كان لنا كل متحرك جسم فرجع إلى تأليف القياس السادس. والسادس قد تبيّن[4] أنه قد انطوى فيه الثاني. فيلزم إذن ولا سواد واحد متحرك والسواد بعض الموجودات. فبعض الموجودات ليس بمتحرك. فإذن[5] ليس كل موجود متحركاً. وذلك الذي كنّا فرضناه نتيجة الثامن. بعد[6] تبيّن أن الثامن يرجع إلى الثاني بتوسط السادس بينهما. والطريق الذي بها[7] رددنا الثامن إلى الثاني يسمّى افتراضاً والطريق الذي به رددنا سائر تلك الأخر هو طريق العكس. وهذه الأربعة هي جميع أصناف مقاييس الشكل الثاني.

القياس التاسع: وهو الأول من الثالث. كل متحرك جسم وكل متحرك محدث يلزم عنه بعض ما هو محدث جسم. وهذا يأتلف من مقدمتين صغراهما موجبة عامية وكذلك الكبرى. والحدّ الأوسط فيهما المتحرك وهو موضوع للطرفين والطرف الأكبر الجسم والأصغر المحدث. وكل قياس كان الحد الأوسط فيه موضوعاً للطرفين جميعاً فيسمى قياس الشكل الثالث. وهذا القياس هو أول قياسات هذا الشكل وينتج

---

١. (موجود ما) [T].
٢. (حصلنا) [T].
٣. (البعض) [— T].
٤. (في هذا القياس) [+ T].
٥. (أو) [T].
٦. (فقد) [T].
٧. (بها) [— ا].

موجبة خاصية ، من قبل أن قولنا كلّ متحرك محدث فقد انطوى فيه بعض المحدثات متحرك ، من قبل أنا إن أردنا أن يصحّ لنا كل متحرّك محدث فينبغي أن يكون في المحدثات شيء [١] متحرك ،فأما [٢] إن لم يكن في المحدثات شيء متحرك حصل ولا محدث واحد متحرك . وهذه سالبة عامة ينطوي فيها عكسها[٣] ولا متحرك واحد محدث . وقد كان لنا كل متحرك محدث فإذا[٤] لم يكن في المحدثات شيء يتحرك لم يكن كل متحرك محدث . فإذن إن صحّ أن كلّ متحرك محدث انطوى فيه ضرورة أن يكون محدث ما متحرك . وليس يلزم ضرورة أن يكون كل محدث متحركاً وإلا كان الموجب العام يلزم عكس العام . فيلزم أن كل [٥] إنسان حيوان أو أن يكون كل حيوان إنساناً وذلك كذب . فإذن الموجبة العامية إنما ينطوي فيها بالضرورة عكسها الخاص فقط لا عكسها العام . فإذا [٦] انطوى في قولنا كلّ متحرك محدث وجب منه [٧] محدث ما متحرك . وقد كان لنا كل متحرك جسم رجع التاسع إلى القياس الثالث فينتج ما نتيجة ذلك[٨] وهو قولنا محدث ما جسم .

القياس العاشر : وهو الثاني من الثالث ، ولا أزلي واحد جسم وكل أزلي فاعل فيلزم عنه ليس كلّ فاعل جسماً . وهذا من مقدمتين صغراهما موجبة عامية وكبراهما سالبة عامية ينتج سالبة خاصية ، من قبل أن قولنا كل أزلي فاعل انطوى فيه « فاعل » [٩] ما أزلي ، وقد كان معنا ولا أزلي واحد جسم فيرجع إلى القياس الرابع فيلزم عن [١٠] ما لزم عن ذلك وهو أن بعض الفاعلين ليس بجسم فليس إذن كل فاعل جسماً .

القياس الحادي عشر : وهو الثالث في الشكل [١١] الثالث ،كل جسم مؤلّف وجسم ما فاعل يلزم[١٢] فاعل ما مؤلّف. وهذا القياس مؤلّف عن مقدمتين كبراهما موجبة عامية

---

١. (ما) [+ T].
٢. (فإن لم) [T].
٣. (وعكسها) [+ T].
٤. (فإذن إن) [T].
٥. (إذ كان) [T].
٦. (فإذن قد) [T].
٧. (قولنا محدث) [T].
٨. (ما ينتجه ذاك) [T].
٩. (فاعل ما) [+ T].
١٠. (هذا) [+ T].
١١. (الشكل [— T].
١٢. (عنه) [+ T].

وصغراهما موجبة خاصية وينتج موجبة خاصية، من قبل أن جسماً[١] ما فاعل ينطوي فيه فاعل ما جسم، فإنه إن صحّ لنا[٢] أن جسماً ما فاعل لزم أن يكون شيء من الفاعلين جسماً. لأنه إن لم يكن في الفاعلين ما هو جسم حصل ولا فاعل واحد جسم، وهذه السالبة عامة، وينطوي فيها ولا جسم واحد فاعل، لا[٣] يصحّ أن يكون جسم ما فاعلاً فإذن إن صحّ جسم ما صحّ فاعل ما جسم، وقد كان لنا كل جسم مؤلّف فيرجع إلى القياس الثالث فيلزم عنه إذن فاعل ما مؤلّف، وذلك هو الذي كنّا فرضناه نتيجة الحادي عشر.

القياس الثاني عشر: وهو الرابع من الشكل الثالث، جسم ما متحرك وكل جسم محدث فيلزم عنه محدث ما متحرك. وهذا التأليف[٤] كبراه موجبة خاصة وصغراه موجبة عامة وينتج موجبة خاصة، من قبل أن قولنا جسم ما متحرك ينطوي فيه متحرك ما جسم، وقد كان لنا كل جسم محدث فقد رجع إلى القياس الثالث، ويلزم عنه متحرك ما محدث وينطوي في هذا محدث ما متحرك، وهو الذي كنّا فرضناه نتيجة الثاني عشر.

القياس الثالث عشر: وهو الضرب[٥] الخامس من الشكل[٦] الثالث. ولا جسم واحد أزلي وجسم ما فاعل يلزم عنه ليس كل فاعل أزلياً، كبرى هذا القياس سالبة عامة وصغراه موجبة خاصة[٧]، من قبل أن قولنا جسم ما فاعل ينطوي فيه قولنا فاعل ما جسم، وقد كان لنا ولا جسم واحد أزلي فيرجع إلى القياس الرابع، فيلزم عنه إذن ليس كل فاعل أزلياً.

القياس الرابع عشر: وهو الضرب[٥] السادس من الثالث، جسم ما ليس متحركاً وكل جسم محدث يلزم عنه محدث ما ليس بمتحرك، كبرى هذا القياس سالبة خاصة

---

١. ' (قولنا جسم) [T].
٢. (لنا) [— T].
٣. (ولا) [T].
٤. (التأليف) [+ T].
٥. (الضرب) [— T].
٦. (الشكل) [— T].
٧. (وينتج سالبة خاصة) [+ T].

وصغراه موجبة عامة ونتيجته سالبة خاصة، من قبل أنّا فرضنا جسم[١] ما ليس بمتحرك يحصل بعض الأجسام ليس متحركاً، وبيّن أن جميع ذلك البعض ليس بمتحرك ولا من ذلك البعض شيء متحرك، فإذا حصل لنا ذلك البعض وكان مثلاً الجبل، صار ولا جبل واحد متحرك، ولأن معنا كل جسم محدث والجبل جسم فيحصل لنا كل جبل محدث ولا جبل واحد متحرك فيرجع إلى القياس العاشر، يلزم عنه محدث ما ليس بمتحرك وهو الذي كنا[٢] فرضناه نتيجة[٣]. فهذه جميع القياسات الجزمية[٤].

« القول الخامس : المقاييس الشرطية »

ولنقل الآن[٥] القياسات الشرطية، كل قياس شرطي بسيط[٦] فإنه يؤلّف أيضاً عن مقدّمتين كبراهما شرطية وصغراهما جزمية[٧]، وهو أيضاً على ضربين: متصل ومنفصل[٨].

فالأول منهما يسمّى الشرطي المتصل وهو صنفان: أحدهما هذا، إن كان العالم محدثاً فله مُحدِث[٩] لكن العالم محدث يلزم عنه العالم له مُحدث[١٠]. والكبرى[١١] من مقدّمتين[١٢]، هذا القياس قولنا إن كان العالم محدثاً فله مُحدِث[١٣]، وهي الشرطية منهما وهي مقدّمة واحدة رُكِّبَتْ عن قولين أحدهما العالم محدث والآخر العالم له مُحدِث[١٤] وقرنت بأحديهما[١٥] شرطية وهي قولنا إن كان، فتضمّنت الشرطية اتصال القول الثاني بالقول الأول. فإن هذا الحرف يدلّ على اتصال قولنا له محدِث[١٦] بقولنا له

---

١. (أنا إذا فرضنا جسماً) [ا].
٢. (كنا) [– T].
٣. (الرابع عشر) [+ T].
٤. (الحملية) [T].
٥. (فلنقل في) [T].
٦. (بسيط) [-- T].
٧. (حملية) [T].
٨. (وهو أيضاً... ومنفصل) [--- T].
٩. (صانع) [T].
١٠. (صانع) [T].
١١. (إشارة إلى الكبرى في الشرطيات) [هـ ا].
١٢. (مقدمتي) [T].
١٣. (صانع) [T].
١٤. (صانع) [T].
١٥. (باحداهما) [T].
١٦. (قولنا صانع) [T].

مُحدث[١] . وكذلك سائر الحروف التي يجري مجرى هذه[٢] ، مثل إذا كان وكلّما ومتى ما وأشباهها . فالأول يسمّى المقدّم وهو قولنا إن كان العالم محدثاً والثاني يسمّى التالي وهو قولنا فالعالم له مُحدِث[٣] . فالشرطية مركبة من جزئين أحدهما المقدّم والآخر التالي ، والصغرى من المقدمتين هي جزمية[٤] قرن بها حرف الاستثناء ، وهي بعينها أحد جزئي القول الشرطي يسمّى المستثنى ، وقد يستثنى المقدّم ويستثنى التالي ، غير أن القياس الأول من المقاييس الشرطية إنما يستثنى فيه المقدّم بعينه فينتج التالي بعينه . وليس إنما يأتلف الشرطي عن موجبتين فقط بل عن سالبتين ، مثل قولنا إن لم « تطلع »[٥] الشمس لم يكن نهار ، وعن موجبة وسالبة ، مثل قولنا إن لم يكن الليل موجوداً كان النهار موجوداً . وقد يكون المقدم أقاويل كثيرة ، كقولنا إن كان الجسم غير متناه وكان يتحرك وكانت حركته مستقيمة وكانت الحركة المستقيمة إنما « تكون »[٦] في مسافة أعظم قدراً من بعد المتحرك وكانت المسافة بعداً وكان بعد غير مفارق للجسم[٧] ، فخارج ما لا متناه جسم آخر . فالمقدم في هذا الشرط[٨] أقاويل كثيرة والتالي قول واحد .

وأما الصنف[٩] الثاني من الشرطي المتصل فهو[١٠] ، إن كان الإله ليس بواحد فالعالم ليس بمنتظم لكن العالم منتظم فينتج أن الإله واحد . وهذا القياس ليس يخالف الأول في المقدمة الكبرى وإنما يخالفه في المقدمة المستثناة ، فإنه متى استثني في الشرطي المتصل الجزء المقدّم بعينه حدث الشرطي الأول ، وإذا استثني مقابل التالي أحدث[١١] الشرطي الثاني وينتج مقابل المقدّم . وقد يكون التالي في[١٢] القياس الثاني أقاويل

---

١. (بقولنا العالم محدث) [T] .
٢. (مجراه) [T] .
٣. (صانع) [T] .
٤. (والضروري من... هي الحملية) [T] .
٥. (يطلع) [ا] .
٦. (يكون) [ا] .
٧. (للجسم) [— ا] .
٨. (الشرطي) [ا] .
٩. (الصنف) [— T] .
١٠. (هذا) [+ T] .
١١. (حدث) [T] .
١٢. (هذا) [+ T] .

متعاندة، مثال ذلك إذ[١] كان الجسم غير المتناهي موجوداً فهو إما بسيط وإما مركّب لكن الجسم الغير المتناهي لا بسيط ولا مركب فليس الجسم الغير المتناهي موجوداً.

والثاني من القياسات الشرطية يسمّى الشرطي المنفصل وأصناف هذه كثيرة مثل قولنا[٢] العالم إما قديم وإما محدث لكن العالم محدث فيلزم أن العالم ليس بقديم، والشريطة[٣] ههنا قولنا إما وما جرى مجراها وهي «تدل»[٤] على عناد أحد الأمرين للآخر ومباينته له وانفصاله عنه، فالمقدّم من جزئي المقدمة الشرطية هو أيّهما اتفق من هذين أن قدّم في القول وأيّهما قدّم جاز. فإنا إن قلنا إن العالم إما محدث وإما قديم كان المقدم قولنا العالم محدث، وإن اتفق[٥] أن قدّمنا الآخر كان هو المقدّم وجزءا الشرطية يكونان ههنا أبداً متعاندين، وكذلك إن كانت أجزاؤها أكثر من اثنين فإنها «تكون»[٦] أيضاً متعاندة، فالمتعاندات التي «تفرض»[٧] إما أن «تكون»[٨] «اثنتين»[٩] فقط، مثل قولنا العالم إما قديم وإما محدث[١٠]، وإما أن «تكون»[١١] أكثر من «اثنتين»[١٢] مثل قولنا زيد إما أبيض وإما أسود وإما أحمر، وكل واحد من هذه إما تام العناد وإما ناقص العناد. والتام العناد ما استوفيت فيه «المتعاندات»[١٣] كلها كانت «اثنتين»[١٤] أو أكثر، كقولنا العالم إما قديم وإما محدث، وكقولنا هذا الماء إما حار وإما بارد وإما فاتر. وأمّا الناقص العناد فهو الذي لم «تستوف»[١٥] فيه «المتعاندات»[١٦] كلها، كقولنا زيد إما بالعراق وإما بالشام[١٧] وزيد إما أبيض وإما أسود وإما أحمر. وكل شرطي منفصل

١. (إن) [T].
٢. (كثيرة منها العالم...) [T].
٣. (فالشرطية) [T].
٤. (يدل) [ا].
٥. (وإن اتفق) [— T].
٦. (يكون) [ا].
٧. (يفرض) [ا].
٨. (يكون) [ا].
٩. (اثنين) [ا].
١٠. (العالم قديم أو محدث) [T].
١١. (يكون) [ا].
١٢. (اثنين) [ا].
١٣. (المتعاندات) [ ] و(المعاندات) [ا].
١٤. (اثنين) [ا].
١٥. (يستوف) [ا].
١٦. (المتعاندات) [T]. و(المعاندات) [ا].
١٧. (زيد بالعراق أو بالشام) [T].

كانت «متعانداته اثنتين»[١] فقط وكان عنادهما تاماً، فإنه إذا استثني أيّهما اتّفق أنتج مقابل الآخر، وإذا استثني مقابل أيهما اتّفق أنتج[٢] الآخر بعينه. مثال ذلك هذا العدد إما فرد وإما زوج لكنه زوج فهو إذن ليس بفرد أو لكنه[٣] فرد، فإذن ليس بزوج، أو إنه ليس بزوج فهو إذن فرد، أو إنه ليس بفرد فهو، إذن زوج. وإذا كانت أكثر من «اثنتين»[٤] وكان عنادهما[٥] تاماً، فإذا استثني أحدهما[٦] أنتج مقابلات الباقية، مثل قولنا هذا العدد إما أكثر وإما أقلّ وإما مساوٍ لكنه مساوٍ فهو إذن لا أكثر ولا أقل. وإذا استثني مقابلات «اثنتين»[٧] منها أنتجت الباقية، مثال ذلك هذا العدد إما أكثر وإما أقل وإما مساوٍ ولكنه لا أقل ولا أكثر فهو إذن مساوٍ. وكذلك الحال فيما كانت «متعانداته»[٨] أكثر من ثلاثة بالغة ما بلغت. وإذا استثني مقابل أحدهما[٩] أنتجت الباقية على ما فرضت، فإنه متى استثني أن هذا العدد ليس بمساوٍ أنتج أنه إما أكثر وإما أقل. وكلّما استثني من الباقية مقابل أحدها أنتج الباقي كما فرضت إلى أن يبقى «اثنتين فقط»[١٠]، فحينئذ إذا استثني مقابل أحدهما أنتج وجود الآخر. وإذا كان العناد غير تام فإنه إذا استثني أيّهما اتّفق لزم مقابل الآخر. وإذا استثني مقابل أحدهما لم يلزم بالضرورة شيء، لا الثاني[١١] ولا مقابل الثاني[١٢]. مثال ذلك زيد بالعراق أو بالشام أو بالحجاز لكنه بالعراق فهو إذن ليس بالشام ولا بالحجاز. وإذا استثنى أنه ليس بالعراق لم يلزم ضرورة أن يكون بالشام أو بالحجاز ولا أنه ليس بهما. اللّهم إلا أن يبيّن[١٣] ويفرض أنه ليس يخلو أصلاً من أحد هذه وأنه قد خلا من سائرها. فيكون حينئذ سبيله سبيل ما عناده تام. فهذه هي أصول القياسات

---

١. (معانداته اثنين) [ا].
٢. (انتج مقابل... اتفق...) [هـ ا].
٣. (إنه) [T].
٤. (اثنين) [ا].
٥. (عنادها) [T].
٦. (أحدها) [T].
٧. (اثنين) [T].
٨. (معانداته) [ا].
٩. (أحدها) [T].
١٠. (اثنين فقط) [ا] و(اثنان) [T].
١١. (التالي) [T].
١٢. (التالي) [T].
١٣. (أو) [T].

الشرطية وتلك التي عدّدناها في كتابنا الأوسط [١] ، وباقي أصنافها يرجع إلى هذه .

« القول السادس : قياس الخلف »

ولنقل في قياس الخلف . فالقياس الجزمي إذا كانت مقدمتاه صادقتين ظاهرتي الصدق فإنه يسمّى القياس المستقيم وينتج نتيجة صادقة لا محالة ، مثال ذلك كل جسم مؤلّف وكل مؤلف محدث فكل جسم إذن محدث . وإذا كانت إحدى مقدمتيه أيّهما اتفق صادقة بيّنة الصدق والأخرى مشكوك فيها لا ندري هل هي صادقة أم كاذبة وأنتجت نتيجة [٢] ظاهرة الكذب سمي هذا القياس قياس الخلف . ويبيّن [٣] بهذا القياس [٤] صدق نقيض المقدمة المشكوك فيها في مقدمتي القياس « وتجعل » [٥] هي نتيجة القياس . مثل ذلك العالم أزلي ولا أزلي واحد مؤلّف فينتج أن العالم ليس بمؤلّف . وذلك كاذب بيّن الكذب فقد انطوى إذن في القياس كذب [٦] . غير أن إحدى مقدمتيه صادقة بيّنة بنفسها ظاهرة [٧] الصدق ، وهي ولا أزلي واحد مؤلّف فالكذب إذن إنما حصل في النتيجة عن [٨] الأخرى ، وما حصل عنه الكذب فهو كاذب فإذن قولنا : العالم أزلي كذب ، فنقيضه إذن صادق وهو قولنا العالم ليس بأزلي . وهذه هي النتيجة المستفادة بقياس الخلف . فإذا [٩] أردنا أن ينتج شيئاً بقياس الخلف فإنا نفرض ما يريد أن ينتجه وليكن ذلك قولنا : العالم ليس بأزلي ويأخذ نقيضه وهو العالم أزلي . ويضيف إليه مقدمة أخرى صادقة بيّنة الصدق ممّا إذا إيتلف إليه كان [١٠] مجموعها

---

١. ربما كان هذا إشارة إلى تعداد الفارابي في كتابه الذي ضمّ ثمانية عشر فصلاً وقد ذكرناه سابقاً ، ثم إن : (فهذه هي... الأوسط) [— T] . وورد مكانها : (والمقدمة الكبرى الشرطية التي متعانداتها غير تامة فالأجود أن يقال ليس يكون زيد بالعراق ويكون بالشام أو بالحجاز ثم يستثنى إنه بالعراق فهذه القياسات الشرطية...) [ ] .
٢. (ونتيجته) [T] .
٣. (ويستبين) [T] .
٤. (القياس) [— T] .
٥. (ويجعل) [ا] .
٦. (كذب) [— T] .
٧. (بنفسها ظاهرة) [— T] .
٨. (المقدمة) [+ T] .
٩. (فمتى) [T] .
١٠. (انضاف اليها صار) [T] .

قياساً ، وهو ولا أزلي واحد مؤلّف فينتج أن العالم ليس بمؤلّف فيجد النتيجة كاذبة ظاهرة الكذب فيلزم عن ذلك أن العالم ليس بأزلي . فهذه هي القياسات البسيطة كلها .

« القول السابع : القياسات المركبة »

ولنقل الآن في القياسات المركبة[١] ، وهذه المقاييس التي أحصيناها ليست إنما « تستعمل »[٢] أبداً على التأليف الذي ذكرناه ، ولا أيضاً « تصرّح »[٣] بأجزاء كل قياس ، ونتايجها على الكمال حتى[٤] لا يُغادر منها شيء ، لكن « تُبدّل »[٥] تأليفاته كثيراً ، ويحرّف[٦] كثيراً من « أجزائها »[٧] وزاد في خلال ذلك الأشياء « الّتي »[٨] ربما لم يكن لها معونة في إنتاج النتيجة . وبهذا جرت العادة في المخاطبات وفي الكتب ،وأي قول لم يكن تأليفه أحد التأليفات التي ذكرناها[٩] . زيد أو نقص منه وبُدِّل ترتيبه وصُيِّر تأليفه أحد التأليفات التي ذكرناها ، وبقي المفهوم من القول الأول على حالته ، كان ذلك القول قياساً[١٠] . وأي قول أبدل مكانه أحد التأليفات التي ذكرناها وتغير المفهوم عن القول الأول وصار المقصود[١١] بالثاني غير المقصود[١١] بالأول فإن الأول ليس بقياس . وليس يتّفق أبداً أن « تكون »[١٢] مقدمتا القياس الذي يؤلّفه معلومتين بأحد تلك الوجوه الثلاثة[١٣] ، بل قد يؤلّف عن مقدّمتين سبيلهما أو سبيل أحدهما[١٤] أن يعلم عن قياس . وقد لا يتفق في ذلك القياس أن « تكون »[١٥] مقدّمتاه أو أحدهما[١٦] معلومتين من أول الأمر ، لكن كثيراً ما يحتاج فيهما

---

١. (القياس المركب) [T].
٢. (يستعمل) [ا].
٣. (يصرح) [ا].
٤. (حق) [T].
٥. (يبدل) [ا].
٦. (ويحذف) [T].
٧. (أجزائه) [ا].
٨. (التي) [— ا وT].
٩. (ثم) [+ T].
١٠. (قبل التغير فإن القول الأول قياس) [T].
١١. (المفهوم) [T].
١٢. (يكون) [ا].
١٣. (الأربعة) [T].
١٤. (إحداهما) [T].
١٥. (يكون) [ا].
١٦. (احداهما) [T].

أو في أحدهما[١] إلى بيانها[٢] أيضاً بقياس. ثم كذلك أبداً إلى أن ينتهي إلى قياسات[٣] « تؤلّف »[٤] عن مقدمات « تعلم »[٥] من أول الأمر بأحد تلك الوجوه الثلاثة[٦]. فإذا أردنا أن نبيّن شيئاً بقياس كان سبيل مقدماته أن يعلم أيضاً بقياس، وكانت مقدمات ذلك القياس « تحتاج »[٧] أن « تُبيّن »[٨] بقياسات إلى أن تنتهي في آخر ذلك إلى قياسات مقدماتها معلومة من أول الأمر. فإن السبيل في ذلك أن يُبتدى من المقاييس التي مقدماتها معلومة من أول الأمر « وتوجد »[٩] نتايجها « وتضاف »[١٠] إلى مقدمات أُخر أو يضاف بعضها إلى بعض[١١] إلى أن « تنتهي »[١٢] إلى مقدمتين إذا ألّفناهما أنتج لها[١٣] القياس الكاين عنهما النتيجة المقصودة في أول الأمر. غير أنّا إذا صرّحنا بأجزاء هذا القياس[١٤] وأجزاء القياسات كلّها على الكمال طال القول، فلذلك يقتصر في أكثر ذلك من تلك المقدّمات على بعضها ويحذف منها ما قد انطوى فيما قد صرح به، إذ[١٥] كان ظاهراً بيّن الظهور أو كان القول نفسه نقيضه[١٦]. فحينئذ يصير القياس مركباً من قياسات كثيرة حذف بعضها أو بعض أجزائها واقتصر على بعضها، مثال ذلك: ما قد صرّح بأجزائه كلها، إنا أردنا مثلاً أن « نبيّن »[١٧] أن العالم محدث بتوسط هذه القياسات، وهي: كل جسم مؤلف وكل مؤلف فمقارن لعرض غير منفك منه. فإذن كل جسم فمقارن لعرض لا ينفك منه.

---

١. (إحداهما) [T].

٢. (بيانه) [T].

٣. (قياس) [T].

٤. (يؤلف) [ا].

٥. (يعلم) [ا].

٦. (الأربعة) [ ].

٧. (يحتاج) [ا] و(إلى) [+].

٨. (يبيّن) [ا].

٩. (ويوجد [ا] و(تؤخذ) [ ].

١٠. (ويضاف) [ا].

١١. (ثم تؤخذ نتايج هذه وتضاف الى مقدمات أخر أو يضاف بعضها إلى بعض) [+ T].

١٢. (ينتهي) [ا].

١٣. (حصل لنا) [T].

١٤. (بأجزاء هذا القياس) [+ T].

١٥. (أو) [T].

١٦. (يقتضيه مثل أن يقال فلان حنث فيعلم أنه حلف ومثل أن يقال إن المال قد وزن فيعلم أنه ميزان...) [+ T].

١٧. (يبين) [ا].

ثم «نأخذ»[١] هذه النتيجة ونضيف إليها كل مقارن لعرض غير منفك منه فهو مقارن لمحدث لا ينفك منه فيلزم عنه كل جسم فهو مقارن لمحدث لا ينفك منه. «ونأخذ»[٢] هذه النتيجة ونضيف إليها كل مقارن لمحدث لا ينفك منه فهو غير سابق للمحدث فيلزم من ذلك[٣] أن كل جسم فهو غير سابق للمحدث. «ونأخذ»[٤] نتيجة هذا القياس الثالث ونضيف إليها كل ما هو غير سابق للمحدث فوجوده مع وجود المحدث فيلزم أن كل جسم فوجوده مع وجود المحدث. «ونأخذ»[٤] هذه النتيجة ونضيف إليها كل «ما وجوده»[٥] مع وجود المحدث فوجوده بعد لا وجود فيلزم أن كل جسم فوجوده بعد لا وجود. ونضيف إلى[٦] هذا القياس الخامس كل ما وجوده بعد لا وجود فهو حادث الوجود فيلزم أن كل جسم فهو حادث الوجود ونضيف إلى نتيجة هذا القياس السادس[٧] العالم جسم فيلزم عن القياس السابع أن العالم محدث غير أن هذه إذا استوفيت أجزاؤها كلها طال القول. فينبغي أن يُحذف من مقدمات هذه القياسات ما كانت نتايج لمقاييس قبلها ويُقتصر على ما لم يكن منها نتايج، من قبل أن ما كان منها نتايج فقد انطوى في التي أنتجته[٨]. ثم يُردف جميع ذلك بالنتيجة الأخيرة مثال ذلك: كل جسم مؤلّف وكل مؤلّف فمقارن لعرض لا ينفك منه. 'وكل مقارن لمحدث لا ينفك فهو غير سابق للمحدث[٩]. وكل ما وجوده بعد لا وجود فهو محدث. وكل ما وجوده مع وجود المحدث فوجوده بعد لا وجود. وكل مقارن لعرض غير منفك منه فهو مقارن لمحدث غير منفك منه. وكل ما هو غير سابق للمحدث فوجوده مع وجود المحدث. وكل ما وجوده مع وجود

---

١. (يأخذ) [ا].
٢. (يأخذ) [ا].
٣. (من ذلك) [— T].
٤. (ويأخذ) [ا].
٥. (ما وجوده) [+ T].
٦. (نتيجة) [+ T].
٧. (أن) [+ T].
٨. (نتيجته) [T].
٩. (وكل مقارن لعرض غير منفك منه فهو مقارن لمحدث غير منفك منه وكل مقارن لمحدث غير منفك منه فهو غير سابق للمحدث وكل ما هو غير سابق للمحدث فوجوده مع وجود المحدث [+ T].

المحدث فوجوده بعد لا وجود، وكل ما وجوده «بعد لا فهو محدث»[١]. وكل مقارن لمحدث لا ينفك منه فهو غير سابق للمحدث[١]. والعالم جسم فإذن العالم محدث. وأمثال هذه في القياسات المركبة، وقد «تكون»[٢] مركبة عن مقاييس مختلفة الأجناس، مثل أن يكون بعضها جزمياً وبعضها شرطياً وبعضها خلفاً وبعضها مستقيماً. وقد «تكون»[٢] عن قياسات مستقيمة مختلفة الأشكال، مثال ذلك: العالم لا يخلو من أن يكون إما[٣] قديماً وإما[٤] محدثاً وإن كان قديماً فهو ليس بمقارن للحوادث لكنه مقارن للحوادث من قبل أنه جسم، والجسم إن لم يكن مقارناً للحوادث فهو خالٍ منها وما هو خالٍ منها فليس بمؤلف ولا يمكن أن يتحرك وذلك محال. فإذن العالم محدث. فهذا القياس مركب من شرطي متصل ومن شرطي منفصل ومن جزمي على طريق الخلف ومن جزمي مستقيم.

«[القول الثامن: في الاستقراء]»

ولنقل في الاستقراء. والاستقراء هو[٥] تصفّح أشياء[٦] تحت أمر[٧] ليتبيّن صحة حكم ما حكم به[٨] على ذلك الأمر بنفي أو إثبات. فإذا أردنا أن نثبت شيئاً لأمر أو نفيه عنه تصفّحنا الأشياء التي «يعمّها»[٩] ذلك الأمر فوجدنا ذلك الشيء لجميعه[١٠] أو لأكثرها. فبيّنا بذلك وجود الشيء لذلك الأمر أو تصفّحناها فلم نجد ذلك الشيء ولا في واحد منها. فبيّنا بذلك أن ذلك الشيء غير موجود لذلك الأمر. فإنّ تصفّحنا هو الاستقراء. ونتيجة الاستقراء هو إيجاب ذلك الشيء للأمر أو نفيه

١. (وكل ما وجوده... فهو محدث... سابق للمحدث) [— T]. و(بعد لا فهو محدث) [— ا].
٢. (يكون) [ا].
٣. (إما أن يكون) [T].
٤. (أو) [T].
٥. (هو) [— T].
٦. (داخلة) [+ T].
٧. (ما) [+ T].
٨. (حكم به) [— T].
٩. (تعمّها) [ا].
١٠. (بجميعها) [T].

عنه مثال ذلك : أنّا[١] أردنا أن نبيّن أن كل حركة في زمان فتصفّحنا أنواع الحركات وهي المشي والطيران والسباحة وسايرها فوجدنا كل واحدة منها في زمان ، فحصل لنا عن الاستقراء[٢] أن كل حركة في زمان. والاستقراء قوته[٣] قوة قياس في الشكل الأول. والحد الأوسط فيه هو الأشياء التي نتصفح وهي المشي والطيران والسباحة. والأكبر[٤] قولنا في زمان ، ويأتلف هكذا ، كل حركة فهي مشي وطيران[٥] وغير ذلك من أصنافه. والمشي والطيران وغير ذلك في[٦] زمان. فإذن كل حركة في زمان. وكذلك إذا أردنا[٧] أن نبيّن أن كل فاعل جسم فنتصفّح أنواع الفاعلين مثل البنّاء والخيّاط والإسكاف وساير ذلك فنجد كل واحد من هذه جسماً « فنحكم »[٨] بعد ذلك أن كل فاعل جسم. فإنا نكون قد بيّناه بالاستقراء ، ويأتلف هكذا : كل فاعل فهو بنّاء وخيّاط وإسكاف وسائر أصناف الفاعلين ، وكل بنّاء وخياط وغير ذلك جسم ، فإذن كل فاعل جسم. ومعلوم أنه ليس يمكن أن « نحكم »[٩] بعد التصفّح أن كل فاعل جسم ما لم « نتصفّح »[١٠] جميع أصناف الفاعلين حتى لا يغادر منها شيئاً ، فإنه إن بقي منها شيء لم يُتصفّح وشيء لم يُعلم هل هو جسم أم لا لم يمكن أن « نحكم »[١١] على كل فاعل أنه جسم.

والاستقراء منه تام ومنه غير تام ، والتام هو أن « نتصفّح »[١٢] جميع[١٣] الأشياء الداخلة تحت موضوع المقدمة التي « نقصد »[١٤] بيانها بالاستقراء ، والناقص هو تصفّح أكثر أصناف تلك الأشياء. وما تبيّن بالاستقراء قد[١٥] « نقصد »[١٦] إلى

١. (إذا) [T +].
٢. (لنا عن الاستقراء) [— T].
٣. (قول قوته) [T].
٤. (والأكثر) [T].
٥. (وسباحة) [T].
٦. (فهي في) [T].
٧. (أراد إنسان) [T].
٨. (فيحكم) [أ].
٩. (يحكم) [أ].
١٠. (يتصفح) [أ].
١١. (يحكم) [أ].
١٢. (يتصفح) [أ].
١٣. (أصناف) [T +].
١٤. (يقصد) [أ].
١٥. (فقد) [T].
١٦. (يقصد) [أ].

بيانه «لنقتصر»[١] على معرفته فقط. وهو[٢] قد يُقصد إلى بيانه ليستعمل مقدمة في قياس يقصد به بيان شيء آخر للموضوع الذي تصفّحنا ما تحته، مثل[٣] إذا أردنا أن نبيّن أن كل حركة في زمان نتصفح أصناف الحركة لنضيف إلى ذلك أن كل ما هو في زمان فمحدث[٤]، لينتج عن ذلك أن كل حركة فمحدثة[٤]. والاستقراء نافع جداً في بيان ما إذا استعمل في قياس استعمل على هذه الجهة، وهو أن يجعل ما بين وجوده في الحركة بالاستقراء، وهو كونها في زمان، حداً أوسط تبيّن به وجود شيء آخر للحركة، مثل أن كل حركة محدثة، وقد يقصد إلى بيان الشيء بالاستقراء ليستعمل ذلك الشيء مقدمة في قياس يقصد به إثبات محمول تلك[٥] المقدمة لبعض الأشياء الداخلة تحت موضوعها، مثل أن « نبيّن »[٦] بالاستقراء أن كل حركة ففي زمان «لنستعمل»[٧] هذا في بيان[٨] أن السباحة مثلاً في زمان، حتى يأتلف القياس هكذا: كلّ حركة ففي زمان والسباحة حركة فهي إذن في زمان. والاستقراء إذا استعمل لتبيّن به أن كل حركة في زمان، لنصحّح بذلك أن بعض أنواع الحركة مثل السباحة أو أي شيء[٩] اتفق مما هو تحت الحركة في زمان[١٠]. فلا يخلو[١١] من أن يكون قد تُصفّح عندما قصد أن يُبيّن أن كل حركة في زمان أو لم يُتصفّح، فإن كان لم يُتصفّح أو تُصفّح ولم يعلم هل هو في زمان أم لا فقد بقيت السباحة غير معلومة الحال. وهي حركة، فليس يمكننا إذن أن «نحكم»[١٢] أن كل حركة في زمان. «فإذا»[١٣] لم «نعلم»[١٤] أن كل حركة هي[١٥] في زمان لم يمكن أن «نعلم»[١٦] أيضاً إذا كانت السباحة حركة أنها في زمان أو ليست في زمان، فإذا

---

١. (ليقتصر) [أ]
٢. (هو) [— T].
٣. (إنا) [+ T].
٤. (محدث) [T].
٥. (تلك) [— T].
٦. (يبيّن) [أ].
٧. (ليستعمل) [أ].
٨. (تبيّن) [T].
٩. (ما) [+ T].
١٠. (في زمان) [— T].
١١. (ذلك) [+ T].
١٢. (يحكم) [أ].
١٣. (فإذ) [أ] و(فإذا) [T].
١٤. (يعلم) [أ].
١٥. (هي) [— T].
١٦. (يعلم) [أ].

كانت السباحة غير داخلة في الحركة تحت البعض الذي هو في زمان. فإن كنا [١] قد تصفّحناه [٢] فظاهر أنا إنما تصفحناه قبل علمنا أن كل حركة في زمان، فليست بنا حاجة بعد ذلك إلى أن «نبيّن» [٣] أن السباحة في زمان. وإن رُمْنا تَبَيُّنَ ذلك فظاهر أنا إنما «نروم» [٤] أن يبين الشيء بأمر بيّناه [٥] بذلك الشيء بعينه، «ونروم» [٦] تبيّن الشيء الذي هو أعرف عندنا بالذي هو أخفى كثيراً [٧]. فقد تبين أن الاستقراء لا يمكن أن يُصحّح به شيء ليستعمل مقدمة في قياس يقصد به إثبات محمولها لبعض الأشياء التي تحت موضوعها أو نفيه عنه. فلذلك ليس يمكن أن [٨] «نبيّن» [٩] أن الله [١٠] جسم بقولنا: إن الله تعالى فاعل، وكل فاعل جسم، متى كان قولنا كل فاعل جسم إنما تبيّن باستقراء أصناف الفاعلين. فقد تبيّن كيف يرجع الاستقراء إلى القياس وأين ينفع [١١] وأين لا ينتفع به [١٢].

---

١. (كان) [T].

٢. (تصفح وعلم أنه في زمان) [+ T].

٣. (يبيّن) [ا].

٤. (يروم) [ا].

٥. (تبيّناه) [T].

٦. (ويروم) [ا].

٧. (كثيراً) [— T].

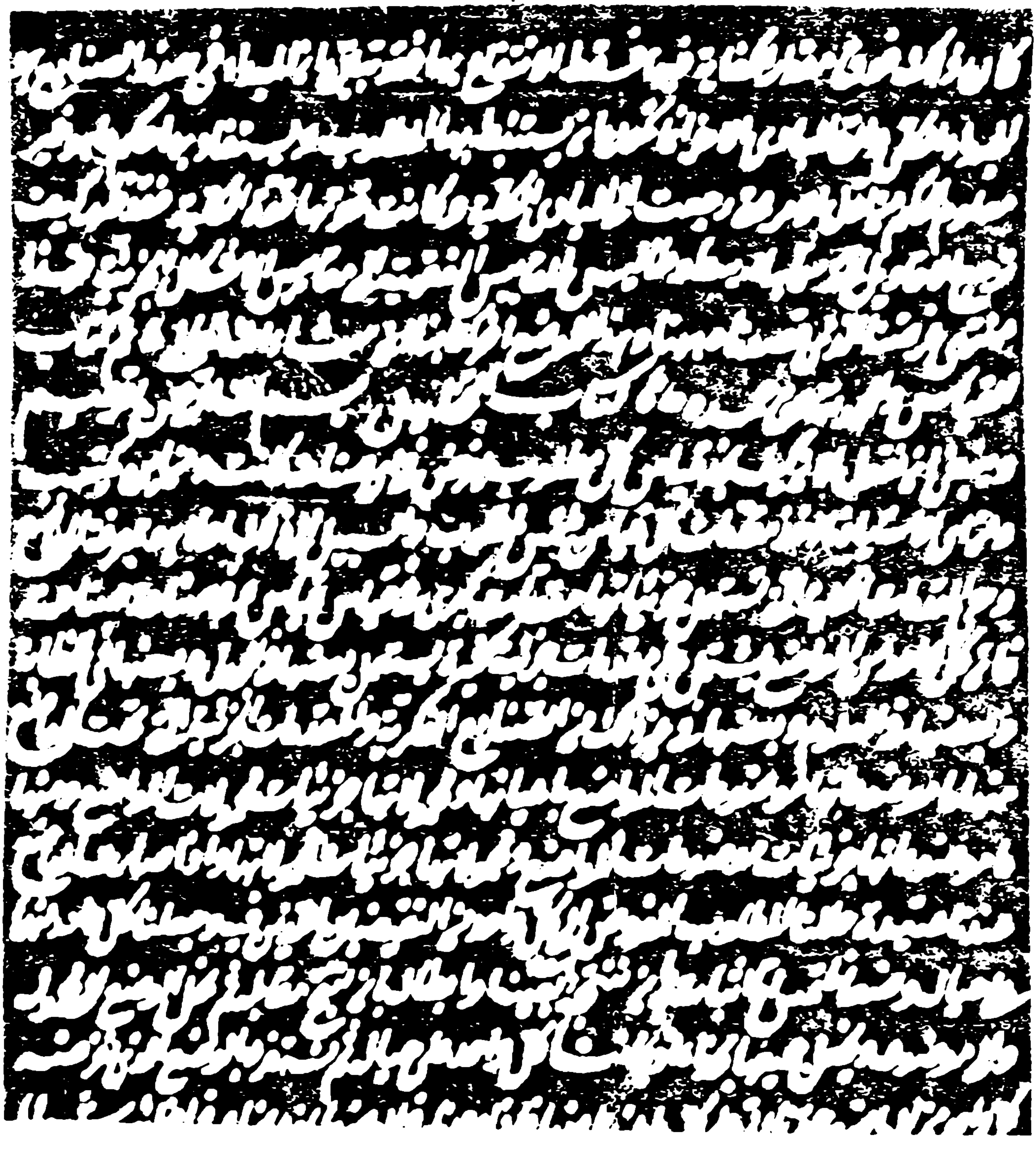
٨. (أن) [— T].

٩. (يبين) [ا].

١٠. (عز وجل) [+ T].

١١. (ينتفع به) [T].

١٢. جاء بعد ذلك فصل النقلة أو القول في النقلة ثم في القياسات الفقهية وبشكل متطابق مع المخطوطات الأخرى وقد ذكرناه سابقاً فلا حاجة إلى التكرار.



مخطوطة الحميدية / ٨١٢ / كتاب التحليل. ص ٤٣ يمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب التحليل

95 B وينبغي أن نقول الآن كيف نجد قياس كل مطلوب يُفرض في أي صناعة كانت. ومن[1] أين يكتسب ومن أي الأشياء نأخذ مقدمات كل قياس يلتمس لمطلوب والسبيل إلى ذلك. أولاً هو بمعرفة المواضع وهي المقدمات الكلية التي تستعمل جزئياتها مقدمات كبرى في قياس قياس وفي صناعة صناعة. فإن كل واحد من المواضع يشتمل على مقدمات جزئية كثيرة يستعمل بعضها في الجدل وبعضها في الخطابة وبعضها في العلوم وبعضها في غير ذلك من الصنايع الفكرية.

« طرق الاستدلال والبرهان »

الاستغراق في المقدمات

والمقدمات الجزئية التي تحت المواضع، منها ما موضوعاتها موضوعات المواضع بأعيانها ومحمولاتها جزئيات محمولات المواضع. ومنها ما موضوعاتها جزئيات موضوعات المواضع ومحمولاتها جزئيات محمولاتها. وإذا صارت المواضع عندنا عتيدة حلّلنا المطلوب المفروض إلى كل واحد من النقيضين اللذين فيه وجعلنا كل واحد منهما على

١. (وفي) [ح].

حياله[١] وضعاً نلتمس إما إثباته بأن ننتجه هو بعينه أو إبطاله بأن ننتج مقابله ، ثم نحلّ الوضع إلى محموله وإلى موضوعه ونجعل جميعها بحذاء أذهاننا[٢] كل واحد على حياله ، ثم نستقرئ[٣] بالوضع الذي نفرضه كل واحد من المواضع حتى نأتي على كل ما عندنا منها . فإذا وجدنا في الوضع المفروض أو في أجزائه شيئاً موصوفاً ببعض المواضع التي
95 A عندنا فقد وجدنا قياسه[٤] الذي نثبته به أو نبطله فمن تلك المواضع المواضع المأخوذة بطريق التقسيم :

منها أن نقسّم موضوع المطلوب إن كان جنساً إلى أنواعه القريبة منه ثم نتأمل هل نجد محمول المطلوب في جميعها أو نجده مسلوباً عن جميعها أو نجده في بعضها ، ومسلوباً عن بعض ، فإن لم يتبيّن لنا ذلك في أنواعه القريبة منه قسّمنا كل واحد من تلك الأنواع أيضاً إن كانت تحتمل القسمة ، ثم هكذا إلى أن ننتهي إلى الأخيرة التي لا تنقسم[٥] إلا إلى الأشخاص . فإن وجدنا محمول المطلوب في جميعها تبيّن أنه موجود في كل موضوعه وإن تبيّن أنه مسلوب عن جميعها تبيّن أنه مسلوب عن كل موضوعه . فقد يمكن أن يكون تأليف هذين على طريق الإستقراء ، وقد يمكن أن يؤلفا على طريق القياس الشرطي المتصل ، فإنه إن[٦] كان تبيّن أنه موجود في جميع أنواعه جعلنا وجوده في أنواعه هو المقدم ووجوده في موضوعه هو التالي ثم استثنينا المقدّم بعينه فينتج التالي بعينه ، وإن شئنا وضعنا المحمول مسلوباً عن جميع الموضوع وجعلناه المقدّم ونجعل التالي سلبه عن جميع أنواع الموضوع ثم نستثني مقابل التالي وهو أن نوجب المحمول لجميع أنواعه وهو الذي كان تبيّن فينتج مقابل « المقدم »[٧] وهو إيجاب المحمول لجميع الموضوع . وإن كان تبيّن أنه مسلوب عن جميع أنواعه جاز أن يجعل أيضاً
96 B تأليفه[٨] على طريق الاستقراء . فإن جعلناه على طريق الشرطي المتصل ، فإن شئنا جعلنا سلبه عن جميع أنواعه هو المقدّم وسلبه عن الموضوع هو التالي ثم استثنينا المقدم ، وإن

---

١. (حيال) [ح].
٢. (أجزاء إذ بأننا...) [ح].
٣. (نستغرق) [ح].
٤. (قياس) [ح].
٥. (ينقسم) [ح].
٦. (فإن فالذي) [ح].
٧. (المقدم) [+ ح].
٨. (تأليه) [ح].

شئنا جعلنا إيجاب المحمول للموضوع هو المقدّم وإيجابه لأنواع الموضوع هو التالي ونستثني سلبه عن جميع أنواعه وهو مقابل التالي ، فينتج مقابل المقدم ، وإن كان يتبيّن أنه موجود لبعض أنواعه إئتلف عنه في الشكل الثالث قياس ينتج وجود المحمول لبعض الموضوع ، وكان الحد الأوسط هو النوع الموجود فيه المحمول فقط . وكذلك إن كان تبيّن سلب المحمول عن بعض أنواعه أنتج أيضاً في الشكل الثالث سلب المحمول عن بعض الموضوع وكان الحد الأوسط فيه النوع الذي تبين أنّ المحمول مسلوب عنه . وقد يمكن أن يجعل ذلك على طريق الخلف وهو أن نأخذ المحمول مسلوباً عن جميع الموضوع ونضيف إلى ذلك وجود الموضوع لنوعه فيلزم عن ذلك أن يكون المحمول مسلوباً عن جميع ذلك النوع وذلك محال ، فإذاً المحمول موجود لبعض الموضوع . فإن أردنا أن ننتج سلب المحمول عن بعض الموضوع أخذنا المحمول موجوداً لجميع الموضوع وأضفنا إلى ذلك وجود الموضوع لذلك النوع الذي كان قد تبيّن سلب المحمول عنه ، فيلزم من ذلك وجود المحمول في كل ذلك النوع وذلك محال ، فإذاً المحمول مسلوب عن بعض
96 A الموضوع وإن كان إنما يتبيّن وجود المحمول[١] في أكثر أنواعه ولم يتبيّن أمره في الباقي هل هو موجود أم ليس بموجود ، لم نجعل هذه كلية في العلوم .

« شروط تركيب المقدمات والقياس والاستدلال المباشر »

وأما في صناعة الجدل وعند المخاطبة الجدلية فينبغي أن توضع القضية كلية إلا أن يعاند الخصم[٢] ويبيّن بقياس ما أن المحمول مسلوب عن شيء شيء من الباقي . وإما أن يعاند الخصم[٣] ويمنع كليتها ، فليس له ذلك لأن[٤] من ضروب المقدمات الجدلية المقدمة التي تكون صحيحة في أكثر الأمور من غير أن يكون عنادها ظاهراً في الباقي .

---

١. (في كل ذلك النوع... وان كان إنما... المحمول) [— ح].
٢. (الضم) [ح].
٣. (الضم) [ح].
٤. (لأن) [— ح].

ومنها أن ننظر في محمول المطلوب إن كان جنساً هل هو محمول على موضوعه وهو مشتق، أم هو محمول عليه وهو مثال أول، فإن كان محمولاً عليه وهو[١] مشتق فإنا نقسّمه إلى أنواعه، ثم ننظر فإن كان شيء من أنواعه موجوداً في الموضوع باسمه المشتق لزم أن يكون محمول المطلوب موجوداً في موضوعه، وائتلف ذلك في الشكل الأول وكان الحد الأوسط هو نوع محمول المطلوب. وإن كانت أنواع المحمول المشتقة أسماؤها كلها مسلوبة عن الموضوع لزم أن يكون المحمول مسلوباً عن جميع الموضوع، ويأتلف ذلك في الشرطي المتصل ويكون المقدّم إيجاب المحمول للموضوع والتالي إيجاب أنواعه للموضوع على طريق الانفصال والقسمة. ويستثنى سلب الأنواع كلها عن الموضوع.

مثال ذلك، ما استعمله أرسطوطاليس في تبيينه أن النفس لا تتحرك، فإنه قال إن كانت النفس تتحرك فهي تتحرك بنوع ما من أنواع الحركة، وذلك أنها إما أن تستحيل أو 97 B
تنمي أو تنتقل، لكنها لا تستحيل ولا تنمى ولا تنتقل، فهي إذاً ليست تتحرك. وكذلك إن قسّم المحمول بفصوله المقوّمة لأنواعه ثم لم يوجد شيء من تلك الفصول لموضوع المطلوب بوجه من الوجوه لا على أنه مشتق ولا على أنه مثال أول لزم من ذلك سلب المحمول عن جميع الموضوع. وكذلك إن أخذت خواص أنواع المحمول ثم وجدت كلها مسلوبة عن الموضوع. وكذلك إن أخذت الأعراض اللازمة لنوع نوع من أنواع المحمول التي لا يخلو منها شيء من تلك الأنواع ثم وجدت كلها مسلوبة عن الموضوع، ويأتلف جميع هذه في الشرطية المتصلة، ويكون المقدم فيها وجود المحمول لموضوع المطلوب والتالي يكون قولاً أجزاؤه متعاندة قرن بها حرف الانفصال، ويستثنى برفع جميع المتعاندات عن الموضوع.

مثال ذلك، إن كانت النفس عدداً فهي إما زوج وإما فرد لكنها لا زوج ولا فرد، فالنفس إذاً ليست بعدد. وإن كان الجسم غير المتناهي موجوداً فهو إما بسيط وإما مركّب، لكنه لا يمكن أن يكون لا بسيطاً ولا مركباً، فالجسم غير المتناهي إذاً غير

---

١. (فهو) [ح].

موجود. فالبسيط والمركّب متقابلان لازمان لجميع الموجودات لا يخلو موجود من أحدهما. وفي جميع هذه ينبغي أن يحتفظ، فإنه إن كان شيء من أنواع المحمول أو من فصوله القاسمة أو من خواصّ أنواعه أو من[1] أعراض أنواعه اللازمة له مسلوباً عن
97 A الموضوع من حيث هو مدلول عليه بإسميه جميعاً[2]، باسمه المشتق وغير المشتق. فيلزم عند ذلك أن المحمول مسلوب عن الموضوع من جميع الوجوه. فأما إن كان إنما[3] يتبيّن أن شيئاً منها مسلوب عن الموضوع بوجه من أحد هذين الوجهين فقط. فإنه إنما يلزم[4] أن المحمول مسلوب عن الموضوع بذلك الوجه فقط لا من جميع[5] الوجوه. وذلك أن النفس إن كانت لا تستحيل ولا تنمى ولا تنتقل فإنما يلزم عن ذلك أنها ليست تتحرك ولا يلزم أنها ليست حركة. وكذلك إن تبيّن أنها لا زوج ولا فرد فإنما تبيّن أنها ليست عدداً لا أنها[6] ليست معدودة. وعلى هذا المثال إن تبيّن أن شيئاً ما من أنواع المحمول يوجد[7] في الموضوع بوجه واحد فقط من هذين الوجهين، فإنما يلزم أن يكون المحمول موجوداً له بالوجه الذي وجد نوعه له. فإن كان نوعه محمولاً على الموضوع باسمه المشتق لزم أن يكون المحمول للموضوع باسمه المشتق. وإن كان نوعه موجوداً للموضوع وهو مثال أول لزم أن يكون المحمول للموضوع باسمه وهو مثال أول. وأما إذا كان النوع موجوداً للموضوع بوجه ما من الوجهين وجعل المحمول موجوداً للموضوع بوجه آخر أو كان النوع مسلوباً عنه بوجه ما من الوجهين، وجعل المحمول مسلوباً عنه بوجه آخر، فإن الموضع يكون سوفسطائياً خبيثاً[8]. وإن لم يتحفظ في هذه المواضع بما لخصناه صارت مواضع مغلطة. وإن كان الموضوع أو المحمول في هذه
98 B المواضع اسماً مشتركاً وقسّم إلى معانيه وأقيمت تلك المعاني مقام أنواعه صارت المواضع كلها سوفسطائية ولم ينتفع بها لا في العلوم ولا في الجدل.

---

١. (مع) [ح].
٢. (جميعاً) [— ح]. (باسميه بها) [ح].
٣. (فأما أن المحمول فيها يتبيّن) [ح].
٤. (يقال) [ح].
٥. (بجميع) [ح].
٦. (لأنها) [ح].
٧. (يصير) [ح].
٨. (جزئياً) [ح].

« الاستغراق ووضع الحد الأوسط »

ومنها المواضع المأخوذة بطريق التركيب، وذلك أن نأخذ جنس الموضوع أو فصله[١] المقوم[٢] له أو خاصته أو عرضاً له[٣] غير مفارق. ثم ننظر هل يوجد محموله في جميع شيء من هذه. فإن كان يوجد له لزم[٤] ضرورة أن يوجد المحمول في الموضوع وائتلف ذلك في أحد الضربين الموجبين من الشكل الأول. وإن كان المحمول مسلوباً عن جميع شيء من كل واحد منها لزم أن يسلب المحمول عن الموضوع وائتلف ذلك في أحد الضربين السالبين[٥] من الشكل الأول. أما إذا كان الحد الأوسط جنس الموضوع أو فصله المقوّم له أو خاصّته فإن الموجب منها يأتلف في الموجب الكلي من الشكل الأول والسالب[٦] في الضرب الكلي السالب منه. وإن كان الحد الأوسط عرضاً لازماً للموضوع وكان مع ذلك كلياً فيه كان القياس في أحد الضربين الكلّيين إما موجب وإما سالب. وإن لم يكن ذلك العرض كلياً له كان[٧] القياس في أحد الضربين الجزئيين من الشكل الأول إما الموجب وإما السالب. وأيضاً فإنا نأخذ جنس المحمول أو فصله المقوّم[٨] له أو خاصته، فإن وجدنا شيئاً من هذه مسلوباً عن جميع الموضوع لزم أن يسلب المحمول عن الموضوع وائتلف ذلك في الضرب الثاني من الشكل الثاني، وكان الحد الأوسط أحد الأشياء الثلاثة الموجودة في المحمول. ونأخذ أيضاً أعراض المحمول ولنتخير[٩] منها ما كان لازماً للمحمول، فإن كان مع ذلك كلياً له وكان 98 A
مسلوباً عن جميع الموضوع كان أيضاً المحمول مسلوباً عن جميع الأول الموضوع وائتلف ذلك أيضاً في الضرب الثاني من الشكل الثاني. وإن كان العرض اللازم موجوداً في بعض المحمول ومسلوباً عن جميع الموضوع لم يأتلف منه قياس على[١٠] المطلوب. لأن

---

١. (فصل) [ح].
٢. (المفهوم) [ح].
٣. (عرضه) [ح].
٤. (للزم) [ح].
٥. (التالين) [ح].
٦. (والسالب) [— ح] (من القياس) [ح].
٧. (لكان) [ح].
٨. (المفهوم) [ح].
٩. (والنتيجة) [ح].
١٠. (في) [ح].

الكبرى تكون جزئية في الشكل الثاني وشرط الشكل الثاني والأول أن تكون الكبرى فيهما كلية. وأما إذا كان العرض اللازم للمحمول كلياً له وكان مسلوباً عن بعض الموضوع ائتلف على المطلوب قياس في الضرب الرابع من الشكل الثاني، وأنتج سلب المحمول عن بعض الموضوع. وإن كان شيء من هذه موجوداً في الموضوع وكان ذلك جنساً للمحمول أو عرضاً كلياً له لم يأتلف منه قياس أصلاً لأنه يحصل من كل واحد منهما اقتران من موجبتين في الشكل الثاني. وإن كان ذلك خاصة للمحمول أو فصلاً [١] مقوّماً له خاصاً به لم يلزم من نفس التأليف شيء باضطرار. لكن لما كانت الخاصة والفصل المساوي ينعكسان على الموضوع رجع الاقتران إلى الضرب الأول من الشكل الأول، فأنتج.

ومنها المواضع المأخوذة بطريق التحديد وذلك أن نَحُدَّ الموضوع، ثم ننظر هل نجد محمول المطلوب في حده، فإن وجدناه لزم ضرورة أن يوجد المحمول في جميع الموضوع، وبيّن [٢] أنه [٣] يأتلف في الضرب الأول من الشكل الأول وإن وجدناه
99 B مسلوباً عن حده لزم ضرورة أن يسلب عن جميع الموضوع وائتلف في الأول. فإن لم يتبيّن ذلك من حد الموضوع حلّلنا حدّه إلى كل واحد من أجزائه، وأخذنا حد كل واحد منها ثم نظرنا هل نجد المحمول في كل واحد من حدود أجزاء حده أو في مجموعها. فإن وجدناه في كل واحد منها أو في مجموعها لزم وجود المحمول للموضوع. وكذلك إن وجدناه مسلوباً عن كل واحد منها أو عن مجموعها لزم أن يسلب المحمول عن الموضوع وائتلف جميع هذه في الشكل الأول. وأيضاً فإنا نأخذ حد المحمول ثم ننظر هل نجده في الموضوع، فإن وجدناه ألفناه في الشكل الأول بأن نعكس المحمول على حده، فيلزم عنه وجود المحمول في الموضوع. وإن وجدنا حدّ المحمول مسلوباً عن جميع الموضوع ألفناه في الضرب الثاني من الشكل الثاني، فينتج سلب المحمول عن الموضوع. وإن لم

---

١. (وفصلا) [ح].
٢. (وتبين) [ح].
٣. (أن) [ح].

يتبيَّن ذلك من حد المحمول ، أخذنا حدّ كل واحد من أجزاء حده على مثال[١] ما عملنا[٢] في أجزاء حد الموضوع ، وحال الرسم في جميع هذه حال الحد.

« وضع الشرطي »

ومنها المواضع المأخوذة من اللوازم وهي مواضع الوجود والارتفاع . وذلك أن ننظر في كل واحد من الوضعين ونتأمل ما الشيء الذي يوجد الوضع بوجوده ، أو ما الشيء الذي يوجد بوجود الوضع ، فأي هذين صادفناه أخذناه . فإن كان الذي صادفناه هو الشيء الذي يوجد الوضع بوجوده جعلنا ذلك الشيء هو المقدّم والوضع هو التالي . 99 A ونستثني[٣] بالمقدم فينتج الوضع كما هو بعينه موجباً كان أو سالباً . وكان في الضرب الأول من الشرطية المتصلة . وإن كان الذي وجدناه هو الشيء الذي يوجد بوجود الوضع جعلنا ذلك الوضع هو المقدّم والشيء المصادف هو التالي ، ونستثني بمقابل التالي وهو مقابل الشيء الذي صادفنا[٤] فننتج مقابل الوضع ، وهو الجزء الآخر المقرون به في المطلوب . وأيضاً ننظر ما الشيء الذي يرتفع ذلك الوضع بارتفاعه ، وما الشيء الذي يرتفع بارتفاع الوضع ، فإن صادفنا الشيء الذي إذا ارتفع رفع الوضع جعلنا ارتفاعه هو المقدم وأردفناه بارتفاع الوضع ثم استثنينا بالمقدّم فيرتفع الوضع . فإن كان موجباً صار سالباً ، وإن كان سالباً صار موجباً ، وبالجملة فتكون النتيجة مقابل ذلك الأمر فيبطل به ذلك الأمر . وهذا الموضع يستعمل في إبطال كل قضية توضع ، فإن كنا إنما صادفنا الشيء الذي يرتفع بارتفاع القضية التي وضعناها جعلنا ارتفاع القضية هو المقدم وارتفاع الشيء هو التالي ، ثم نستثني بمقابل التالي فينتج وجود الوضع فيكون الموضع الذي تقدم لإبطال الوضع وهذا لإثباته[٥] . وقد تستعمل مواضع الوجود والارتفاع في الأوضاع على جهة أخرى ، وهو أن ننظر في موضوع الوضع ، فإن كان إذا وجد في شيء ما وجد المحمول في ذلك الشيء بوجوده[٦] أُخِذَ المحمول موجوداً في كل موضوع

---

١. (شكل) [ح].
٢. (علمنا) [ح].
٣. (ويستثنى) [ح].
٤. (صادفناه) [ح].
٥. (الإثبات) [ح].
٦. (بوجود) [ح].

100 B الوضع . وهذا الموضع إن أخذ على هذه الصفة فقط كان مختلاً لأنه قد يجوز أن يكون المحمول يوجد في ذلك الشيء بوجود الموضوع فيه بالعرض ، أو أن يكون وجوده تابعاً لوجود الموضوع في ذلك الشيء خاصة [١] . فلا يلزم ضرورة لأجل ذلك أن يكون موجوداً في جميع موضوع الوضع ، ولكن إذا كان الموضوع إذا وجد في أي شيء اتفق وجد المحمول بوجود الموضوع لزم أن يكون المحمول موجوداً في جميع الموضوع . وأوْكَد من ذلك أن يكون إذا وجد الموضوع في أي شيء كان وفي أي وقت كان كان المحمول موجوداً فيه [٢] . فإنه ليس إنما يكون المحمول حينئذ في جميع الموضوع فقط . بل ويكون ضرورياً فيه أيضاً ، فإنه [٣] لا فرق بين أن نقول أي شيء ما وجد فيه الموضوع وجد فيه المحمول وبين أن نقول كل ما يوجد فيه الموضوع يوجد فيه المحمول . وهذا قولنا الذي نعبّر به عن القضية الكلية . وصار الموضع نفسه هو الوضع المطلوب نفسه . فإن بان لنا في قضية ما أو وضع أنه بهذه الصفة بنفسه لا عن قياس فليس علمنا له بأن استنبطناه بهذا [٤] الموضع ولا بموضع من المواضع أصلاً . وإن كان إنما تبيّن بقياس ما مأخوذ عن موضع آخر فذلك الموضع هو الذي صحّحه عندنا لا هذا [٥] الموضع . ولذلك صار هذا القول ليس بموضع أصلاً . إذ كان إنما تخالف القضية الكلية المطلوب والوضع في اللفظ فقط . والموضع ينبغي أن يكون كلياً لمقدمة تستعمل في الوضع لا أن يكون الوضع بعينه في المعنى واللفظ ولا أن يكون أيضاً هو الوضع بالمعنى ومخالفاً له في
100 A اللفظ ولكن كلياً ، تحته [٦] الوضع . وإن كان الموضع إنما يخالف الوضع بأحد هذين كان سوفسطائياً خبيثاً . وأيضاً فينبغي أن ننظر إذا ارتفع الموضوع [٧] عن شيء ما فارتفع المحمول بارتفاعه ، فإنه إذا كان كذلك يظن أنه إذا وجد الموضوع وجد المحمول . فيظن لذلك أنه يلزم أن يكون المحمول في كل الموضوع . وهذا الموضع مخيّل جداً وهو سفسطائي . وقد يستعمل في الخطابة ، فإنه [٨] ليس إذا ارتفع أمر بارتفاع شيء ما يلزم

---

١ (وخاصة) [ح].
٢. (فيه) [— ح].
٣. (فإن) [ح].
٤. (بهذا) [— ح].
٥. (بهذا) [ح].
٦. (تحت) [ح].
٧. (الموضع) [ح].
٨. (فإنه) [— ح].

ضرورة أن يوجد الأمر بوجود ذلك الشيء، وذلك لأن الإنسان يرتفع عن هذا الشخص المرئي بارتفاع الحيوان عنه. وإذا وجد حيواناً لم يلزم ضرورة أن يكون إنساناً، ومن استعمل هذا الموضع المخلّ [١] فإنه إنما يستثني مقابل المقدّم وينتج مقابل التالي وهو لا يشعر. وهذا الموضع يظن به أنه تستنبط به أسباب الأشياء، وذلك أنه يظن أن الأمر إذا ارتفع فارتفع [٢] بارتفاعه شيء آخر.

« في السبب وطبيعة الحمل »

إن وجود ذلك الأمر هو سبب لوجود ذلك الشيء الآخر، على مثال ما يرى جالينوس الطبيب. يستعمل ذلك كثيراً في ما يشاهده [٣] في أعضاء الإنسان بالتشريح، فيجعله أسباباً لأشياء أخر لم يشاهدها، بأن يستعمل هذا الموضع مثل قوله إذا قطعنا العصب الفلاني بطل الصوت أو الحركة أو الحس [٤]. فإذاً وجود ذلك العصب هو سبب لوجود الصوت أو الحركة أو الحس. ولا يشعر أنه استثنى مقابل المقدم وأنتج مقابل التالي. وآخرون يظنون أن الأمر إذا وجد ووجد بوجوده [٥] شيء آخر، إنه هو السبب في وجود ذلك الشيء الآخر. وهذا أيضاً يلحق كثيراً من [٦]
101 B الأسباب ولكن ليس كل ما كان هكذا [٧] فهو سبب، ويبيّن ذلك من أن الإنسان إذا وجد وجد الحيوان ضرورة، والإنسان ليس بسبب لوجود الحيوان وربما جرى الأمر بالعكس، فإن اللازم عن الشيء ربما كان سبباً لوجود ذلك الشيء، مثل المبني والباني والمكتوب والكاتب. فإن المكتوب يلزم عنه أن يوجد الكاتب وليس المكتوب سبباً لوجود الكاتب، بل الكاتب سبب لوجود المكتوب. وإذا تركب الوجود والارتفاع معاً من [٨] جانب واحد بأن يكون الأمر إذا وجد وجد بوجوده شيء آخر، وإذا ارتفع

---

١. (للحل) [ح].
٢. (فيرتفع) [ح].
٣. (في ما يشاهده) [— ح].
٤. (الجنس) [ح].
٥. (يوجد) [ح].
٦. (في) [ح].
٧. (هو) [ح].
٨. (في) [ح].

ارتفع بارتفاعه ذلك الشيء الآخر، كان الموضع قوي الإقناع واستعمل في أشياء كثيرة. منها، أن كثيراً من الناس يستعملونه في استنباط أسباب الأشياء، فإنهم يرون أن الأمر الذي بوجوده يوجد شيء آخر وبارتفاعه يرتفع ذلك الشيء، إنه سبب لوجود ذلك الشيء. وآخرون يستعملونه في استنباط الصفات والأحوال التي من جهتها يوجد شيء لشيء. فإنه إذا كان محمول يحمل[١] على شيء ما وكان لذلك الشيء أوصاف كثيرة، وأردنا أن نستنبط وصفه الذي من جهته يوجد[٢] ذلك المحمول لذلك الشيء، حتى يكون ذلك الوصف هو الذي له أولاً يوجد ذلك الأمر ولأجله يوجد لكل ما وصف بذلك الوصف. فإنا ننظر أيها[٣] من تلك الأوصاف إذا ارتفع عن الشيء ارتفع عنه الأمر المحمول وإذا وجد فيه وجد له الأمر المحمول[٤]. فنجعل ذلك الوصف من بين سائر الأوصاف هو الذي له أولاً يوجد الأمر المحمول[٤].

101 A وهذا الموضع بعينه فقد استعمله[٥] أرسطوطاليس في عدة أمكنة منها في كتاب المقولات في باب المضاف، عندما أراد أن يعطي قانوناً يستنبط به الأمر[٦] الذي إليه تقع الإضافة معادلة، واستعملت في كتاب البرهان عندما أراد أن يبيّن بأيّ[٧] طريق يعلم الشيء الذي عليه يحمل المحمول[٨] أولاً، مثل إنه إذا كان مثلث في بسيط نحاس أحمر فإن ذلك البسيط هو أحمر وهو بسيط وهو نحاس وهو شكل وهو مثلث، وتوجد زواياه مساوية لقائمتين. وأردنا أن نعلم أي هذه الأوصاف تحمل عليه أولاً مساواة الزوايا لقائمتين[٩]، فإنا نستنبط ذلك بأن نرفع أنه أحمر وأنه نحاس ونبقي الأوصاف الأخر، فلا يرتفع عنه مساواة الزوايا لقائمتين[٩]، وإذا رفعنا عنه أنه بسيط وأنه شكل ارتفع عنه ذلك. ولكن ليس إذا وجد شكلاً أو بسيطاً وجد له مساواة الزوايا لقائمتين[٩]. ولكن إذا رفع عنه أنه مثلث ارتفع عنه ذلك وإذا وجد مثلثاً

١. (كان على شيء ما) [ح]. (يحمل) [— ح].
٢. (وكان) [ح].
٣. (أيضاً) [ح].
٤. (للمحمول) [ح].
٥. (أسندها) [ح].
٦. (بالأمر) [ح].
٧. (باقي) [ح].
٨. (للمحمول) [ح].
٩. (القائمتين) [ح].

وجدت زواياه مساوية لقائمتين. فالمثلث إذاً هو الذي له أولاً توجد مساواة الزوايا لقائمتين، وكل شيء سواه وجد له هذا المحمول فإنما وجد له لأجل أنه مثلث. وقوم استعملوا هذا الموضع في تصحيح كلية المقدمة التي تعطي ضرورية القياس وتلك هي الكبرى من الشكل الأول وخاصة [١] في القول المركب من قياس واستقراء أو في القول
102 B المركب من قياس ومثال، فإنهم يجعلون علامة الحد الأوسط، وإن الطرف الأعظم يحمل عليه حملاً كلياً بأن يكون الأمر الذي يوجد حداً أوسط إذا ارتفع ارتفع المحمول، وإذا وجد وجد المحمول. وقوم يجعلون المحمول الذي حاله من شيء ما هذه الحال هو جوهر ذلك الشيء أو الدالّ على جوهره وأنيّته. فنقول نحن الآن إما أن السبب الذي هو بالفعل ودائماً سبب لشيء ما يلحقه ضرورة أن يكون إذا ارتفع ارتفع الشيء وإذا وجد وجد الشيء، فذلك بيّن، وإما أن يكون كل ما إذا ارتفع رفع الشيء وإذا وجد وجد الشيء سبباً لذلك الشيء، فليس يصحّ من قبل أنه ليس يجب عن هذا شيء أكثر من أنهما يتكافآن في لزوم الوجود، وذلك يتبيّن من أنّا إذا جعلنا ارتفاع الأمر هو المقدم وارتفاع الشيء هو التالي. فإنا إذا استثنينا بمقابل ارتفاع الشيء وهو وجوده لزم من ذلك وجود الأمر. وقد كنا وضعنا أن الأمر إذا وجد وجد الشيء، فيكون الأمر والشيء أي واحد منهما وجد وجد الآخر، فيكونان متكافئين في لزوم الوجود، وليس يلزم ضرورة أن يكون أحدهما [٢] سبباً لوجود الآخر من ذلك أن الضعف والنصف حالها [٣] هذه الحال. وذلك أن النصف إذا ارتفع ارتفع الضعف وإذا وجد وجد الضعف وليس ولا واحد منهما سبباً لوجود الآخر. وهذا شيء قد قاله أرسطوطاليس نصاً في كتاب المقولات في باب معاً [٤]. وإذا كانت هذه الحال في قضيّة صار محمولها منعكساً على موضوعها في الحمل وخاصاً بالموضوع. وأما أن يكون المحمول
102 A يوجد للموضوع أولاً فليس يلزم بهذه الشريطة فقط من قبل أنه لا يمتنع أن يكون للشيء [٥] الواحد خواصّ كثيرة مثل الضحّاك والقابل للعلم للإنسان [٦]. فأي ... ين

١. (وخاصته) [ح].
٢. (أحدها) [ح].
٣. (حالها) [ح].
٤. (معاً) [— ح].
٥. (الشيء) [ح].
٦. (الإنسان) [ح].

ارتفع ارتفع الآخر وأي هذين وجد وجد الآخر وليس حمل الضحّاك على القابل للعلم بحمل أوّل. وكذلك المثلث له خواص كثيرة فلو ارتفع واحدة من خواص المثلث أيّها اتفق لارتفعت الباقية، وليس حمل بعضها على بعض بحمل أول. وبهذا أيضاً يتبيّن أن الذي حاله هذه الحال من المحمولات ليس دائماً يدلّ على جوهر الشيء. فإن مساواة الزوايا لقائمتين لا يدلّ على جوهر المثلث وحالها منه هذه الحال. وأما أن يستعمل في تصحيح كلية المقدمة الكبرى في الشكل الأول فإنه فضل لأن هذا إنما يجعل المحمول مساوياً للحد الأوسط في الحمل، وليس يحتاج في تصحيح المقدمة الكبرى إلى شيء أكثر من أن يكون المحمول محمولاً على جميع الحد الأوسط. فإن هذا هو الذي يعطي القياس أن[١] تلزم عنه النتيجة اضطراراً وليس يحتاج في ذلك إلى أن يكون الحد الأوسط مع ذلك محمولاً على الطرف الأول.

« اللزوم في التقابل والعكس »

ومنها المواضع المأخوذة من المتقابلات وذلك أن في المتقابلات أنحاء من لزوم بعض لبعض، إلا أنه على خلاف ما عليه لزوم الأشياء التي تسمى لوازم. فاللوازم في المتقابلات ضربان: ضرب يلزم لزوماً مقلوباً وضرب يلزم على استقامة. فاللزوم المقلوب هو لزوم وجود الشيء لارتفاع شيء آخر. فإن المتقابلين لمّا كان لا يمكن
103 B اجتماعهما معاً في موضوع واحد صار اللزوم فيه على عكس ما عليه اللزوم في اللوازم. والذي في اللوازم هو أن يلزم الوجودُ الوجودَ والإرتفاعُ الارتفاعَ وفي المتقابلات إنما يلزم الوجود الإرتفاع والإرتفاع الوجود واللزوم[٢] في المتقابلات على استقامته هو أن يلزم المقابل مقابلة[٣]. واللزوم المقلوب قد يؤخذ أخذاً كلياً ويؤخذ أخذاً جزئياً. فالأخذ الكلي هو أن ينظر في الوضع ما الشيء الذي يوجد بارتفاع الوضع وما الشيء الذي يرتفع بوجود الوضع وما الشيء الذي يوجد الوضع بارتفاعه وما الشيء الذي يرتفع

١. (بأن) [ح].
٢. (والملزوم) [ح].
٣. (مقابلته) [ح].

الوضع بوجوده . أما الذي يوجد بارتفاع الوضع فهو يستعمل لإثباته فيجعل المقدّم رفع الوضع والتالي وجود ذلك الشيء الذي يوجد بارتفاع الوضع ، فيستثنى برفع التالي فيلزم وجود الوضع . وأما الشيء الذي بارتفاعه يوجد الوضع فهو أيضاً مثبته ، فنجعل المقدم ارتفاع ذلك الشيء ووجود الوضع هو التالي ونستثني المقدم . وأما الشيء الذي يرتفع الوضع بوجوده وهو مبطل له ، فالمقدم هو وجود ذلك الشيء والتالي هو رفع الوضع ونستثني المقدم . وأما الشيء الذي يرتفع بوجود الوضع فهو أيضاً مبطل ، فالمقدّم وجود الوضع والتالي هو ارتفاع ذلك الشيء ويستثنى مقابل التالي . وأيضاً ننظر إن كان موضوع الوضع إذا وجد ارتفع المحمول أو كان إذا ارتفع وجد المحمول . فإن[١]
103 A المحمول في تينك الحالين مسلوب عن الموضوع وإذا أردنا أن نجعله كلياً فينبغي أن يكون موضوع الوضع في أي شيء ما وجد ارتفع المحمول عنه أو عن أي شيء ما ارتفع وجد المحمول فيه ، فحينئذ يكون كليّاً وهذا في المتقابلات نظير ما سلف[٢] في اللوازم من أن الموضوع إذا وجد في شيء وجد فيه المحمول .

« الصدق والكذب في المتقابلات »

وإذا أخذت جزئيته[٣] كان النظر في كل واحد من أصناف المتقابلات الأربعة : منها أن ينظر في نقيض الوضع ، فإن كان كاذباً ثبت الوضع وإن كان صادقاً بطل الوضع . وإذا نظر في القول المضاد له فإنه إن كان صادقاً بطل الوضع وإن كان كاذباً لم يلزم ضرورة أن يثبت الوضع ، إذ كان المتضادان قد يمكن أن يكونا كاذبين . والنظر في النقيض هو للإثبات والإبطال والنظر في المضاد هو للإبطال فقط . والنظر الجزئي في الأضداد هو أن ينظر في الوضع إن كان لمحموله ضد ولم يكن بينهما متوسط وكان ضدّ محموله موجوداً في موضوعه لزم أن يكون المحمول غير موجود في الموضوع ، وإن كان ضده غير موجود في الموضوع لزم أن يكون المحمول موجوداً في الموضوع . وهذا الموضع

---

١. (كان) [ح].
٢. (سلب) [ح].
٣. (جزئية) [ح].

للإثبات والإبطال جميعاً. وإذا كان بينه وبين ضده متوسط فإن ضدّه إذا وجد في موضوعه لزم أن يكون المحمول غير موجود في الموضع. وأما إذا لم يوجد ضده في الموضوع لم يلزم ضرورة أن يوجد المحمول في الموضوع. فهذا الموضع إنما هو لأحد الأمرين فقط. وننظر فإن كان ضد الموضوع موجوداً في المحمول وفي كله لزم أن يكون المحمول غير موجود في الموضوع. وأيضاً فإنه إن كان الوضع أن شيئاً ما قابل لأمر ما فإنه
104 B إن كان للأمر ضد فينبغي أن ننظر هل ذلك الموضوع قابل لضد ذلك الأمر فإن كان قابلاً له كان أيضاً قابلاً للأمر، وذلك أن القابل للضدين واحد وإن كان الموضوع غير قابل لضد الأمر، فليس يمكن أن يكون قابلاً للأمر مثل أن يضع واحد[١] أن الجزء الشهواني من النفس يَجُورُ، فإن كان قابلاً للجوْر فهو أيضاً قابل للعدل. وليس يقبل العدل إلا الجزء الناطق من النفس فقط. فإذا لم يكن قابلاً للعدل فليس بقابل للجوْر. وحال العدم والملكة في هذا الباب كحال الضدين وذلك أن القابل للعدم هو القابل للملكة المقابلة له، مثل أن يضع واضع أن الجزء الشهواني من النفس يجهل. فإنه إن كان قابلاً للجهل فهو أيضاً قابل للعلم، لكنه غير قابل للعلم فليس بقابل للجهل. وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان محمول الوضع[٢] إذا أخذ في موضوعه تبع ذلك أن توجد الأضداد معاً من جهة واحدة في الموضوع. فإنه إن كان هكذا لزم أن لا يوجد محموله في موضوعه، ونجعل المقدم وجود المحمول في الموضوع والتالي وجود الأضداد معاً، ويستثني بمقابل التالي. وكذلك إن كان يلزم أن توجد سائر أصناف المتقابلات معاً في موضوع واحد من جهة واحدة، مثل أن يصدق المتناقضان معاً، وأن يوجد العدم والملكة معاً في شيء واحد من جهة واحدة. وكذلك أن يوجد المضافان معاً في موضوع واحد من جهة واحدة، وننظر في العدم والملكة أيضاً، ونجعل حالها حال الضدين
104 A اللذين ليس بينهما متوسط. وينبغي أن نجعل[٣] ما تدلّ عليه الأسماء[٤] غير المحصّلة جارياً مجرى العدم، وذلك أن موضوع الملكة والعدم موضوع واحد والقابل لهما[٥] لا

---

١. (واضع) [ح].
٢. (الموضع) [ح].
٣. (يجعل) [ح].
٤. (الأشياء) [ح].
٥. (له طالما) [ح].

يخلو أن يكون فيه أحدهما[١] . وينبغي أن نجعل القابل للعدم[٢] هو القابل القريب ، مثل الكهل الذي هو قابل للعلم والجهل ؛ والطفل أيضاً هو قابل للجهل والعلم ، إلا أنه قابل بعيد وبعد مدة[٣] وبعد تغير إلى سن وحال أخرى. وأما المضافان فإن مجراهما[٤] في هذا الباب مجرى الضدين اللذين بينهما متوسط ، وذلك أن الموضوع إذا كان فيه أحد المضافين لم يمكن فيه وجود مقابل الآخر من الجهة التي وجد فيها الأول. فإن زيداً[٥] إن كان إبناً لعمرو لم يمكن أن يكون أباً له . وإن لم يكن ابناً لعمرو لم يلزم ضرورة أن يكون أباً له ، على مثال ما إذا كان الشيء أبيض لم يمكن أن يكون أسود ، وإذا لم يكن أبيض فليس أيضاً ضرورة أن يكون أسود. وأيضاً إذا كان محمول[٦] الوضع إذا أُخذ في موضوعه تبع ذلك نقيض الوضع ، فإن المحمول غير موجود في الموضوع. وكذلك إذا وضع وضع ما لزم عن ذلك الوضع القول المناقض له ، وذلك مثل قول القائل كل شيء يتغيّر. فإنه يلزم عنه أن يكون قوله هذا هنا ورأيه يتغير أيضاً فيصير كذباً ، فإن كان رأيه هذا لا يتغيّر لزمه نقيض الوضع وهو أنه ليس كل شيء يتغير. وكذلك قول من قال كل قول فهو كاذب يلزم عنه أن يكون هذا القول كاذباً أيضاً ، وإن لم يكن كذباً فليس كل قول كذباً ، وكقول القائل كل قول ظنّ وكلّ شيء محسوس. وكذلك ما
105 B شاكل هذا من الأوضاع ، ومن هذا الموضع ناقض أفلاطون أفروطاغورس[٧] في قوله ولا شيء مدرك ، إذ قال إن كان ولا شيء مدرك فشيء ما مدرك.

« العكس في المتقابلات »

وأما لزوم المتقابلات على استقامة فهو أن يكون كل واحد من المتقابلين لازماً عن الآخر ، ويكون ذلك على أحد وجهين : إما من جانب واحد ، وإما على خلاف من

---

١. (أحد منها) [ح].
٢. (للعلم) [ح].
٣. (قوة) [ح].
٤. (مجراها) [ح].
٥. (هذا) [ح].
٦. (المحمول) [ح].
٧. بروتاغورس على الأرجح.

جانبين. فالذي من جانب واحد هو أن يكون موضوع القول الثاني مقابل موضوع القول الأول[1] الذي عنه لزم ومحموله مقابل محمول الأول. والذي على خلاف من جانبين أن يكون موضوع الثاني مقابل محمول الأول ومحموله مقابل موضوعه.

فأدلها الوضع المأخوذ[2] من الموجبة والسالبة على الاستقامة[3] «بجميع هذه الأنحاء، وذلك مثل اسم القيام فإنه دلّ على ذات القيام «قايم» دون الشيء الذي فيه ح
القيام فغُيِّر، بأنه بُدِّل ترتيب بعض حروفه وغُيِّر حركات بعضها، فتبدّل شكله فصار 47 A
منه قولنا «القايم» يدلّ على أن القيام مقترن بموضوع لم يصرح به. وذلك أن هذه التغايير تدلّ في كثير من الأشياء[4] على ما يدلّ عليه قولنا ذو، فإنه لا فرق بين أن تقول قايم وبين أن تقول ذو قيام.

والأسماء المستعارة لا تستعمل في شيء من العلوم ولا في الجدل بل في الخطابة والشعر، والأسماء المنقولة تستعمل في العلوم وفي ساير الصنايع. وإنما تكون أسماء للأمور التي يختصّ بمعرفتها أهل الصنايع، ومتى استعمل في العلوم أمور مشهورة لها أسماء مشهورة فإنه ينبغي لأهل العلوم وساير أهل الصنايع أن تركوا إسماً لها في صنايعهم على ما هي عليه عند الجمهور. والأسماء المنقولة كثيراً ما تستعمل في الصنايع التي إليها نقلت مشتركة، مثل إسم الجوهر فإنه منقول إلى العلوم النظرية ويستعمل فيها باشتراك، وكذلك الطبيعة وكثير غيرها من الأسماء. والتي تقال باشتراك فقد يضطر إلى استعمالها في الصنايع كلها، ومتى استعمل منها شيء فينبغي أن يحصي المستعمل له جميع المعاني التي تحته، ثم يعرف أنه إنما أراد من بينها معنى كذا وكذا دون سايرها. فإنه إن لم يفعل ذلك أمكن أن يفهم السامع غير الذي أراده القائل فيغلط. وكذلك ينبغي أن يفعل في

---

١. (الأول) [— ح].

٢. (الملائم) [ح].

٣. إن هذا الكلام وما يليه وجدناه بـ[ح] فقط من دون [ب] فوضعناه ضمن إقفالين وأضفناه على الأساس. وهو بمثابة الاستطراد وشرح طبيعة الأسماء والحدود. أما لماذا لم يرد بـ[ب] وورد بـ[ح] فلا نعلم تماماً إنما تعليقنا أنه تفصيل وليس يتابع شرح الجانب الواحد في لزوم المتقابلين وتتشابه بعض فقراته مع ما جاء في كتاب العبارة.

٤. الأرجح أنها أسماء.

الأسماء المنقولة لئلا يغلط الوارد على الصناعة المبتدئ لتعلمها ، فيظنّ أنه إنما يريد بها في تلك
الصناعة ما قد تعوّد أن يفهم عنها قبل شروعه في الصناعة. والأجناس العالية
العشرة لها أسماء متباينة وهي أسماؤها التي تخصّ واحد واحد منها واحداً واحداً من
العشرة ، مثل الجوهر والكمية والكيفية وغير ذلك. ولها أسماء مترادفة يعمّ كل واحد منها
جميعاً ، وهي الموجود والشيء والأمر والواحد. فإن كل واحد منها يسمّى بجميع هذه
الأسماء وكل واحد من هذه الأسماء يقال على جميعها باشتراك ، وهو من أصناف الاسم
ح المشترك فيما يقال بترتيب وتناسب. فإن الموجود يقال على الجوهر أولاً ثم على كل واحد
48 B من ساير المقولات. إذ كان الجوهر كما تقدّم مستغنياً بنفسه في الوجود عن الأعراض إذ
كانت الأعراض تتبدّل عليه ، ولا ينقص وجوده زوال ما يزول عنه منها ووجود كل
واحد من الأعراض في الجوهر. والجوهر هو إذا بطل بطل العرض الذي قوامه به. ثم
كل ما كان من باقي المقولات وجوده في الجوهر لا بتوسط عرض آخر من غير أن يكون
تابعاً في وجوده لمقولة أخرى سبق وجودها في الجوهر كان أولى باسم الموجود. ثم كل ما
كان منها وجوده في الجوهر بتوسط أشياء أقلّ كان أولى باسم الموجود من الذي وجوده
في الجوهر بتوسط أشياء أكثر. وكذلك كل واحد من الأشياء التي تعمّها وأسماء
الأجناس المتباينة إذا قيل كل واحد منها على أنواع ذلك الجنس وعلى أشخاص أنواعه
على أنه اسم لذلك الجنس ، فإنه يقال عليها بتواطؤ. وكذلك اسم كل نوع إذا قيل على
أشخاصه على أنه إسم لذلك النوع فإنه يقال عليها بتواطؤ. وأجناس الأعراض وأنواعها
إذا أخذت من حيث هي في الجوهر أو حملت على الجوهر أخذت بأسمائها المشتقة.
ومتى أُخذ كل واحد منها متوهماً على انفراده ومحمولاً على ما تحته من نوع أو شخص لم
يؤخذ اسمه مشتقاً ، وذلك مثل قولنا اللون فإنه متى أخذ متوهماً وحده دون موضوعه
الذي هو فيه ودون الجوهر ، أو على أنه جنس محمول على نوعه ، قيل إنه لون. ومتى
أخذ على أنه في الجوهر قيل فيه أنه ملوّن ، فيكون اللون اسمه من حيث هو على موضوعه
والملوّن اسمه من حيث هو في موضوع. وإذا كانت الأعراض وجودها وقوامها أنها في
موضوعات وكانت أسماؤها المشتقة تدلّ عليها من حيث قوامها في موضوع ، وكان هذا
معنى العرض فيها فبيّن أن أسماءها المشتقة أوّل عليها من حيث هي أعراض في أسمائها التي

هي غير مشتقة. وأما أجناس الجوهر وأنواعه فإن أكثرها يدلّ عليها بأسماء هي مثالات أول مثل الإنسان والفرس والشجرة والنبات والجسم والجوهر، وفي بعضها يتفق في بعض الألسنة أن يكون شكله شكل اسم مشتق من غير أن يكون معناه معنى المشتق، إذ ينقصه من شرائط المشتق أن يكون للتغيير الذي فيه دالاً على موضوع به قوامه ولم يصرح به. وليس بشيء من أنواع الجوهر قوامه في موضوع. والفصول كلها من حيث هي فصول تدلّ عليها الأسماء المشتقة كانت فصول الجوهر أو فصول المقولات الأخر، والاسم للمحمول في كل قضية حملية ينبغي أن يكون مقولاً بتواطئ، وكذلك الاسم الموضوع، وكذلك الكلمة وكلّي جزء من أجزاء القول. وإذا كان الموضوع في القضية اسماً مشتركاً لم تكن القضية واحدة بل تكون عدتها على عدة المعا ني التي يقال عليها ذلك الاسم. فتكون تلك المعاني موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد. وإذا كان المحمول اسماً[1] مشتركاً فإن عدد القضايا على عدد المعاني التي يقال عليها الاسم المحمول، وكذلك إن كانا جميعاً مشتركي الاسم والقضية التي محمولها أسماء مترادفة. فإنه موضوع واحد.

« العكس ومواضع الاستدلال المباشر »

وكذلك إن كان[2] » من جانب واحد وهو أن ينظر في الوضع فإن كان موجباً وكان محموله مسلوباً عما يسلب عنه موضوعه ثبت أن محمول الوضع موجود، لما يوجد له موضوعه. وإن كان سالباً وكان محموله موجوداً، لما يوجد له الموضوع صحّ الوضع أيضاً. فإن المحمول إن كان موجوداً لما يوجد له الموضوع لزم أن يكون المحمول مسلوباً عما يسلب عنه الموضوع. وبالعكس أيضاً إن كان سلب المحمول لاحقاً لمّا سُلِبَ عنه الموضوع كان إيجاب المحمول لاحقاً لِما يوجب له الموضوع. مثل إنه إن كان العادل خيّراً فمن ليس بعادل فليس بخيّر. وإن كان ما ليس بمُلِذٍ ليس بشر فالمُلِذُّ شرٌ. وكذلك إن

١. (اسماً) [هـ B ج ص ٤٨].

٢. انتهت هذه الزيادة في [ح] التي تحدثنا عنها وأشرنا إلى بدايتها.

كان سلب المحمول لاحقاً لما يوجب له الموضوع كان إيجابه لاحقاً لما يسلب عنه
105 A الموضوع. وبالعكس إن كان إيجاب المحمول لاحقاً لما يسلب عنه الموضوع كان سلبه لاحقاً لما يوجب له [1] الموضوع. كقولنا إن كان ما هو لذيذ ليس بخير فما ليس بلذيذ هو[2] خير. وإن كان ما ليس هو على طريق العدل محموداً فما هو على طريق العدل ليس بمحمود. وهذه المواضع كلها مخيّلة لأن كل إنسان حيوان وليس كل ما ليس بإنسان فليس بحيوان. وأشياء أُخر كثيرة غير هذه.

ومن هذه المواضع قول «ما ليس»[3]. إن كان المتكوّن له مبدأ فما لم يتكوّن فليس له مبدأ. وقول من قال إن كان ما ليس بموجود ليس في مكان فكل ما هو موجود في مكان. وإن كان ما ليس بموجود فليس بجسم فكل موجود جسم.

ومنها المأخوذة **على خلاف ومن جانبين** وهو أنه إن كان إيجاب المحمول لاحقاً لما يوجب له الموضوع كان سلب الموضوع لاحقاً لما يسلب عنه المحمول[4]، كقولنا: إن كان كلّ إنسان حيواناً فكل ما ليس بحيوان ليس بإنسان. وكذلك: إن كان سلب المحمول لاحقاً لما[5] سلب عنه الموضوع فإيجاب الموضوع لاحق لما يوجب له المحمول. كقولنا إن كان ما ليس بجسم ليس يتحرك فكل ما يتحرك جسم. وإن كان ما ليس بموجود فليس في مكان فكل ما هو في مكان فهو موجود. وهذا هو الذي سمّي[6] عكس النقيض. وهو موضع برهاني. وأيضاً إن كان سلب المحمول لاحقاً لما يوجب له
106 B الموضوع فسلب الموضوع لاحق لما يوجب له المحمول. كقولنا إن كان كل ما هو طائر فليس بإنسان فكل ما هو إنسان فليس بطائر. وهذا هو. أن السالبة الكلية تنعكس كهيئتها. وإن كان إيجاب المحمول لاحقاً لما يسلب عنه الموضوع. فإيجاب الموضوع لاحق لما يسلب عنه المحمول مثال ذلك[7]: قول من قال إن كان ما ليس يفسد متكوناً فما ليس بمتكوّن فهو يفسد.

---

١. (له) [— ح].
٢. (فهو) [ح].
٣. لعلّه «طاليس» أو Melissus تلميذ بارمنيدس القرن الخامس ق.م. لكن الأرجح طاليس.
٤. (للمحمول) [ح].
٥. (بل) [ح].
٦. (يسمى) [ح].
٧. (كما في) [+ هـ ح].

« موضع الأضداد »

ومنها مواضع الأضداد منها الضد في الضد المأخوذ على استقامة ومن جانب واحد، كقولنا إن كان الأذى شراً فاللذة خير، إن كان الشقاء بالرذيلة فالسعادة بالفضيلة.

ومنها الضد في الضد المأخوذ من جانبين على خلاف، كقولنا إن كان المريض رديء السحنة فالذي هو جيد السحنة صحيح. وإن كان الصبي الطويل ينبغي أن يعدّ رجلاً فالرجل القصير ينبغي أن يعدّ صبياً. وهذه نافعة في الإثبات والإبطال، فإنا إذا أردنا أن نثبت، نظرنا هل المحمول له ضد فإن كان ضد المحمول في ضد الموضوع لزم أن يكون المحمول في الموضوع، وإن كان ضد المحمول مسلوباً عن ضد الموضوع كان المحمول مسلوباً عن الموضوع. وإن لم يكن ذلك بيّناً وكان كون ضد الموضوع في ضد المحمول هو البيّن أخذنا على الخلاف فألزمنا أن المحمول موجود في الموضوع وإن كان أيضاً البيّن سلب ضد الموضوع عن ضد المحمول ألزمنا عنه سلب المحمول[1] عن الموضوع. وينبغي أن نتحرى[2] الأظهر من كل واحد منهما[3] عند السامع، فنستعمله فإن كان الذي على الاستقامة هو الأظهر والأشهر أخذناه. وإن كان الذي على الخلاف أظهر 106 A
استعملناه فإن مواضع الضد لا يخلو المشهور منها من أحد هذين: إما أن يكون على الاستقامة وإما أن يكون على الخلاف. وهذه المواضع أيضاً مخيّلة إلا أنّ لها إقناعاً مشهوراً، والمواضع المأخوذة من العدم والملكة فإن المشهورة منها هي التي على الاستقامة ومن جانب واحد. فإن موضوع المطلوب إن كان ملكة وكان محموله كذلك ثم كان عدم الموضوع يلحقه[4] عدم المحمول. فالمحمول موجود للموضوع وأيضاً إن كان عدم المحمول مسلوباً عن عدم الموضوع فالمحمول غير موجود للموضوع. مثال ذلك، إن كان البصر علماً فالعمى جهل، غير أن العمى ليس بجهل فالبصر ليس بعلم. غير أن هذه المواضع[5] كثيرة الاختلاف وذلك أن المبصر إن كان حياً[6] فليس يلزم أن يكون

---

١. (للمحمول) [ح].
٢. (تتحرى) [ح].
٣. (منها) [ح].
٤. (الحجة) [ح].
٥. (الموضوع) [ح].
٦. (ميتا) [ح].

الأعمى ميتاً ، وإن كان [١] اليقظان حياً فليس يلزم أن يكون النائم ميتاً فإنه لما كان قد يوجد شيء واحد [٢] يحمل على الملكة وعلى عدمها لم يلزم ضرورة إذا حملت الملكة على الملكة أن يحمل عدمها [٣] على عدمها ، لكن ينبغي أن يستعمل من هذه المواضع ما كان منها مقنعاً وما كان عناده منها غير [٤] بيّن عند السامع ، وكذلك المواضع المأخوذة من المضافات فإن المشهورات منها كلها من جانب واحد ، وذلك أن موضوع المطلوب إن كان مضافاً ومحموله أيضاً كذلك. ثم كان ما إليه يضاف المحمول موجوداً فيما [٥] إليه
107 B | يضاف الموضوع لزم أن يكون المحمول موجوداً في الموضوع. وإن كان ما إليه يضاف المحمول مسلوباً عما إليه يضاف الموضوع فالمحمول مسلوب عن الموضوع فهو يصلح للإثبات والإبطال ، كقولنا إن كان الابن مرؤوساً فالأب رئيس وإن كان الرئيس هو الذي يَسْتَخْدِمُ فالمرؤوس [٦] هو الذي يُسْتَخْدم ، والظالم إن لم يكن هو الأفضل فالمظلوم ليس بالأخس [٧] .

« موضع التعاند »

ومنها المواضع المأخوذة من اللوازم والمتقابلات التي تؤخذ من الآراء والأخلاق والسير ، وذلك أن الشيئين اللذين شأنهما أن يجتمعا معاً في رأي واحد واعتقاد واحد أو خلق واحد أو سيرة واحدة يجعلان متلازمين. والشيئان اللذان شأنهما أن يفترقا ولا يجتمعا أصلاً في رأي واحد ولا خلق واحد ولا سيرة واحدة بل يكون شأنهما أن يوجدا أبداً في اعتقادين متعاندين [٨] يجعلان متعاندين. واللذان ليس شأنهما أن يجتمعا ضرورة في اعتقاد واحد أو خلق واحد أو سيرة واحدة غير متلازمين ويجعل أمرهما كيفما اتفق ، وهما اللذان لا يلزم ضرورة إذا علم الإنسان أحدهما أن يكون قد علم الآخر ضرورة ، ولا

---

١. (كان) [— ح].
٢. (قد) [+ ح].
٣. (عدمها) [— ح].
٤. (خير) [ح].
٥. (فيها) [ح].
٦. (فالمرء ومن هو) [ح].
٧. (بالأخير) [ح].
٨. (أو خلقين متعاندين أو سيرتين متعاندتين) [+ ح].

إذا اعتقد أحدهما أن يكون مع اعتقاده ذلك الشيء يلزم أن يعتقد الآخر ضرورة ، بل قد نعلم أحدهما ولا نعلم الآخر ونعتقد أحدهما ولا نعتقد الآخر ، بل يجري أمرهما كيف[١] اتفق. فمن تلك الأشياء القضايا المتعاندة المؤتلفة عن الأضداد بأن تكون موضوعاتها أضداداً ومحمولاتها أضداداً ، مثل أن يكون الموضوعات[٢] مثلاً العدل
107 A والجور والمحمولات[٣] الخير والشر ، ويؤلف بأن يحمل الضدان على الضدين معاً والضدان على كل واحد منهما وكل واحد منهما[٤] على الضدين معاً ، فيصير كل واحد من الثلاثة على ضربين ، فتصير الإزدواجات الحادثة عنه ستة . وينبغي أن نتتبع الأضداد ونقرن[٥] بينهما ونجعل ازدواجاتها الستة بحذاء العين ، ونتفقد ما شأنها أن تجتمع في رأي واحد أو خلق واحد أو سيرة واحدة . مثال ذلك :

الأول : العدل خير والجور شر ، الثاني : العدل شر والجور خير
الثالث : العدل خير والعدل شر ، الرابع : الجور خير والجور شر
الخامس : العدل خير والجور خير ، السادس : العدل شر والجور شر

فالأولان لا يتعاندان لأنهما في رأي واحد وخلق واحد وسيرة واحدة ، وهي سيرة الخيّر الفاضل . فإن الذي يرى أن العدل خير يرى مع ذلك أن الجور شر ، والذي سيرته إيثار العدل على أنه خير سيرته إطّراح الجور على أنه شر ، فلذلك يجعلان متلازمين. وكذلك الازدواج الثاني فإنهما أيضاً في رأي واحد وسيرة واحدة وهي سيرة الشرير الرديء ، فإن الذي يرى أن العدل شر وأنه ضارّ يرى أن الجور خير وأنه نافع ، والذي سيرته أن يستعمل الجور فسيرته أن يطرح العدل ، فلذلك هما أيضاً متلازمان . والثالث لا يجتمعان أصلاً في اعتقاد[٦] ولا في سيرة واحدة بل في رأيين متعاندين وسيرتين
108 B متعاندتين ، فلذلك يجعلان متعاندين . وكذلك الرابع والخامس والسادس . وكذلك إذا

١. (كيفما) [ح].
٢. (الموضوعان) [ح].
٣. (المحمولان) [ح].
٤. (وكل واحد منهما) [— ح].
٥. (ونفرق) [ح].
٦. (واحد) [+ ح].

أخذنا الصديق والعدو والإساءة والإحسان ، وهو المثال الذي استعمله أرسطوطاليس كان :

الأول : الصديق ينبغي أن يحسن إليه ، والعدو ينبغي أن يساء إليه .
الثاني : الصديق ينبغي أن يساء إليه ، والعدو ينبغي أن يحسن إليه .
الثالث : الصديق ينبغي أن يحسن إليه ، والصديق ينبغي أن يساء إليه .
الرابع : العدو ينبغي أن يحسن إليه ، والعدو ينبغي أن يساء إليه .
الخامس : الصديق ينبغي أن يحسن إليه ، والعدو ينبغي أن يحسن إليه .
السادس : الصديق ينبغي أن يساء إليه ، والعدو ينبغي أن يساء إليه .

فالأول لا تعاند[١] فيه ولا الثاني والباقية في كل واحد منهما[٢] تعاند ولكن كثيراً ما يتفق أن تكون المشهورات قد تتغير عمّا كانت عليه لِما يشرّع من السنن المكتوبة في المِلل[٣] الحادثة في الوقت بعد الوقت ، فإن قولنا العدو ينبغي أن يحسن إليه مؤثر عند كثير من أهل الملل والعدو ينبغي أن يساء إليه مطّرح عندهم ، فيكون قولنا الصديق ينبغي أن يحسن إليه والعدو ينبغي أن يحسن إليه ليسا متعاندين عند هؤلاء . وكذلك قولنا الصديق ينبغي أن يساء إليه والعدو ينبغي أن يساء إليه قد يمكن أن يكونا من خلق واحد ومن رأي واحد ، إذ كان كثير من الأشرار يؤثره ، وأما الإحسان إليهما فليس يمتنع أن يجتمعا في رأي واحد إذا كان ذلك رأي إنسان سليم النفس ، إلا أنه يرى أن
الإحسان إلى العدو دون الإحسان إلى الصديق ، وكذلك الذي يرى الإساءة إليهما 108 A
جميعاً يرى أن الإساءة إلى الصديق دون الإساءة إلى العدو ، ولذلك يصير الأول ليسا متلازمين ضرورة ، وكذلك الثاني لأن قولنا العدو ينبغي أن يساء إليه مطّرح عند قوم والإحسان إلى العدو مؤثر عندهم ، فتبقى المتعاندات التي تجتمع على تعاندها الإحسان إلى الصديق والإساءة إليه ، والإحسان إلى العدو والإساءة إليه ، وتصير الباقية غير

---

١. (نعاند) [ح].
٢. (منها) [ح].
٣. (الحال) [ح].

متعاندة، وأمّا في المثال الأول فإن الأول والثاني يكونان غير متعاندين والباقية متعاندة وإذا أخذنا اللذة والأذى والخير والشر كان:

الأول : اللذة خير والأذى شر ، الثاني : اللذة شر والأذى خير.
الثالث : اللذة خير واللذة شر ، الرابع : الأذى خير والأذى شر.
الخامس : اللذة خيرة والأذى خير ، السادس : اللذة شر والأذى شر.

ولكن ها هنا قوم[1] أيضاً يرون أن الأذى خير وأنه لا ينبغي أن يهرب منه. وأن اللذة شر وينبغي أن تجتنب، ولكن ليس ما يرونه من ذلك ما يجدونه[2] في أنفسهم بطباعهم ولا بما عليه الأمر في المشهور، ولكن بما شرّع لهم في ملتهم[3]. فالأول عند هؤلاء[4] من رأي من ليس بفاضل ومن خُلُقِهِ، والثاني عندهم من رأي الفاضل، وتكون الباقية عندهم متعاندة[5]. وكذلك لو أخذنا الحياة والموت والخير والشر لكان:

الأول : الحياة خير والموت شر ، الثاني : الحياة شر والموت خير.
الثالث : الحياة خير والحياة شر ، الرابع : الموت خير والموت شر.
109 B الخامس : الحياة خير والموت خير ، السادس : الحياة شر والموت شر.

فإن قوماً يرون أن الموت خير وأنه لا ينبغي أن يهرب منه ويرون ذلك على وجوه مختلفة، فبعضهم يرى ذلك بما شرّع لهم في ملتهم[6]، وبعضهم يرى ذلك عند حال وفي وقت. وكل ذلك مخالف للمشهور ولما يجده الإنسان في نفسه وفي طباعه من محبة الحياة وكراهة الموت. وينبغي أن يميّز في هذه وما شاكلها أيّها منها يجتمع في خلق واحد ورأي واحد أو سيرة واحدة. وأيّها منها متعاندة إما عند الجميع وإما عند طائفة ما فيستعمل المشهور منها في الجدل. وما عند طائفة دون طائفة عندما يقصد إقناع أولئك فقط، وأيضاً ليس يمتنع أن يوجد لواحد منها متعاندان كما هو موجود في المثال الأول.

---

١. (منا) [ح].
٢. (يجدون) [ح].
٣. (معتقدهم) [ح].
٤. (غير موجود) [ح].
٥. (متعاندات) [ح].
٦. (معتقدهم) [ح].

فإن قولنا العدل خير يعانده[١] قولنا العدل شر ، وأيضاً قولنا الجور خير ، وكذلك قولنا الجور شر يعانده قولنا الجور خير ، وقولنا العدل شر ، وأيضاً فإن قولنا العدل شرّ يعانده قولنا العدل خير والجور شر. فإذا اتفق أن كان لشيء واحد معاندان فينبغي أن يؤخذ من معانديه ما كان أنفع في إثباته وإبطاله بأن يكون أشدهما عناداً وأبينهما وأشهرهما إما عند الجميع وإما عند من يخاطبه. وقد تستعمل هذه المواضع في غير المتقابلات ، مثل
109 A قول من قال إن الحركة غير مفارقة للزمان لأنا إن لم نتوهم[٢] حركة لم نتوهم الزمان ، ومثل قول من يقول إن البياض لا يلزم الأبيض ضرورة لأن قوماً يعتقدون وجود الأبيض ولا يعترفون بوجود البياض. ومن هذا الجنس قول من يقول من القدماء ، إنّ[٣] خارج العالم شيئاً ما لا نهاية له. إذ كنا بالضرورة إذا توهمنا نهاية العالم من جانب خارجه توهمنا معها خلاء أو جسماً بلا نهاية. ومن أراد أن يستعمل أمثال هذه المواضع ، فينبغي أن يتتبع الآراء والأخلاق والسير ويأخذ منها أمثال هذه المواضع. غير أن هذه المواضع كلّها مخيّلة لأنها تجعل الموجودات تابعة للاعتقادات فيها ، وتجعل اعتقادات الإنسان في الموجودات دلائل ما عليه الأمور في أنفسها ، ومن هذا الجنس قول من يرى أن الموجودات مضطربة متناقضة لاضطراب الآراء فيها وتناقضها. ومن هذا الجنس رأي أفروغاطورس[٤] في الأمور ، ولذلك يرى أن الإنسان عِيار ومكيال تُعيَّرُ به الأشياء[٥] ، وإن فِطَرَها وطبايعها على حسب ما يراه الإنسان فيها ، والناس أجمعون فيها[٦] .

« مواضع الخطأ في الاستدلال وطرق البرهان »

ومنها المواضع المأخوذة من **النظائر والتصاريف**، وهي بالجملة تغاير أشكال اللفظة[٧] الواحدة الدالة على التغايير[٨] اللاحقة لمعنى تلك اللفظة ، وذلك أن اللفظة

---

١. (يعاند) [ح].
٢. (ننظر) [ح].
٣. (في) [ح].
٤. الأرجح «بروتاغورس».
٥. (بالأشياء) [ح].
٦. (فيها ، والناس... فيها) [— ح].
٧. (النقلة) [ح].
٨. (التغاير) [ح].

الواحدة قد تغيّر فتجعل لها أشكال مختلفة يدلّ كل شكل منها على شيء مما لحق معناها ، مثل الصحة فإنها قد تغيّر فيقال صحيح ومصحِّح ومتصحِّح ومصحّ ، ويقال صحّ
110 B ويصحّ وأشباه هذا من الأشكال . فهذه كلها تسمّى نظائر وتصاريف وهي بالجملة الألفاظ التي بنيتها الأصلية واحدة وأشكالها مختلفة تدلّ باختلاف أشكالها على أنحاء الاختلافات التي تلحق المعنى الواحد . فما كان منها يدلّ على موضوع المعنى وهي المشتقة فإن أرسطوطاليس يسمّيها في كتاب الجدل النظائر ، وما كان منها يدلّ على جهاته فقط فإنه يسمّيها التصاريف ، كقولنا معنى طُبّيٌ وعلاج طبّيٌ ، نعني به على مذهب الطب أو على جهة الطب أو على مجرى الطبّ . فأيّ (١) لفظة غيّرت تغيراً ما (٢) وكان يدلّ من معنى تلك اللفظة على أحد هذه الأنحاء الثلاثة فإن أرسطوطاليس يسمّي ذلك التغيير تصريفاً . فإن كثيراً من الأمم مثل الفرس واليونانيين وغيرهم يغيّرون اللفظة الواحدة تغييرات معروفة عندهم بعلامات في لسانهم يدلّون بها من معنى تلك اللفظة على أحد هذه الثلاثة الأنحاء . وليس في اللسان العربي شيء من هذه لكنهم يعبّرون عن هذه لمعاني بالألفاظ التي هي عندهم دالّة بانفرادها عليها ، فإنّهم إذا أرادوا أن يقولوا في شيء ما إنه على مذهب الطبّ لم يشتقوا لها إسماً من لفظة الطب ، بل قالوا على مذهب الطبّ . ولا إذا أرادوا أن يقولوا فعل (٣) فلان كذا على جهة الخيرية وعلى جهة الفضيلة ، يشتقّون لذلك الشيء اسماً من الخير أو من الفضيلة ، بل (٤) يقولون على جهة الخير أو على جهة الفضيلة . فلذلك لا يمكن أن يوجد في العربية مواضع مأخوذة من
110 A جهة التصاريف من جهة تغيير اللفظة الواحدة ، ولكن بأن يقال على جهة كذا أو مذهب كذا أو على مجرى كذا . وأمّا المواضع المأخوذة من النظائر فإنّها يمكن أن تؤخذ من تغايير الألفاظ ، فإنّه متى كان محمول المطلوب له نظير وموضوعه له نظير وكان نظير المحمول موجوداً لنظير الموضوع فإن المحمول موجود للموضوع ، وإن كان نظير المحمول غير موجود لنظير الموضوع فإن المحمول مسلوب عن الموضوع . وكذلك إن كان تصريف

---

١. (فإن) [ح].
٢. (هو) [ح].
٣. (فضل) [ح].
٤. (بل) [— ح].

المحمول موجوداً لتصريف الموضوع فإن المحمول موجود للموضوع، وإن كان غير موجود له كان المحمول غير موجود للموضوع.

مثال النظائر وهي المشتقة، فليكن الوضع إن العدل فضيلة، فإنه إن كان العادل فاضلاً فإن العدل فضيلة وإن لم يكن العادل فاضلاً فالعدل ليس بفضيلة. وكذلك في التصاريف فإنه إن كان ما هو على جهة العدل هو على جهة الفضيلة، فالعدل فضيلة وإن لم يكن ما هو على جهة العدل هو على جهة الفضيلة، فالعدل ليس هو بفضيلة، وكذلك إن كانت الأوضاع هي[1] النظائر والتصاريف، وكانت المثالات الأول التي غيّرت هي الأبْيَن بيّناها من مثالاتها الأول. فإنه لو كان المطلوب هل العادل فاضل فإنا نثبته من أن العدل فضيلة أو نبطله من أن العدل ليس بفضيلة، وإن كان الوضع هو هل ما هو على جهة العدل هو على جهة الفضيلة، فإنا نثبته من أن العدل فضيلة أو نبطله من أن العدل ليس بفضيلة. وأيضاً فإنا نبيّن التصاريف من النظائر، والنظائر من 111 B التصاريف، ونتحرّى أن نبيّن الأخفى من أحد الجنسين بالأبين منهما[2].

مثال ذلك، إن كان العادل فاضلاً فما يجري على جهة العدل فهو يجري على جهة الفضيلة، وعلى قلب ذلك، إن كان ما يجري على جهة العدل فهو يجري[3] على جهة الفضيلة، فالعادل فاضل. وأيضاً فإن الشيء إن كان قد يضاد شيئاً آخر فإنّ تصاريف ذلك الشيء ونظائره تضاد تصاريف ذلك الشيء الآخر ونظائره. وكما أنّا ننظر هل ضد المحمول[4] في ضد الموضوع، كذلك ننظر هل ضد تصريف المحمول في ضد تصريف الموضوع. فإنا كما أنا نظرنا[5] فيما تقدم إن كان العدل علماً فالجور جهل، كذلك ننظر ههنا إن كان ما يجري على جهة العدل يجري على جهة العلم، فما[6] يجري على جهة الجور يجري على جهة الجهل، وإن كان العادل عالماً فالجائر جاهل.

---

١. (مع) [ح].
٢. (منها) [ح].
٣. (يجري) [— ح].
٤. (للمحمول) [ح].
٥. (ننظر) [ح].
٦. (فيما) [ح].

ومنها **المواضع**[١] **المأخوذة من التشابه**: وهو أن ننظر فإن كان لموضوع المطلوب شبيه وكان المحمول موجوداً في ذلك الشبيه لزم من ذلك أن يكون المحمول موجوداً في موضوع المطلوب. وإن كان غير موجود في شبيه الموضوع لزم من ذلك أن يكون غير موجود في الموضوع. وينبغي إن أردنا أن نجعل هذا الموضع أشد ضرورية أن يكون الأمر
111A الذي به يكون التشابه بينهما هو الأمر الذي من جهته ولأجله وجد[٢] المحمول في ذلك الشبيه. وأن يكون وجود المحمول للشبيه[٣] أعرف من وجوده لموضوع المطلوب. وأما من أين يعلم أن ذلك الأمر هو الذي من جهته وجد المحمول للشبيه[٣]، فإنّا ربما بيّنا ذلك باستقراء أشباه له كثيرة[٤]، وربما بيّنا ذلك بمواضع الوجود والإرتفاع، بأن ننظر فإن كان الأمر الذي به تشابها إذا وجد في الشبيه وجد المحمول، وإذا ارتفع عنه ارتفع المحمول، تبيّن أن ذلك الأمر هو العلة لوجود ذلك المحمول. وإن أردنا أن نرقيه عن هذه المرتبة إلى ما فوقها في وثاقة البيان، بأن نصحّح وجود المحمول للأمر الذي من جهته وجد المحمول لشبيه الموضوع تصحيحاً كلّياً على التمام، بأن يكون ذلك بيّناً بنفسه أو ببرهان[٥] أن ذلك الأمر حيث وجد وفي أي وقت وجد وجد المحمول، وأن كل ما يقال عليه الأمر يوجد له المحمول، خرج[٦] عن أن يكون وجود المحمول لموضوع المطلوب قد صحّح بطريق التشابه، بل إنما يكون قد صحّح بقياس وبرهان واستغني عن شبيهه، ولم يكن لشبيهه غناء[٧] أصلاً في تصحيحه. فمتى أردنا أن يكون للشبيه وحده غناء[٧] في تصحيح ذلك الوضع لم نتعقبه[٨] أصلاً بشيء آخر. إلا أنه يصير كثير الاختلاف جداً وإن تعقبناه بشيء آخر لم يكن ما صحَّ[٩] إنما صحَّ[٩] بالشبيه وحده، بل به وبشيء آخر، فإن كان ذلك الآخر هو الاستقراء[١٠] كان القول مركباً
112B من مثال واستقراء، أو يكون إنما صحَّ[٩] ذلك بالاستقراء دون الشبيه. وإن كان

---

١. (كالمواضع) [ح].
٢. (وهو) [ح].
٣. (الشبيه) [ح].
٤. (أشياء كثيرة) [ح].
٥. (برهان) [ح].
٦. (المحمول خرج) [— ح].
٧. (عناد) [ح].
٨. (نتعقب) [ح].
٩. (صحّح) [ح].
١٠. (أو) [+ ح].

أرفد[١] بشيء آخر غير الاستقراء مثل الوجود والارتفاع أو غير ذلك من المواضع ،فإنما يكون تصحيح المطلوب بذلك الموضع وشبيه موضوع المطلوب يكون على ضربين : إما أن يكون شيء واحد يوجد للموضوع ولشبيهه فيتشابهان به ، مثل البياض الذي يوجد للثلج واللبن والاسفيذاج . وإما بالمناسبة ، كقولنا البصر في العين مثل العقل في النفس ، وحال اللمس من الملموسات كحال حس البصر من المبصرات والملك من المدينة ، مثل الإله من العالم. وكما أن الملك ينبغي أن يكون واحداً كذلك الإله ينبغي أن يكون واحداً . وكما أن الملوك إذا كانوا كثيراً تفرّقت الكلمة واضطربت أمور المدينة كذلك لو كانت الآلهة كثيرة لاضطرب أمر العالم . ومن ذلك قول من قال حال أجزاء المدينة من المدينة كحال أجزاء النفس من النفس وكحال أعضاء البدن من البدن . وأعضاء البدن مرتبطة بعضها ببعض فيجب من ذلك أن تكون أجزاء المدينة مرتبطة بعضها ببعض . وكما أن شيئاً من الأعضاء إذا فسد فينبغي أن يبادر بعلاجه حتى لا يتأدّى فساده إلى سائر الأعضاء ،كذلك إذا فسد شيء من أجزاء المدينة ينبغي أن يصلح ويزال ذلك الفساد حتى لا يتأدّى إلى ساير أجزائها . وما شاكل[٢] هذا من الكلام وقد يكون التشابه في أشكال الألفاظ[٣] فيوهم ذلك تشابهاً في المعنى كما أن قائلاً لو قال لما كان
حال السمع عند المسموع كحال الإبصار عند المبصر . ثم كان السمع يلتئم بأن يرد علينا 112 A
شيء من خارج لا بأن يخرج من أسماعنا شيء إلى المسموع ، كذلك الإبصار يلتئم بأن يرد علينا من المبصر شيء لا بأن يخرج من أبصارنا شيء إلى المبصر فعانده آخر بأن قال ليس السمع مثل الإبصار لأن الإبصار للمبصر مثل الإكرام للمكرم . فكما أن[٤] الإكرام هو أن يكون منا[٥] إلى المكرم شيء لا بأن يكون شيء من المكرم إلينا . كذلك الإبصار هو أن يكون منا إلى المبصر شيء لا بأن يكون منه إلينا ، بل السامع مثل القابل كما أن القابل يكون قابلاً لشيء يكون من غيره إليه . كذلك السامع إنما يكون سامعاً

---

١. (أريد) [ح] وأرفد بمعنى أردف.
٢. (كل) [ح].
٣. (الأعضاء) [ح].
٤. (فكأن) [ح].
٥. (معنا) [ح].

لشيء قد كان من غيره إليه فإن الأول قد استعمل التشابه في المعنى والثاني هو المعاند استعمل التشابه في اللفظ فقط . فإنه ليس بين الإبصار وبين الإكرام ولا بين المبصر ولا بين المكرم تشابه أصلاً إلا في أشكال ألفاظها بالعربية فقط . ولا أيضاً بين السامع والقابل تشابه إلا في شكل اللفظ فقط ، واستعمال التشابه في أشكال الألفاظ فقط هو موضع سوفسطائي وفيه خبث ما ، وينبغي أن يجتنب في الجدل واستعمال التشابه على هذا الطريق في الجملة ينبغي أن يجتنب في العلوم أصلاً .

ومنها **المواضع المأخوذة من التفاضل والتساوي** : أما من التفاضل فأربعة مواضع :

أحدها : أن ينظر في محمول الوضع فإن كان وجوده أكثر في الشيء الذي يوجد فيه موضوعه أكثر وكان أبداً يتزيد فيما يتزيد فيه موضوعه فإنه موجود للموضوع وإن |كان وجوده أقل في الشيء الذي يوجد فيه موضوعه أكثر ، وكان أبداً ينقص في الشيء 113 B
الذي يتزيد فيه موضوعه فإنه غير موجود في الموضوع . وإنما يكون هذا أبداً فيما كان محموله وموضوعه يقبلان الأكثر والأقل مثل أن يكون الوضع أن اللذة خير ، وهذان يقبلان الأكثر والأقل فإن كان كل ما هو أكثر لذة فهو أكثر خيراً . فاللذة خير وإن كان كل ما هو أكثر لذة فهو أقل خيراً أو أحرى[١] أن لا يكون خيراً . فإن اللذة ليست بخير[٢] وينبغي في هذا الموضع أن يجعل التزيد والتناقص[٣] في المحمول من جهة تناقص[٤] أو تزيد في الموضوع فحينئذ تصير أحرى أن لا تعاند .

والثاني : من مقايسة الواحد إلى الاثنين وهو أن ننظر في محمول الوضع فإن كان وجوده في شيء آخر أقل وفي موضوع المطلوب أكثر ، أو كان لا وجوده في شيء ما أحرى من لاوجوده في موضوع المطلوب . ثم كان موجوداً في ذلك الآخر ، فإنه موجود في موضوع المطلوب . وإذا كان وجوده في ذلك الشيء أكثر وفي موضوع الوضع أقل وكان وجوده في ذلك الشيء أحرى من وجوده في موضوع المطلوب ، ثم كان غير[٥]

---

١. (وأخرى) [ح].
٢. (بخير) [ح].
٣. (والتناقض) [ح].
٤. (تناقض) [ح].
٥. (عن) [ح].

موجود في ذلك الشيء، فهو غير موجود في موضوع المطلوب. لأنه إذا كان أمر ما أو محمول ما ينسب إلى شيئين، وكان لاوجوده في أحدهما أحرى من لاوجوده في الآخر[١]، ثم كان موجوداً فيما هو أحرى ألا يكون موجوداً له، فبالحري[٢] أن يكون 113 A
موجوداً فيما[٣] وجوده فيه أحرى[٤]. وإن كان وجوده في أحدهما أحرى من وجوده في الآخر[٥] ثم كان غير موجود فيما وجوده فيه أحرى، فبالحري أن يكون غير موجود فيما هو أحرى أن لا يكون موجوداً فيه.

والثالث: من مقايسة اثنين إلى واحد، وهو أن ينظر فإن كان محمول ما آخر وجوده في موضوع المطلوب أقل من وجود محمول المطلوب في موضوعه بعينه، أو إن كان محمول ما آخر لا وجوده في موضوع المطلوب أحرى من لا وجود محموله في موضوعه. ثم كان ذلك الشيء موجوداً في موضوع المطلوب فإن محموله موجود في موضوعه. وإن كان وجود الشيء في موضوع المطلوب أكثر من وجود محموله فيه، أو كان وجوده فيه أحرى من وجود محمول المطلوب في موضوعه. ثم كان ذلك الشيء غير موجود في موضوع المطلوب كان محموله غير موجود فيه أيضاً. من قبل أنه إذا كان شيئان أو محمولان ينسبان إلى أمر ما واحد وكان وجود أحدهما في ذلك الأمر أقل من وجود الآخر فيه. أو كان لاوجود أحدهما في ذلك الأمر أكثر وأحرى من لاوجود الآخر فيه. ثم كان يوجد فيه ما هو أحرى بأن لا يوجد فيه. فبالحري أن يوجد فيه ما وجوده فيه أحرى. وإن كان وجود أحدهما في ذلك الأمر أحرى من وجود الآخر فيه، ثم كان ما وجوده فيه أحرى غير موجود فيه فبالحري أن لا يوجد فيه ما هو أحرى أن لا يوجد له، مثل الجرأة والفهم للشجاع، ومثل العدل ومحبة الناس للعفيف[٦].

114 B **والرابع**: من مقايسة اثنين إلى اثنين وهو أن ننظر فإن كان محمول ما آخر وجوده في أمر ما آخر أقل من وجود محمول المطلوب في موضوعه[٧]، وكان ذلك المحمول

---

١. (الأخرى) [ح].
٢. (فيما يجري) [ح].
٣. (وإن كان) [ح].
٤. (في أحدهما) [ح].
٥. (الأحرى) [ح].
٦. (للضعيف) [ح].
٧. (أو) [+ ح].

موجوداً في ذلك الأمر فإن محمول المطلوب موجود في موضوعه. وإن كان محمول ما آخر وجوده في أمر ما آخر أكثر من وجود محمول المطلوب في موضوعه، أو كان وجود ذلك المحمول في أمر ما آخر أحرى من وجود محمول المطلوب في موضوعه. ثم كان ذلك المحمول غير موجود في ذلك الأمر، فإن محمول المطلوب غير موجود في موضوعه من قبل أنه إذا كان شيئان منسوبين إلى أمرين، وكان لا وجود أحد الشيئين في أحد الأمرين أحرى من لا وجود الشيء الآخر في الأمر الآخر، ثم كان الشيء الذي هو أحرى أن لا يوجد في الأمر الذي ينسب إليه موجوداً فيه، فالشيء[1] الذي هو أحرى أن يوجد في الأمر الذي إليه ينسب أحرى أن يكون موجوداً فيه. وإن كان وجود أحد الشيئين في أحد الأمرين أحرى من وجود الشيء الآخر في الأمر الآخر، ثم كان الشيء الذي هو أحرى أن يوجد في الأمر الذي ينسب إليه غير موجود فيه. فالشيء[1] الذي هو أحرى أن لا يوجد في الأمر الذي إليه ينسب أحرى أن يكون غير موجود فيه. فإن أخذ في جميع هذه أنه يظنّ أنه يوجد أو يظن أنه لا يوجد أو يعلم، حتى يكون حاله في
114 A الاثنين اللذين ينسبان إلى شيء واحد بالأزيد والأنقص في الظن أو في العلم، حتى يكون أحدهما يعلم أو يظن أكثر مما يعلم أو يظن الآخر، حتى يكون التفاضل في العلم أو الظن. كانت الحال فيها مثل الحال في تفاضلها في الوجود. مثل إنه إذا كان شيء يُقال على أمرين وكان ظننا بوجود ذلك الشيء في أحدهما أزيد أو أنقص من ظننا بوجوده في الأمر الآخر، فإنه إن كان «ما» يظن به أنه أحرى أن يوجد لأحدهما لا يوجد له. فبالحري أن لا يوجد للشيء[2] الذي يظن به أن[3] وجوده فيه أقل. وإن كان «ما» الأخلق به أن يظنّ به أنه دونٌ في الوجود موجوداً له. فبالحري أن يكون موجوداً لما هو أحرى أن يظن أنه موجود له. وإذا كان شيئان يقالان على واحد فإنه إن كان ما يظن[4] به أنه أقل في الوجود يوجد. فالذي هو أحرى أن يظن به الوجود يوجد أيضاً. وكذلك إن كان ما يظن به أنه أحرى أن يوجد لا يوجد. فإن الذي دونه في ذلك

١. (فبالشيء) [ح].
٢. (للشيء) [ح].
٣. (يظن بأن) [ح].
٤. (يظن) [— ح].

أحرى أن لا يوجد. وإذا كان شيئان يقالان على شيئين فإنه إن كان ما يظن به أنه أحرى أن يوجد لأحدهما لا يوجد له فالأحرى بالباقي أن لا يوجد للباقي، وإن كان ما يظن به أنه أقل وجوداً أو أنه أحرى بأن لا يوجد يوجد للآخر فإن الباقي يوجد للباقي.

والمواضع المأخوذة من التساوي ثلاثة، على عدة المواضع الأخيرة من مواضع التفاضل، كان ذلك في الحقيقة أو في الظن. فإنه إن **كان شيء ما ينسب** إلى أمرين أو يظن أنه يوجد لهما على السواء، وعلى مثال واحد، فإنه إن كان لا يوجد لأحدهما **فهو** غير موجود للآخر، وإن كان موجوداً لأحدهما **فهو** موجود للآخر. وإن **كان شيئان** 115 B
يقالان على واحد[١] أو يظن أنهما له على مثال واحد وعلى السواء، ثم كان أحدهما غير موجود فيه، فالآخر غير موجود فيه أيضاً، وإن[٢] كان أحدهما موجوداً فيه فالآخر موجود فيه أيضاً. وإذا **كان شيئان** يقالان على أمرين أو يظن بهما أنهما في أمرين، على مثال واحد، فإن كان أحدهما لا يوجد لأحد الأمرين، فإن الباقي لا يوجد للأمر الباقي[٣]، وإن كان أحد الشيئين يوجد لأحد الأمرين، فإن الشيء الباقي يوجد للأمر الباقي[٣].

ومنها **المواضع المأخوذة من الزيادة والنقصان**: وهو أن ينظر في موضوع المطلوب[٤] فإن كان إذا زيد على شيء ما جعل محموله موجوداً في ذلك الشيء فإن محموله موجود في موضوعه، وأيضاً فإنه إن كان محموله في شيء ما ثم كنا[٥] إذا زدنا موضوعه على ذلك الشيء بعينه جعل محموله في ذلك الشيء أزْيَد وأكثر مما كان قبل ذلك، كان محموله موجوداً في موضوعه. وأيضاً فإنه إذا كان محموله يوجد في موضوعه أكثر منه في شيء آخر أو أقلّ[٦] منه فإنه موجود أيضاً على الإطلاق من غير أن يقال إنه فيه بالأكثر والأقل. وأيضاً فإنه إذا كان محموله موجوداً في موضوعه بشريطة ما فإنه موجود فيه على الإطلاق، وذلك أنه ليس يكون موجوداً فيه بشريطة إلا وهو موجود فيه، لأن ما

---

١. (أحد) [ح].
٢. (فإنّ) [ح].
٣. (الثاني) [ح].
٤. (المطلوب) [— ح] (لها) [+ ح].
٥. (إنا) [ح].
٦. (وأقل) [ح].

115 A ليس بموجود في شيء من الموضوع فليس يقال إنه يوجد فيه بشريطة. فإذاً يلزم بحسب عكس النقيض أن يكون ما هو موجود فيه بشريطة موجوداً فيه على الإطلاق. وكذلك ما لا يوجد في شيء منه فليس يمكن أن يقال إنه فيه بالأكثر والأقل[١]. فإذا[٢] ما يقال[٣] فيه بالأكثر والأكثر/[٤] فهو موجود فيه على الإطلاق، غير أن هذا الموضع كثير الاختلاف، وهو مع ذلك سوفسطائي وفيه خبث ما.

« كمل كتاب التحليل والحمد لله حق حمده »[٥]

---

١. (له) [+ ح].
٢. (وإن) [ح].
٣. (إنه) [+ ح].
٤. والأقل) [ح].
٥. (كمل... حمده) [+ ح].



مخطوطة مجلس شوراي ملي/ ٥٩٥/ كتاب الأمكنة المغلطة. ص ٣٤١.

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الأمكنة المغلطة

115A كتاب الأمكنة المغلطة التي فيها يغلط الناظر في[١] كل ما يلتمس تعرفه وهو ثلاثة فصول :

الفصل (ا) في صدر الكتاب.

الفصل (ب) في إحصاء الأمكنة المغلطة من الألفاظ.

الفصل (ج) في إحصاء الأمكنة[٢] المغلطة من المعاني.

الفصل (ا)

قال أبو نصر : وإذ قلنا في القياس ما هو وكيف هو وكم صنف هو ومماذا يلتئم[٣] كل صنف منها وكيف يلتئم. وبيّنا كيف لنا أن نجد قياس كل مطلوب نلتمس معرفته وكيف نستنبطه وأي سبيل نسلك حتى نقع على معرفة كل ما[٤] طلبنا معرفته. ومن أي أمكنة نبتدئ في السلوك إلى المطلوب بالقياس. وكيف نسلك وبأيّ آلة وكم عددها ،

---

١. (مسألة) [+ ن].

٢. (في كل ما يلتمس... الفصل ٢ ... الأمكنة) [— م و ن].

٣. (ويلتمس معرفة كيف صنف يلتئم) [م و ن].

٤. (معرفة ما كنا) [م و ن].

ومن كم موضع يمكننا أن نثبت الشيء أو نبطله. فينبغي الآن أن نقول في الأمكنة التي فيها[1] يغلط الناظر في الشيء وفي الأمور التي شأنها أن تزيل الذهن عن الصواب من
116 B كل ما يطلب إدراكه. ويخيّل الباطل في صورة[2] الحق وتلبس على[3] الإنسان موضع الباطل فيما يقصد علمه فيقع فيه من حيث لا يشعر. وهذه بأعيانها هي التي بها يمكن[4] أن يغالط الإنسان من يخاطبه حتى إن كان مطالباً أو ملزماً[5] أوهم[6] أنه طالب وتسلم، من غير أن يكون طالب وتسلم، وبها يوهم أنه ألزم وعاند[7] من غير أن يكون عاند[7] في الحقيقة، وإن كان مجيباً أو محامياً أو دافعاً[8] أوهم بها أنه سلم من غير أن يكون سلم أو دافع من غير أن يكون قد دافع في الحقيقة. فإنها إذا تبيّنت لنا لم يخفِ علينا[9] كيف الوجه في التحرز منها عند النظر، إما فيما بيننا وبين أنفسنا وإما فيما بيننا وبين غيرنا. فأقول إن المغلطات منها ما يمكن أن تكون قياساً أو جزء قياس ومنها ما لا يمكن أن يكون قياساً ولا جزء قياس، لكنها أحوال الإنسان[10] وتوطئآت في ذهنه وهيئآت له[11] وملكات تزيله عن الصواب إلى الخطأ، مثل المحبة لرأي ما والبغضة له، أو غير ذلك ممّا يجري مجرى هذين. وهذه وما أشبهها فليس يمكن أن تكون مقاييس ولا أجزاء مقاييس. ونحن فمقصدنا[12] أن نتكلم ههنا[13] من المغلطات فيما يمكن أن يكون قياساً أو جزء قياس، وتلك الأخر. وأليق الأمكنة لها كتاب البلاغة والشعر. والمغلطات التي يمكن أن تكون مقاييس أو أجزاء مقاييس منها ألفاظ ومنها معان.

الفصل الثاني: في إحصاء الأمكنة المغلطة من الألفاظ

116 A والألفاظ المغلطة منها الاسم المشترك ومنها الاسم المشكّك[14]، وقد تقدّم فيما سلف

---

١. (منها) [م].
٢. (بصورة) [م ون].
٣. (عن) [م ون].
٤. (للإنسان) [+ م ون].
٥. (ملزوماً) [ح].
٦. (بها) [+ م ون].
٧. (عايد) [م ون].
٨. (واضعاً) [ح وم ون].
٩. (علينا) [— ح وم ون].
١٠. (للإنسان) [م ون].
١١. (في ذهنه... له) [— ح].
١٢. (قصدنا) [ح ون].
١٣. (هل هذا) [ح].
١٤. (المشكل) [م ون].

من قولنا في الفرق بينهما. والاسم ههنا(١) كل لفظ دالّ كلمة كان أو حرفاً أو غير ذلك، ومنها الاسم المنقول وهو الاسم الذي جرت العادة فيه من أول الأمر أن يكون دالاً على معنى ثم يجعل(٢) ذلك أيضاً دالاً على معنى آخر، ويشرك(٣) فيه بين الثاني وبين الأول. وذلك مثل لفظ الجنس ولفظ النوع والجوهر والعرض والصلاة والركوع والسجود وما أشبه ذلك. والفرق بين المنقول والمشترك أو المشكّك أن المشكّك أو المشترك هو الذي يشترك فيه شيئان(٤) أو أكثر من غير أن تكون دلالته على أحدهما أسبق في الزمان من دلالته على الآخر. والمنقول هو المشترك الذي دلالته على أحدهما(٥) أسبق في الزمان من دلالته على الآخر.

ومنها: الاسم المستعار والألفاظ التي تقال على الشيء مجازاً، والمستعار هو لفظ مشترك بوجه ما غير أن الفرق بينه وبين غيره من المشتركات أو المنقولات أن المشتركة والمنقولة(٦) تستعمل مشتركة على أنها أسماء في الحقيقة لتلك التي تشترك فيها. والمستعارة تستعمل مشتركة(٧) على المعنى الذي له استعير على أنه في الحقيقة اسم لشيء آخر. وهذه كلها تغلط الإنسان عند تفهم الشيء، حتى يفهم بدل الشيء المقصود(٨) المشارك له في الاسم. وقد يوهم معنى يعمّ الأمرين ويوهم أن الأمرين جميعاً شيء واحد(٩)، حتى لا يظنّ أنه(١٠) لا فرق بين أن يؤخذ ذلك أو يؤخذ هذا، ويجعل الذهن بحيث لا يستقر على معنى واحد محصّل بل إنّما يأخذ أي شيء اتّفق مما يقع عليه ذلك 117 B
الاسم.

مثال ذلك، إن البقل أرفع من الأرض، وما كان أرفع من شيء فهو أعظم منه، فالبقل أعظم من الأرض، فالاشتراك ههنا في العظم والرفعة(١١).

---

١. (نعني به) [+ ح وم و ن].
٢. (بعد) [+ م و ن].
٣. (ويشترك) [ح وم و ن].
٤. (اسمان) [م و ن].
٥. (الأمرين) [م و ن].
٦. (المشتركة والمنقولة) [— م] (تلك) [+ م].
٧. (مشتركة) [— م]. (في الدلالة) [+ م].
٨. (الأمر) [م و ن].
٩. (وقد يوهم... واحد) [— م و ن] (يفهم) [+ م و ن].
١٠. (أن) [ح].
١١. (فالاشتراك... والرفعة) [— م و ن].

ومثال المشكّك : إنّ الشرّ ينتفع به والذي ينتفع به خير. فالشرّ إذاً خير. فإن قولنا الشر وينتفع به [١]، والخير يقال على أنحاء كثيرة بطريق التشكيك. وكذلك قول من قال ما سوى الموجود فهو لاموجود وأشباه ذلك من الأقاويل. وكذلك قول زبين [٢]، إن المكان في شيء وما في الشيء فهو في مكان، فالمكان إذاً في مكان، وقولنا في يقال على أنحاء كثيرة بطريق التشكيك، وكذلك له.

مثال ذلك : قول من قال ابنك هو [٣] لك، وما كان لك فهو ملك لك، فابنك مملوك لك. فإن قولنا لك لفظ مشكّك، وكذلك قول زبين لا يمكن أن يتكون شيء عن غير [٤] موجود، وإلا لزم أن يكون غير الموجود موجوداً. فإنه أخذ قولنا عن دالاً على معنى واحد، وهو في الحقيقة يدل على معانٍ كثيرة. منها أنه يدلّ على بعد، كقولنا كان الصحو عن غيم، ويدل على الفاعل [٥]، كقولنا كانت الضربة عن شتمة، ويدلّ على المادة، كقولنا إن السرير عن خشب [٦]. وكذلك من ظنّ أن بزر [٧] الذكر هو مادة الحيوان من قبل أن الحيوان إنما يتكون عن بزر [٧] الذكر [٨]. فقولنا عن يقال على أنحاء كثيرة، فلذلك صارت هذه الأقاويل مغلطات

ومثال الاسم [٩] **المستعار** ما يقوله أفلاطن في المادة : إنها أم وإنها أنثى. ويسمّيها
117 A الحاضنة [١٠] ويسمّى الصورة الذكر، وأن الأنثى تشتاق الذكر ويسمّى ما ليس بموجود أو [١١] غير الموجود السوفسطائي، وأشباه هذه من الأسماء. وكذلك قول من قال في الشريعة إنها مكيال الأفعال.

ومنها : الألفاظ [١٢] المشتركة في الأبنية ووزن اللفظ فقط. مثل قولنا في اللسان

---

١. (ويحتاج اليه) [م ون] (وينتفع به) [— م و ن].
٢. الأرجع (زينون) وسيأتي الاسم هكذا لاحقاً.
٣. (فهو) [ح].
٤. (غيره) [ح].
٥. (القابل) [ح].
٦. (منها أنه... خشب) [— م و ن].
٧. (بذر) [ح].
٨. (والأنثى) [+ م و ن].
٩. (الاسم) [— م و ن].
١٠. (الخاصة) [ح] و(الخاصية) [م و ن].
١١. (ما ليس... أو) [— م و ن].
١٢. (المتباينة) [+ م و ن].

العربي : خلق الله ، فإنه لما كان وزنه وزن الألفاظ الدالّة على أن يفعل أوهم ذلك. وكذلك قول القائل اللّهم أنت رجاؤنا ، فإن وزن قولنا الرجاء في اللسان ووزن قولنا الذهاب وما أشبه ذلك من الألفاظ التي تدلّ على أن يفعل أو ينفعل ، فيوهم المعنى بحال أن يفعل أو أن ينفعل[١] . وكذلك الألفاظ التي أوزانها أوزان الجمع توهم الكثرة. مثل قولنا في اللسان العربي قميص أخلاق. وكذلك ما كانت بنيته بنية ما تدل على الإناث أوهم في الشيء أنه أنثى ، مثل قولنا طلحة والخليفة[٢] وما أشبه ذلك. وكذلك في شيء شيء مما يتفق في لسان لسان مما يجانس هذا[٣] في أصناف الأمور.

ومنها : القول المشترك التركيب المتواطئ الأجزاء ، مثل قولنا ما قال زيد إنه كذا فهو كما قاله. وقال زيد إن هذا حجر فزيد إذن هو حجر. وما علم الإنسان فهو ما علمه. والإنسان يعلم الثور فإن الإنسان[٤] إذاً هو ثور. فإن الإشتراك في هذه الأقاويل هو في تركيبها وترتيبها فقط. فإن قولنا هو متى رتب في هذا الموضع أمكن أن يرجع على العالِم[٥] وعلى المعلوم ، فلذلك صارت أمثال هذه التركيبات مغلطة. 118 B

ومنها : تغيير لفظ إلى لفظ فإنه متى كان الشيء يعبّر عنه بلفظين[٦] فقد يظنّ أنه[٧] لا فرق بين أن يعبّر عنه بهذا أو بذلك فيبدّل كل واحد[٨] مكان الآخر. فإذا كان في أحد اللفظين إيهام شيء زائد على ما يوهمه اللفظ الآخر كان ذلك سبباً[٩] للغلط والمغالطة ، مثل تغييرنا الخمر إلى الصهباء ، فإنّ الصهباء توهم غير ما توهمه الخمر. وإن كانا مترادفين. وكذلك السيف والصمصام والرداء والثوب. وكذلك تغيير الاسم إلى قول ، مثل تغيير الإنسان إلى الناظر ، إلى فوق ، وتغيير قول إلى اسم ، مثل تغيير الناظر إلى فوق إلى الإنسان ، وتغيير قول إلى قول مثل تغيير الناظر إلى فوق إلى الحيوان المساء[١٠]

---

١. (فيوهم المعنى... ينفعل) [— م].
٢. (وطليقة) [ح و ن] و(الحقيقة) [م].
٣. (الضرب) [+ م].
٤. (فالإنسان) [م].
٥. (الى العام) [م].
٦. (فقط) [+ م و ن].
٧. (أن) [ح و ن].
٨. (منهما) [+ م و ن].
٩. (سبباً) [— م و ن].
١٠. (مثل تغيير ألفاظ... المشاء) [— م].

فإذا أُلِّفَت[1] هذه وكانت أقاويل بحسب أسماء[2] أُخر كانت مغلطة لا محالة.

ومنها: تغيير تركيب إلى أفراد، مثل قولنا الخمسة هو مجموع زوج وفرد، فهو زوج وفرد فإذاً الخمسة زوج، فإذاً ما هو فرد فهو زوج.

ومنها: تغيير أفراد إلى تركيب، مثال ذلك: إن زيداً أعمى فهو إذاً أعمى القلب[3].

ومنها: تغيير تركيب إلى تركيب وذلك[4] أن يكون لفظ إذا ركب مع لفظ دلّ على شيء، فإذا ركّب مع غيره تغيرت دلالته فيسامح فيؤخذ مع ذلك مرّة ومع هذا مرة، وذلك مثل قولنا بصير فإذا ركب إلى العينين فقيل فلان بصير بعينه[5] دلّ على
118 A شيء، وإذا قيل بصير بالطب[6] دلّ على جودة المعرفة بالطب. فإذا اتفق أن كان إنسان ما بصيراً بعينه وطبيباً سيء المعرفة بالطب فقيل فيه إنه طبيب بصير أوهم ذلك أنه بصير بالطب.

ومنها: تغيير الشكل وهذا إنما يغلط في المكتوبات خاصة، وذلك في الحروف التي تختلف دلالتها بتغيير النقط[7] والتشكيلات مثل قوله تعالى: ﴿عذابي أُصيب به من أشاء﴾[8] ومن أشاء، و﴿وهذا صراطُ عَلَيَّ مستقيمٌ﴾[9] وعليٌّ مستقيم.

ومنها: تغيير الإعراب مثل ما قيل[10] في لا يقتل قرشي صبراً فإن اللام من قوله لا يقتل متى رفعت دلّت على معنى. وإذا جزمت دلّت على معنى، ومثل ما قيل من قوله تعالى: ﴿فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم﴾[11].

ومنها: تغيير التصاريف، مثل قولنا ليس بإمكان يفعل[12] وليس بممكن أن يفعل.

---

١. (اتفقت) [ن].
٢. (أشياء) [ح].
٣. (إن زيداً... القلب) [— م ون].
٤. (ومنها... أن) [— م ون].
٥. (بنفسه) [م].
٦. (طبيب بصير) [م ون].
٧. (اللفظ) [م].
٨. الأعراف: ٧/ ١٥٦.
٩. الحجر: ١٥/ ٤١.
١٠. (قولنا) [م و ن].
١١. (إذا قمتم الى الصلاة...) المائدة: ٥/ ٦.
١٢. (يفعل) [— م و ن].

ومنها : تغيير ترتيب أجزاء القول ،مثل قولنا بالواجب ليس يفعل وليس بالواجب يفعل.

ومنها : تغيير الأحوال المضافة إلى القول وهي الأحوال الخارجة[١] التي بحسبها يخرج قول القائل فيكون المفهمة للمعنى المقصود ليست الألفاظ وحدها لكن تلك الأحوال معها ، فإذا أفردت الألفاظ دون تلك الأحوال تغيرت دلالتها.

ومنها : تغيير الأصوات المقترنة بالقول والإشارات التي تدلّ على الشيء مع القول ، وإذا غُيِّرت أو حذفت تغيرت دلالة القول.

119 B **ومنها** : تغيير سحنة[٢] القائل المضافة إلى القول ، مثل أن يكون وجه القائل وجه من رُعِبَ أو فرح أو أن يكون شيمته عند القول شيمة من لحقه انفعال.

ومنها : تغيير مقاطع القول وأمكنة الوقوف فيه[٣] ، مثل قولنا الذي يبصر الإنسان يَبصر إذا[٤] غير ، وقيل هكذا الذي يبصر الإنسان يبصر ، ثم أُضيف إليه قولنا والإنسان يبصر الحجر لزم عنه في الظاهر أن الحجر يبصر فهذه[٥] جميع ما يمكن أن تغلط الناظر من الألفاظ ، فقد عدّدناها وقد يمكن أن تقسم قسمة أخرى يظن بها أنها أحرى أن تكون قسمة صناعية. فإن قسمتنا هذه إنما جرت مجرى ما يعد[٦] وبقصد تفهيمها بأي وجه[٧] كان. والقسمة التي يظن أنها أحرى أن تكون صناعية في هذه وهي أن الألفاظ المغلطة هي إما مشتركة وإما مغيرة ، والمشتركة منها مفردة ومنها مركبة ، والمفردة منها ما هي مشتركة في أنفسها ومنها ما هي مشتركة في أبنيتها ، والمشتركة في أنفسها منها ما يقال باتفاق ومنها ما هو مشكّك ومنها مستعار ومنها منقول. وقد قلنا في فرق ما[٨] بينها وفي مثالاتها ، والمشتركة في أبنيتها ووزن اللفظ، وقد قلنافيه أيضاً وفي مثالاته والمركبة هي التي تشترك في تركيبها وفي ترتيب أجزائها ، وقد قلنا في هذه أيضاً.

---

١. (الحاضرة) [م].
٢. (سمة) [ح] (نتيجة) [ن].
٣. (عنه) [م و ن].
٤. (أعمى) [ح].
٥. (هي) [+ ن].
٦. (تعود) [م و ن]. (بعد) [ح].
٧. (جهة) [م و ن].
٨. (الفرق ما بين هذه الأصناف) [+ م و ن].

والألفاظ المغيرة منها ما تغير في أنفسها ومنها ما تغير في أحوالها ، والمغيرة في أنفسها منها ما تغير بأسرها وتبدّل مكانها لفظ آخر ، وذلك إما اسم بدل اسم أو قول بدل قول أو اسم بدل قول ، وذلك مثل تغيير الرداء إلى الثوب والإنسان إلى الناظر إلى فوق ومنها ما يغير ترتيب بعض أجزائه ، وما يغير بعض تصاريفه ، مثل قولنا ليس بإمكان يفعل وليس بممكن. ومنها ما يغير إعرابها وقد ذكرنا مثالاته ، ومنها ما يغير بعض أجزائه الأصلية حتى تصير ألفاظاً أخرى. 119 A

مثال هذا في اللسان العربي ذو الأيدي وذو الأيد ، ومثل الجُمَل والجَمَل وأشباه ذلك ، ومنها ما تغير مصروفاتها الراتبة لها مثل [١] الهوى والهواء. والمغيرة بأحوالها [٢] منها المغيرة بأحوالها التي فيها ، ومنها المغيرة بأحوالها الخارجة عنها. فالمغيرة [٣] بأحوالها التي فيها منها المغيرة من أفراد إلى تركيب ومن تركيب إلى أفراد ومن تركيب إلى تركيب. والمغيرة من صوت يوهم فيه شيئاً إلى صوت يوهم فيه شيئاً آخر ، وذلك مثل خفض الصوت أو رفعه أو تثقيله [٤] أو ترقيقه [٥] ، كما ذلك في الخطبيات من الأقاويل ومنها المغيرة المقاطع وأمكنة الوقوف فيه ، ومنها المغيرة الترتيب. وقد قلنا في هذه وفي مثالاتها. والمغيرة أحوالها الخارجة عنها منها المغيرة فقط كتابتها وأشكالها ومنها المغيرة هيئة القائل وسحنته في وقت القول. فإن هيئة القائل وسحنة وجهه في وقت القول وشيمته [٦] وفعله وإشارته توهم معنى دلالة القول بحال. وإذا جرد القول دون تلك تغيرت دلالته ، ومنها المغيرة الأحوال الخارجة من القائل. وهذه إما حال مشاهدة لمن يخاطب بالقول وإما حال خارجة منها مشاهدة ينضاف كل واحد منهما [٧] إلى القول فيفهم المعنى بقول [٨] ما ، وإذا أفرد القول دون تلك الحال تغيرت دلالته. فهذه أقسام ما يغلط من الألفاظ.

---

١. (الحمل والجمل) [+ م].
٢. (الخارجة منها) [+ م].
٣. (بأحوالها الخارجة... فالمغيرة) [— م].
٤. (سعله) [ح وم و ن].
٥. (ترقيقه) [— م و ن].
٦. (فإن هيئة... وشيمته) [— م و ن].
٧. (منها) [ح].
٨. (بنحو) [م و ن].

الفصل الثالث: في إحصاء الأمكنة المغلطة من المعاني

120 B والمغلطات التي هي معان[١] منها التي تقال بالعرض وهي التي تتفق مقارنتها للشيء من غير أن يكون شأن كل واحد منهما[٢] وفي طباعه أن يقترن إلى الآخر. مثل أن يعرض لحيوان ما أن يذبح فيموت ويبتل بمطر في ذلك الوقت. فإن ذلك الحيوان يوصف بهذه المحمولات الثلاث، وهو أنه مذبوح وميت وممطور. وتوصف هذه الثلاث بعضها ببعض. فحملنا الميت على المذبوح ليس بالعرض ولا حملنا المذبوح على الميت. وأما حملنا الممطور على الميت فهو بالعرض. وكذلك حملنا إياه على المذبوح. وكذلك حملنا ذينك الأمرين على الممطور. فما كان من المحمولات على الشيء يحمل بهذا النحو فإنه يقال عليه بالعرض. وقد جرت عادتنا أن نسمّي المحمول الذي ليس بالعرض المحمول بالذات، وذلك في[٣] مثل حمل الميت على المذبوح وما أشبه ذلك. والمحمولات التي يحمل[٤] بعضها على بعض بطريق العرض إنما تصير محمولة بطريق العرض عندما يتفق اجتماعها أن يكون محمولة على شيء واحد، فحينئذ يصير حمل بعضها على بعض بطريق العرض، وذلك مثل ما يتفق في شيء واحد أن يكون إنساناً وأبيض وأن يبني وأن يعالج وأن يكتب. فإنا قد نصف الأبيض بأنه يبني، لكن لا من جهة ما هو أبيض، وكذلك نقول إن البناء يكتب ليس من جهة أنه بناء[٥]. لكن حملنا الكتابة على البناء بطريق العرض، وكذلك حملنا المعالجة على الكاتب هو بطريق
120 A العرض من قبل أنه اتفق في شيء واحد أن كان كاتباً وطبيباً، فحملنا العلاج عليه إما من جهة[٦] ما هو طبيب فهو بالذات وإما من طريق ما هو كاتب فبالعرض، وكذلك سائر ما يتفق أن يجتمع فيحمل على شيء واحد وما بالعرض فهو مغلط على أنحاء كثيرة.

ومنها: أنه يعوق الذهن عن فهم الشيء فيسبق إلى الذهن قبل الشيء حتى يظنّ به أنه هو الذي قصد تفهّمه من أول الأمر فيتصور الإنسان بدل الشيء المقصود

---

١. (والمغلطات... منها) [ــ م ون].
٢. (منها) [م ون].
٣. (في) [ــ م ون].
٤. (يجعل) [ح].
٥. (ما هو) [م ون].
٦. (طريق) [م ون].

الشيء[١] الذي له هو بالعرض، وذلك مثل الأمور العرضية التي تؤخذ في تحديدات الأشياء، مثل أن يقال في تحديد كسوف القمر أنه حال للقمر مفزعة للنّاس أو أنه حاله التي لا يقع للقائم فيه عند تبدره[٢] وهو فوق الأرض ظلّ، وفي أشباه هذه.

ومنها: أنه يغلط في تركيب الأشياء التي تقال فرادى على شيء واحد فيتوهم أنها تتركب فيغلط، مثل قول القائل هذا ابنٌ ماحقٌ وهو لك فهو إذاً بذلك ابن لك. وهذه متى قيلت فرادى صدقت وإذا جمعت كذبت من قبل أن حملها بعضها على بعض بالعرض.

ومنها: أنه يغلط في اللازم فيوهم فيما ليس بلازم عن القول أنه لازم، مثل قولنا زيد إنسان وزيد ليس بعمرو وعمرو إنسان فإذاً من هو إنسان ليس بإنسان، أو الإنسان غير الإنسان بسبب أنه عرض لما لم يكن زيداً إن كان إنساناً فإن زيداً ليس بعمرو لا من جهة ما هو إنسان. ومثل قولنا الإنسان حيوان ووالحيوان جنس. فالإنسان
121 B جنس وذلك كذب من قبل أنه عَرَضَ لما هو صفة للإنسان إن كان جنساً، فلذلك لزم عنه كذب، وكثيراً ما يلزم شيء عن قول ويكون اللازم بحال توجد له بالعرض فيظن أنه لما[٣] لزم عن القول بتلك الحال مثل ما ظن فروطاغورس أن قولنا الإنسان يمشي ومن يمشي فهو حيوان يلزم عنه بالضرورة أن الإنسان حيوان. لكن ليس يلزم عنه أنه بالضرورة حيوان وإن كان قد اتفق في قولنا الإنسان حيوان أنه لازم عن قياس آخر ضروري من قبل أن ضروريته ليس بسبب كونه لازماً عن قياس، وكذلك متى لزم صادق عن مقدمات كاذبة فليس كون اللازم صادقاً من جهة ما هو لازم عن مقدمات كاذبة[٤]. فلذلك لزوم الصادق عن مقدمات كاذبة هو لزوم الصادق بالعرض من قبل أنه عَرَضَ لشيء واحد إن كان لازماً وصادقاً، وأما لزوم الصادق عن مقدمات صادقة فهو لزوم بالذات، وكذلك ما يعرض بالعرض قد يغلط في الأسباب حتى يظن بها أنها

---

١. (للأمر) [م ون].
٢. (تمدده) [م ون]. وتبدره بمعنى تكونه بدراً.
٣. (إنما) [م ون].
٤. (عن مقدمات كاذبة) [— م ر ن].

أسباب لما هي له بالعرض، مثل ما قيل إن تدبير تمسابيس[١] كان سبباً لكل شر، لأن الحرب نشأت بعد ذلك، ومثل ما قال بعض الناس أن الجرذان أعانتنا على عدونا لما قرضت أوتار قسيهم، ومثل ما جعل أنكساغوراس السبب في أن ما لا نهاية له غير متحرك لأنه لا يحويه[٢] شيء غيره فهو لذلك يدعم نفسه فلا يتحرك. والمقصود معرفته وتثبيته في كل أمر هو الشيء الذاتي وبأشياء ذاتية، ولذلك[٣] صار لا ينظر ببال ذي
121 A صناعة ولا ببال ذي علم المحمولات بالعرض على ما تحتوي عليه صناعته أو علمه، فإنه ليس يخطر ببال النجار من السرير ما قد يتفق له من الأحوال، مثل أن يكون تحت السماء أو أن يكون في العالم أو أن يجلس عليه إنسان صالح أو طالح. ومتى اتفق أن كان الأسبق إلى معرفة إنسان ما في علم من العلوم أمر ما بالعرض ولم يشعر أنه بالعرض فأخذه على أنه ذاتي وكان ما أخذه غير ممكن أو كان ذاتياً وممكناً بالعرض لزم ضرورة أن يعتقد فيما هو كذا أنه ليس كذا وفيما ليس كذا أنه كذا[٤]. كما ظنّ برمانيدس وزبين أنه لا يمكن أن يتكون شيء من قبل أنه إن تكون فهو إما عن موجود وإما عن غير موجود. وليس يمكن أن يحدث موجود عن موجود لأنه إن كان من قبل الحدوث حاصلاً على الوجود فلم يحدث إذاً شيء لم يكن موجوداً، فإذا لم يحدث شيء ولا أيضاً يمكن عن غير موجود لأنه يلزم أن يكون ما هو غير موجود يصير موجوداً وغير الموجود يصير مادة لما هو موجود فيكون غير الموجود حين ما هو غير موجود موجوداً[٥]. وهذا إنما غلط فيه من قبل أن قولنا عن، تدلّ على معنيين أحدهما ما يدلّ عليه قولنا بعد. والثاني الموضوع والمادة، وذلك في مثل قولنا الإبريق هو عن النحاس والباب هو عن الخشب، فقولنا عن تدلّ ههنا على المادة. والمعنى الثاني في مثل قولنا كان الصحو عن غيم والفجر
122 B عن ليل نعني به بعد الليل وعن قليل تندم أي بعد قليل. وقولنا عن شيء إن عنينا به المادة، فقولنا في الموجود إنه يحدث عن غير موجود على أن غير الموجود مادة تتغير

---

١. (ديميلياس) [م و ن]. والأرجح هو Thémis-tocle القرن الخامس قبل الميلاد وتتمثل دعوته بتوجيه اليونان نحو البحر. وهناك أسماء قريبة لهذا الاسم لكنها مستبعدة: ديموستين وديمتريوس.

٢. (يجزيه) [ح].

٣. (وكذلك) [م].

٤. (وفيما ليس... كذا) [— م].

٥. (فيكون غير الموجود... موجوداً) [— م].

فيحصل عنه موجود حادث ممكن بالعرض وغير ممكن بالذات. وكذلك متى فهم من قولنا عن ما يفهم من[١] بعد صار قولنا حدوث[٢] موجود عن موجود إذا عنى به بعد موجود ممكناً بالعرض وغير ممكن بالذات، فأولئك لما لم يخطر ببالهم إمكانه بالعرض وامتناعه بالذات وأخذوا ما بالعرض مكان ما بالذات. وكان ذلك ممتنعاً ظنّوا فيما هو ممكن أنه ممتنع، وكذلك إذا اتفق أن سبق للإنسان[٣] معرفة ما هو ذاتي بالحقيقة، ولم يخطر بباله ما هو له[٤] بالعرض فكان ما هو له بالعرض صادقاً عليه مثل صدق الذاتي. وكان يلزم عما هو له بالعرض غير ما يلزم عما هو له ذاتي في الحقيقة لزم فيمن[٥] حاله هذه الحال إما الحيرة وإما زوال عن اعتقاده الأول وإما ضعفه. ولهذا السبب صار كثير من أصحاب العلوم ينقطعون في أيدي من ليس هو من أهل ذلك العلم، من قبل أن من[٦] ليس هو من أهل العلم بالشيء إنما يلقى أهل العلم به بالأشياء العرضية الصادقة على الأشياء التي تشتمل عليها تلك العلوم، والأشياء العرضية التي للشيء تلزم فيه خلاف ما يلزمه الذاتية. فإذا كان صاحب ذلك العلم عرف الأمر بالمعنى[٧] الذاتي أنه بحال ما وكان ما بالعرض يلزم أنه بغير تلك الحال ولم تكن هذه مميّزة عنده فيلقى بها.

122 A **ومنها**: اللاحق للشيء وذلك أن يؤخذ أمر ما لشيء ويعلم وجوده له إما بالحس أو بغيره، ثم يركب ذلك الأمر بعينه موجوداً في شيء آخر، فيظن عند ذلك أن الشيء الثاني هو الشيء الأول أو أن أحدهما محمول على الآخر.

مثال ذلك، إن[٨] الصفرة لازمة العسل وموجودة[٩]. ثم رأينا الصفرة في المرة ظننا على المكان أنها عسل، ومن هذه المواضع يغلط الحس في أشياء كثيرة. من ذلك أنا إذا رأينا زيداً متعمّماً بسواد ثم رأينا إنساناً آخر قد أقبل متعمّماً بسواد حسبنا على

---

١. (قولنا) [+ م].
٢. (حدوثه) [+ م ون].
٣. (الى الانسان) [م ون].
٤. (له) [— م ون].
٥. (تغير) [م].
٦. (من) [— م وح ون].
٧. (بالشيء) [م].
٨. (إنا إذا رأينا) [+ م ون].
٩. (له) [+ م ون].

المكان أن[١] المقبل زيد، والسبب في ذلك أن الأمر متى لحق شيئاً أوهم أن الشيء لاحق للأمر ومحمول عليه. فينعكس الحمل فيصير اللاحق علامة للشيء.

مثال ذلك، الصفرة المأخوذة[٢] للعسل [٣] لمّا كان أصفر أوهم أن الأصفر عسل وصارت الصفرة علامة له، فأذا رأينا بعد ذلك شيئاً آخر[٤] أصفر، وقد تقدم لنا أن الأصفر عسل لزم حينئذ بحسب ظننا أن ذلك الشيء عسل. وكذلك إذا رأينا أن زيداً متعمّماً بسواد، أوهم ذلك انعكاس الحمل فحصل[٥] في أنفسنا أن المتعمّم بسواد هو زيد، فإذا كان هذا المقبل متعمّماً[٦] بسواد لزم عندنا أن يكون زيداً. والغلط في هذا وماجانسه هو أنه لحق زيداً أن كان متعمّماً بسواد فأوهم ذلك أن المتعمّم بسواد هو زيد، فلذلك الحامل من الحيوان يلحقه أن يعظم بطنه، فيوهم ذلك أن ما عظم بطنه
123 B من الحيوان فهو حامل، فيصير عظم البطن علامة للحمل. فإذا حصلت علامة [٧] صح حينئذ عكس نقيضها، وهو أن ما ليس بحامل ليس بعظيم البطن بحسب الظن لا في الحقيقة. ولهذا السبب صرنا إذا صحّ لنا شيء ظننا أن عكس نقيض عكسه صادق معه، فيرى أن العسل إذا كان أصفر فانعكس في نفوسنا، فصار الأصفر عسلاً فيلزم عن هذا نقيض عكسه وهو [٨] أن ما ليس بعسل فليس هو أصفر. من قبل أنا حين رأينا العسل أصفر فانعكس في نفوسنا فصار الأصفر عسلاً فيلزم عن [٩] هذا نقيض عكسه، وهو أن ما ليس بعسل فليس هو أصفر. وكذلك يلزم متى رأينا العسل أصفر أن يكون ما ليس بأصفر ليس [١٠] هو عسل. وهذا هو عكس نقيضه[١١]. وكذلك إذا كان العدل مقبول القول فمن ليس بعدل فليس هو[١٢] مقبول القول. فاللاحق يغلط بنحوين[١٣] من الغلط أحدهما أنه يوهم عكسه في الحمل والثاني أنه يوهم صدق

---

١. (أن) [— م و ن].
٢. (الموجودة) [م و ن].
٣. (فإن العسل) [+ م و ن].
٤. (آخر) [— م و ن].
٥. (فيحصل) [م وح و ن].
٦. (هذا المقبل متعمماً) [— م و ن].
٧. (العلامة) [م و ن].
٨. (فانعكس في... وهو) [— م وح و ن].
٩. (عن) [— م و ن].
١٠. (ليس) [— م و ن].
١١. (وهذا هو... نقيضه) [— م و ن].
١٢. (فغير) [م و ن].
١٣. (نحوين) [ب].

عكس نقيضه. فالنحو الأول يلتئم منه القياسات البلاغية التي تسمى قياسات العلامة.

مثال ذلك، زيد يتزيّن فهو إذاً فاسق وعمرو يدور بالليل فعمرو إذاً لص، ومن هذا الموضع يظن بالاقتران الكائن عن الموجبتين في الشكل الثاني أنه ينتج، وهذا هو سبب لأغاليط كثيرة في الصنائع وفي العلوم وفي المخاطبات المتبدلة. من ذلك ما ظن قوم أن العروق غير الضاربة منشؤها من الكبد، من قبل أن أطرافها التي تلي الكبد أغلظ.
123 A والسبب في هذا الغلط أنا نرى الأشجار والنبات ما يلي منشأها أغلظ فيحصل معنا أن منشأ ما ينبت[١] يليه أعظم الأجزاء فيوهم ذلك الانعكاس فيصير ما يليه أغلظ الأجزاء، فهو منشأ لشيء. ثم يوجد الكبد يليه أغلظ أجزاء العروق غير الضاربة فيحكم أن الكبد منشؤها. وكذلك قول من قال منبت العصب من الدماغ لأنها مغروزة فيه من قبل أن النابت يلحقه أن يكون متغرزاً فيه[٢]، ظنّ بالمتغرز في الشيء أنه نابت منه. والعصب لمّا كان متغرزاً في الدماغ لزم أن يكون[٣] نابتاً منه. والنحو الثاني من تغليط اللاحق هو أيضاً سبب لأغاليط كثيرة، من ذلك ما قاله بعض آل فوتاغورس أن كل موجود فهو في مكان إذ كان ما ليس بموجود فليس هو في مكان. وسبب هذا الغلط أن ما ليس بموجود لما لم يكن في مكان أوهم الانعكاس، فيحصل أن[٤] ما ليس في مكان فليس بموجود، وعكس نقيض هذا أن كل موجود فهو في مكان. وكذلك قول ما ليس إن كان الموجود تكوّن فله مبدأ غير أنه لم يتكوّن فليس له إذاً مبدأ. فإنّه لمّا صحّ أن كل متكوّن فله مبدأ أوهم أن ما له مبدأ فهو إذاً[٥] متكوّن. وعكس نقيض هذا أن ما لم يتكوّن فليس له إذاً مبدأ.

ومنها: المقصورات على شيء إما هي[٦] على مكان وإما هي[٦] على زمان وإما على حال ما. وبالجملة ما كان منسوباً إلى شيء ما أي شيء كان فإن هذه تغلط فتوهم أنها قد تكون على الإطلاق، مثل قولنا أوميرس موجود شاعراً فهو إذاً موجود وزيد غير

---

١. (يلبث) [م].
٢. (في شيء) [م ون].
٣. (متغرز فيه... يكون) [— ح].
٤. (كل) [+ م].
٥. (إذا) [— م ون].
٦. (هي) [— م وح ون].

موجود عمراً فزيد إذاً غير موجود. وما قد سلف فهو موجود الآن متوهماً فهو إذاً يوجد
124 B الآن، والمذبوح حيوان ميت فهو إذاً حيّ، فالميت إذاً حي[١]. وكذلك الموجود للبعض فإنه يوهم أنه موجود للشيء على الإطلاق مثل ما بيّن بعض الناس أن بعض الكواكب لمّا كان كريّ[٢] الشكل أوهم أن[٣] كل كوكب كريّ[٤] الشكل ولنحل[٥] هذا الموضعَ إلى الموضع الأخير من المواضع التي ذكرناها فيما سلف، ومن ههنا قد يظن أن اقتران الموجبتين في الشكل الثاني ينتج على الإطلاق أن كان ينتج أحياناً.

ومنها: المطلقات فإنها توهم أنها قد تقيّد بكل ما يمكن أن يقارنها[٦] من المحمولات فإذا قيّدت لزم عنها إما كذب وإما فضل وهذيان وتكرير.

مثال[٧] ما يلزم عنه كذب قولنا هذا ابن وهو لك، فهو إذاً ابن لك.

ومثال الفضل قولنا زيد إنسان وزيد إنسان أبيض فإذاً زيد إنسان، إنسان أبيض. وقولنا زيد إنسان وزيد حيوان فإذاً زيد إنسان حيوان، وذلك كله فصل وتكرير. وينبغي أن نقول في[٨] المطلقات التي يصدق كل واحد منها بانفراده. وإذا قيل على الشيء بإطلاق وإذا قيّد بعضها ببعض[٩] لم يكن حمل بعضها على بعض حملاً بالعرض. فإن المطلقات متى كانت كذلك فقيّد بعضها ببعض صدق الحمل، مثل قولنا زيد حيوان وزيد ذو رجلين وزيد ماش، فإذاً زيد حيوان ماش ذو رجلين. ومتى
124 A كانت المطلقات يوصف بعضها ببعض على طريق العرض أمكن أن تكذب، فلذلك صدق على هذا المشار إليه أنه ابن وهو لك ولم يصدق عليه أنه ابن لك، غير أن المطلقات التي يصدق تقييدها دائماً قد يوجد فيها ما يلحقه تكرير وفضل. والموضع الذي لا يلحقه فيه التكرير والفضل هي المطلقات التي لا ينحصر أحدها في الآخر ولا يكون

---

١. (إذاً هي) [— م].
٢. (كروي) [م ون].
٣. (كان) [م و ن].
٤. (كروي) [م و ن].
٥. (ويتحلل) [م و ن].
٦. (يفاد بها) [م ون].
٧. (ذلك) [+ ح].
٨. (أي) [م و ن].
٩. (صدقت أيضاً فأقول إنها هي المطلقات التي إذا وصف بعضها ببعض) [+ ح وم ون].

أحدها[١] الآخر ، وكون أحدهما هو الآخر هو أن يكون المعنى المفهوم من لفظ أحد المطلقين هو بعينه المعنى المفهوم من لفظ[٢] المطلق الآخر ، وذلك في مثل قولنا زيد إنسان وزيد إنسان صالح . فإن المفهوم من الإنسان في القولين جميعاً شيء واحد ، فتقييد هذين أحدهما بالآخر فضل وهذيان . وكذلك تقييد الأسماء المترادفة والذي ينحصر بعضها في بعض وهي التي أحدهما جزء حد الآخر[٣] ، مثل قولنا زيد إنسان وزيد حيوان فإذاً زيد إنسان حيوان . وذلك فضل من قبل أن الحيوان جزء حد الإنسان . وكذلك قولنا زيد رجل وزيد إنسان فزيد رجل إنسان . وذلك فضل من قبل أن الإنسان جزء حد الرجل . وعلى هذا المثال فإن كان جزء حد جزء حده . وأن بعد مثل زيد رجل جسم ، فإن الجسم[٤] جزء حد جزء حد الرجل . فلذلك ينبغي أن يجمع في المطلقات التي هي مزمعة أن تصدق إذا قيّدت وأن لا يلحقها تكرير شريطتان وهما : أن يكون بعضها يحمل على بعض لا بالعرض ، وأن لا ينحصر أحدهما في الآخر . وذلك مثل قولنا زيد حي وزيد مشاء ذو رجلين ، فإذاً زيد حي مشاء ذو
125 B رجلين[٥] . وقد يظن بقولنا هذا أنه يلحقه تكرير بسبب أنا متى فرضنا الإنسان ماشياً لزم أن يكون حيواناً ، فيظن بالحيوان أنه ينحصر في الماشي . ولزوم الشيء عن الشيء ليس هو أبداً انحصار فيه اللّهم إلا أن يسمي إنسان كل لزوم انحصاراً ، فإن الشيء يلزم الشيء بأحد وجهين : أحدهما مثل[٦] لزوم اللبن عن وجود الحائط وذلك لزوم جزء الشيء عن وضع جملته ، فإن اللبن منحصرة في الحائط والثاني لزوم الحائط عن وجود السقف . وهذا لزوم شيء عن شيء خارج عن جملته . والنحو الأول من هذين هو لزوم المنحصر في الجملة عن وضع الجملة عن ما هو فيه منحصر . والنحو الثاني ليس كذلك . فلزوم الحيوان عن الماشي هو بالنحو الثاني ، ولزوم الحساس أو الجسم للحيوان هو بالنحو الأول . فلذلك صار قولنا الإنسان حيوان ماش ليس فيه[٧] فضل . وقولنا الإنسان جسم حساس حيوان ماش لحقه[٨] الفضل والتكرير . وينبغي الآن أن نبيّن أي

---

١. (هو) [+ م و ن].
٢. (لفظ) [- م ون].
٣. (للآخر) [م].
٤. (فإن كان جزء... فإن الجسم) [- م و ن].
٥. (فإذاً زيد... رجلين) [- م و ن].
٦. (فعل) [ح].
٧. (له) [م].
٨. (يلحقه) [ح وم ون].

المحمولات المقيدة إذا أفردت وحملتها[١] على الشيء بإطلاق صدقت، وأيّها إذا أفردت كذبت. فنقول إن المقيد بشيء ما صنفان: أحدهما المقيد الذي يطلق وينحصر فيه مقابل الآخر إما سلبه وإما الذي قوته قوة سلبه، مثل قولنا هذا المشار إليه[٢] حيوان
125 A ميت. والثاني ما ليس ينحصر فيه مقابل الآخر، مثل قولنا الإنسان حيوان ماش وامرؤ القيس موجود شاعراً. والشيء المقيّد الذي إذا[٣] أطلق انحصر فيه مقابل الآخر على ضربين: أحدهما أن يكون اسمه من أول الأمر دالاً على مقابل الآخر. مثل قولنا هذا هو حيوان ميت. والثاني أن لا يظهر من لفظه في[٤] أول الأمر مقابل الآخر لكن إذا أبدل مكان اسمه القول الذي بحسب ذلك الاسم، فكان المقابل جزء حده أو[٥] القول الذي بحسب اسمه، مثل قولنا هذا المشار إليه إنسان ميت إذا أطلقناه فقلنا هذا إنسان فالقول الذي بحسب الاسم الإنسان حيوان ناطق[٦]. والذي لا ينحصر في أحدهما مقابل الآخر صنفان: أحدهما أن يكون المقيّد إنما حمل بسبب الآخر المقيَّد به[٧]. مثل قولنا امرؤ القيس موجود شاعراً وزيد صاحب لهو. والثاني أن يكون حمل لا بسبب الآخر. مثل قولنا هذا حيوان ماش أو رجل صالح. فما كان من المقيّدات بالشيء ليس ينحصر فيه مقابل الشيء الآخر بأحد زينك الوجهين، ولا كان حمله بسبب ذلك[٨] فإنّه إذا أُفردت صدق[٩]. وما كان إذا أفرد انحصر فيه مقابل الآخر فإنه إذا قيّد صدق وإذا أفرد كذب وكذلك ما كان إنما يحمل بسبب الآخر فإنه إذا قيّد صدق وإذا أفرد كذب.

ومنها: أن تؤخذ المسألة المنظور فيها وهي في الحقيقة مقدمات كثيرة على أنها مسألة

---

١. (وحملها) [م ون].
٢. (إنسان ميت) [+ م ون].
٣. (إذا) [— ن].
٤. (من) [م ون].
٥. (جزء) [+ م].
٦. (إذا أطلقناه... ناطق) [— م ون]
٧. (المقيد به) [— م ون]. (ليصح به حمل ذلك الآخر) [+ م ون].
٨. (الشيء) [+ م].
٩. (أفردت صدقاً) [ح].
١٠. (الآخر) [— م ون] و(سيء آخر ليصح حمل الآخر) [+ م ون].

واحدة . ويغلط هذا الموضع خاصة في الموضوع الذي يلحقه حكمان متقابلان [١] في حالين مختلفين ، فيؤخذ على الإطلاق ، مثل قولنا هل الطين ماء وتراب أوليس
126 B كذلك [٢] ، وهل هذا وهذا كلاهما إنسان وهل العشرة تسعة وواحد أولا . وهذا الموضع هو أحد ما [٣] يؤلف التشكيك [٤] السوفسطائي الذي سيقال فيه من بعد ، وشكوك زبين في الحركة تأتلف من هذا الموضع ، منها مسألة الإنصاف . وهو أن التنقل [٥] إذا قطع مسافة ما فظاهر أنه قطع نصف تلك المسافة قبل أن يقطعها وأنه قطع [٦] نصف ذلك النصف قبل أن يقطع تمام نصفها . وإذا كان الجسم ينقسم أنصافاً غير متناهية لزم أن يكون المتحرك [٧] قطع مسافة غير متناهية في زمان متناه ، وذلك محال وإنما لزم من قبل أن المسافة تكون غير متناهية بإحدى جهتين إما في الطول وإما في القسمة . وكذلك الزمان والمتحرك لا يمكن أن يقطع مسافة غير متناهية في الطول في زمان متناه في الطول ، ولا أن يقطع مسافة متناهية في الطول في زمان غير متناه في الطول ، ولا أن يقطع مسافة غير متناهية بالقسمة في زمان متناه بالقسمة . وكذلك بالعكس ،اولمّا أخذ المسافة غيرمتناهية بالقسمة وأخذ الزمان متناهياً في الطول غالط وأوهم أن تناهي الزمان من جهة لا تناهي المسافة . ولو كان هذا متناهياً من جهة ما وذلك غير متناه في [٨] تلك الجهة بعينها للزم في الحقيقة محال وترك تلخيص عدم المتناهي في المسافة .

والمتناهي في الزمان يوهم التناهي في الزمان ولا تناهي في المسافة من جهة واحدة فيغلط ، فإذا قست الجهات التي بها تكون المسافة متناهية أو غير متناهية ، وكذلك الزمان وجد [٩] حينئذ المتحرك قد قطع إما مسافة متناهية في زمان متناه أو غير متناهية

---

١. (مقابلان) [ح].
٢. (هذا) [م و ن].
٣. (منه) [+ م و ن].
٤. (الشكل) [م و ن].
٥. (المتنقل) [م و ن].
٦. (يقطع كلها وكذلك) [م و ن].
٧. (إذا) [+ ح].
٨. (من) [م و ن].
٩. (وجب) [م و ن].

126 A في زمان غير متناه، وليس واحد منهما محالاً. وكذلك قياس برمانيدس كل ما سوى الموجود فهو لا موجود وكل ما هو لاموجود فليس هو شيئاً.

ومنها: أن لا تؤخذ المقدمات متقابلة على الحقيقة، وذلك أن لا يستوفى فيها شرائط التقابل التي عدّدت فيما سلف، فإنه لمّا كانت المتقابلة هي التي إذا كان الموضوع أو المحمول أو كلاهما في أحد المتقابلين بحال ما أو في زمان أو منسوبين أو أحدهما[١] في الإيجاب إلى شيء[٢] ما كانا جميعاً في[٣] السلب بتلك الحال بعينها. فإذا كانا أو أحدهما في الإيجاب بحال ثم لم يوجدا أو أحدهما في السلب بتلك الحال أو بتلك الجهة أو في ذلك الجزء من الجسم كان ذلك سبباً للغلط[٤]، وذلك في موضعين: أحدهما فيما يقصد بيانه بقياس الخلف، وذلك أن الذي يقصد بيانه بهذا القياس يفرض أولاً ثم يؤخذ نقيضه ويضاف إليه مقدمة أخرى لا يشك في صدقها. فإذا لزم عنها ما لا يشك فيه أنه محال تبين فيه أنه لم يلزم عما هو منهما ظاهر الصدق وأنه إنما لزم عن الآخر. وما لزم عنه الكذب[٥] فهو كاذب فنقيضه إذاً لا محالة صادق. وإذا فرضنا ما نريد تبيينه بهذا القياس ثم لم نستقص في أخذ مقابله وأخذنا ما ليس مقابلاً له في الحقيقة وأضفنا إليه مقدمة صادقة ولزم محال كان المحال لازماً عن ما ليس مقابلاً له في الحقيقة. وإذا صرنا بعد ذلك إلى المفروض أولاً صرنا إلى ما يمكن أن يكون كذباً[٦] مع كذب النقيض الذي أخذناه، فيعتقد حينئذ صدق ما يمكن أن يكون كاذباً. والثاني عند التوبيخ،
127 B وذلك إن قصد المعاندان يلزم نقيض ما يتسلمه أولاً، فإذا تسلم قولاً ثم ألّف القياس وأنتج منه ما ليس بالحقيقة نقيضاً للمسلّم أولاً ظنّ فيما ليس بتوبيخ أنه توبيخ.

مثال ذلك هل الذي يعرف الشيء أنه كذا هو عارف به، والذي لا يعرف أنه كذا ليس هو عارفاً به[٧]، وأنت تعرف زيداً إنه زيد ولا تعرف أنه نحوي فأنت إذاً تعرفه بعينه ولا تعرفه.

---

١. (في الجملة الى شيء ما كانا جميعاً في السلب بتلك الحال بعينها فإذا كانا أو أحدهما...) [+ م و ن].
٢. (بحال) [م و ن].
٣. (ثم يوجد أو أحدهما) [+ م و ن].
٤. (أو بتلك الجهة... وذلك) [— ن].
٥. (الكاذب) [م و ن].
٦. (كاذباً) [م].
٧. (أليس هو غير عارف به) [م و ن].

ومنها: المصادرة على المطلوب الأول، وذلك أن يؤخذ المطلوب بعينه جزء القياس الذي يرام به بيان ذلك المطلوب، وهو صنفان: أحدهما في إثبات الموضوع الأول، والثاني في إبطاله. والذي يؤخذ في إثباته منه ما يكون موضوع المطلوب هو الحد الأوسط، وهو أيضاً بعينه الطرف الباقي[١] من القياس، ومنه أن يكون المحمول هو الحد الأوسط وهو الطرف الباقي من القياس. وأما إذا أخذت أجزاء المقاييس[٢] ثلاثتها شيئاً واحداً فإن جزءي المطلوب لا محالة يكونان شيئاً واحداً بعينه. وليس يمتنع[٣] أن يعرض ذلك بسبب الأشياء المترادفة، فيظن[٤] فيما لم يتبيّن أنه تبين[٥]. وليس يمكن أن تبلغ الغباوة بالسائل والقحة بالمخاطب أن يأخذ الشيء المطلوب بعينه من كل جهة[٦] جزء القياس على المطلوب. لكن إنما يغلط الناظر ويغالط المخاطب متى كان بين[٧] المطلوب وبين الذي يؤخذ جزء قياس عليه خلاف ما، بمقدار ما لا يوقع في الحقيقة بينهما تبايناً، لكن[٨] يكون ذلك بحسب الظن. ومن الخلاف ما يوقع التباين في 127 A الماهية في الحقيقة ولا يوقع ذلك في الظن فلا يعد تبايناً[٩]. فيكون ذلك الخلاف كأنه لم يوقع بينهما تبايناً في ذواتهما أصلاً، أما الخلاف[١٠] الذي لا يوقع في الحقيقة تبايناً في ذوات الأشياء وماهياتها بل في الظن فهي خلافاتها في الأسماء فقط. وأما الخلاف الذي يوقع بينهما تباين الماهية في الحقيقة ولا يوقع ذلك في الظن فهي الخلافات التي[١١] بين الأشياء التي يظن أنه لا فرق بينهما مثل الكلي والجزئي والمتشابهات أو المتلازمة والجملة وأجزائها متى كانت حال بعضها من بعض ظاهرة بأنفسها مثل ما قلنا فيما سلف. فإنها إذا كانت كذلك لم يظن أن بينهما خلافاً وعُدّ[١٢] كشيء واحد، وذلك مثل ما في

١. (الثاني) [ن].
٢. (القياس) [م ون].
٣. (يوجد ذلك) [+ م].
٤. (فإذا عرض ظنه) [م ون].
٥. (إنه تبين) [— ح].
٦. (جهاته) [م ون].
٧. (في) [+ ح].
٨. (في ذواتهما أو يكون) [+ م ون].
٩. (ما يوقع التباين... تبايناً) [— م ون].
١٠. (الخلاف) [— م ون].
١١. (التي) [— م ون].
١٢. (ويعدوا الشيء) [م ون]. (وتصدوا) [ح].

اللوازم فإنه يرى أنه لا فرق بين أن يعتقد أن العالم كريّ أو ذو شكل ما وبين أن يقال فيه أنه متناه. ولا فرق بين أن يعتقد أن العالم كريّ وغير كريّ [١] وبين أن يعتقد أنه متناه وأنه غير متناه. ولا فرق بين أن يعتقد أنه متناه وغير متناه معاً وبين أن يعتقد أنه غير متناه وأنه يتحرك بجملته. فإن قولنا يتحرك بجملته مناقض لقولنا أنه غير متناه. وكذلك قولنا غير متناه مناقض لاعتقادنا أنه كريّ، فإنه من جمع بين هذين الاعتقادين كان في نهاية الغباوة. وأما إبطاله فهو على وجهين: أحدهما أن يؤخذ نقيض [٢] المطلوب الأول
128 B ويرام إثبات هذا النقيض بأن يؤخذ هو بعينه أحد جزءي القياس من غير أن يؤخذ الجزء الثاني المطلوب نفسه، لكن يضاف إليه مقدمة أخرى. والحال في ذلك كالحال في إثبات المطلوب الأول. والثاني أن يضاف المطلوب الأول إلى نقيضه فيلزم عنه شيء كاذب لا محالة، فيظن بذلك أن المطلوب الأول قد بطل. من قبل أن القياس يأتلف من متناقضين: وأحدهما كاذب لا محالة. مثل قولنا كل علم ظن وليس كل علم ظناً. فيلزم من ذلك أنه ليس كل علم علماً [٣]. غير أنه قلّ ما يصرّح بالمتناقضين معاً. لكن يؤخذ أحد النقيضين ويضاف إليه ما يُعَدُّ هو والنقيض الآخر شيئاً واحداً على الأنحاء التي قلنا، مثل قولنا ولا علم واحد ظن والطب ظن، فقولنا والطب ظن [٤] لا فرق بينه وبين قولنا بعض العلوم ظن، فيلزم بذلك أن الطب ليس بعلم ولا فرق بين هذا وبين قولنا بعض العلوم ليس بعلم [٥]. وقد يلزم الشيء نقيضه أحياناً، مثل قول من قال ليس شيء مدركاً يلزمه أن يكون ههنا شيء مدرك، ومثل قول من قال إنه كل شيء يتحرك فيلزمه إنه ليس كل شيء يتحرك إذا كان اعتقاده هذا صادقاً في ذلك دائماً. غير أن الشيء إنما يلزم نقيضه بالعرض لا بالذات فإذاً المصادرة على المطلوب صنفان: أحدهما المصادرة على الموضوع الأول الذي يرام بيانه. والثاني المصادرة على مقابل الموضوع
128 A الأول الذي يرام بيانه. والبيان الدائر هو جزء من المصادرة على المطلوب الأول الذي يرام إثباته، وذلك قد يكون في التصور وفي التصديق. والمصادرة على الموضوع

---

١. (وغير كريّ) [— م ون].
٢. (نقيضه) [ح].
٣. (علم) [م ون].
٤. (فقولنا والطب ظن) [— م ون].
٥. (ظن فيلزم... بعلم) [— م ون].

الأول[١] قد يكون فيما يقصد به إيقاع التصديق وقد يكون فيما يقصد به[٢] التصور. ويكون بعضها في الحقيقة وبعضها في الظن، والذي في الحقيقة هو أصناف، منها[٣] إبدال الاسم مكان اسم، مثل إن اللذة خير، من قبل أنها فرح. والشجاعة محمودة، من قبل[٤] أنها نجدة. والعدل مؤثر لأنه إنصاف. ومنها أن يبدّل قول مكان اسم، مثل إن الشجاعة مؤثرة لأنها تهاون بالمفزعات، والعدالة مؤثرة لأنها ملكة تسقط[٥] الشيء باستحقاق وعكس ذلك. ومنها أن يبدّل قول مكان قول، مثل إن قوة القلب مؤثرة لأنها تهاون بالمفزعات، وكلا هذين الشيئين يدلّ[٦] على الشجاعة. والذي في الظن أصناف[٧]. منها أن يؤخذ كلي الشيء[٨]، في بيان الشيء، مثل أن يكون الموضوع الأول أن علم الأضداد واحد، فيأخذ في بيانه أن المتقابلات علمها واحد، فيظن أنه أخذ المطلوب الأول. ومنها أن تؤخذ جزئيات الشيء في بيان الشيء، مثل ما إن أراد أن يبيّن أن العلم بالأضداد واحد وأخذ في بيانه جزئيات الأضداد، مثل إن الزوج[٩] والفرد يحتوي عليهما علم واحد، وكذلك سائر جزئيات الأضداد. ومنها أن نأخذ في
129 B بيان الشيء لازم الشيء أو الذي عنه يلزم الشيء، وأبين ما يعدّ من هذا في المصادرات على المطلوب هو أخذ الشيء في بيان عكسه، مثل ما إن أراد أن يبيّن أنه ولا قطر واحد مشارك للضلع، فأخِذَ ولا ضلع واحد مشارك للقطر. وكذلك سائر المتلازمات الظاهرة وينبغي أن تعلم أن هذه المواضع الثلاثة[١٠] ليست في الحقيقة مصادرات على المطلوب الأول[١١]، لكن الأول والثاني والثالث قياسات[١٢] برهانية، والرابع استقراء وتمثيل. والخامس يدخل كثير منها في البيانات الظاهرة[١٣]، لكن يظن بهذه متى

١. (والبيان الدائر... الموضوع الأول) [— م ون].
٢. (ايقاع) [+ م ون].
٣. (فهو) [م ون].
٤. (من قبل) [— م ون].
٥. (تقسط) [م وح ون].
٦. (يدلان) [م ون].
٧. (والذي في... أصناف) [— م ون].
٨. (الشيئين) [ح وم ون].
٩. (واحد) [+ م ون].
١٠. (الخمسة) [م ون].
١١. (الأول) [— م ون].
١٢. (بيانات) [م].
١٣. (البرهانية) [م ون].

كانت بالحال التي وصفناها من الظهور أنها مصادرات على المطلوب ومما يعدّ في المصادرة على المطلوب أن يكون شيء مركب [١] يقصد بيانه. فتؤخذ أجزاؤه في بيانه مثل إنه إن أراد أن يبيّن أن الطب علم الأشياء الصحية والمرضية، وأخذ قولنا أن الطب[٢] علم الأشياء الصحية على حياله، وقولنا إنه علم الأشياء المرضية على حياله. وهذا أيضاً ليس مصادرة على المطلوب في الحقيقة لكن في الظن. وأما في التصور فمثل قول من حدّ الحركة بأنها زوال الجسم [٣] والزمان مدة تعدّها الحركة، فإنه أخذ الحركة في تحديد الحركة، فإن الزوال هو رديف الحركة والمدة رديفة الزمان. وكذلك ما جانس هذا من الحدود، وبيان الدور[٤] هو جزء من المصادرة على المطلوب الأول. أما في التصديق فمثل أن يبيّن أن القمر كريّ باستدارة ضوئه. فنقول القمر هو مستدير الضوء وما كان مستدير الضوء فهو كريّ فالقمر إذاً كريّ. ثم نبيّن استدارة ضوئه بكريته [٥]. 129 A
فنقول إن القمر هو كريّ وكل ما هو كريّ فإن الضوء مستدير فيه. وأما في التصور فمثل، إن الشمس كوكب يطلع نهاراً وإذا حدّدنا النهار أخذنا في حده الشمس. فقلنا إنه زمان ما بين طلوع الشمس إلى غروبها. وأما[٦] المصادرة على مقابل المطلوب فإن المتقابلات التي تؤخذ ههنا لما كانت ثلاثة وهي الموجبة والسالبة والمتضادة والعدم والملكة، ولم يكن يستعمل المصادرة على ما هو ظاهر من أول الأمر أنه مقابل [٧] له. وكانت الجهات التي بها يخفى هي الجهات التي ذكرناها. وهي خمسة أجناس: جهة الألفاظ المترادفة وجهة الكلي والجزئي وجهة الملازمة[٨] وجهة التركيب والتقسيم وجهة المتشابهات. لزم أن يكون أجناس المصادرة على ما يمكن أن يخفى أنه مقابل المطلوب خمسة عشر جنساً.

ومثال ذلك في **الموجبة والسالبة**، أما مثال الجنس الأول، فقولنا العدل نافع والإنصاف غير نافع. وينقسم هذا الجنس أيضاً بحسب[٩] إبدالات أصناف الألفاظ

---

١. (الشيء تركب) [م ون].
٢. (الطب) [— م ون].
٣. (وأن) [م ون].
٤. (الأمر) [م ون].
٥. (بكرويته) [ح وم ون].
٦. (في) [+ م ون].
٧. (المطلوب لكن إنما يصادر على ما قد يخفى من أول الأمر أنه مقابل) [+ ح].
٨. (المتلازمة) [ح وم ون].
٩. (أصناف) [ح وم ون].

بعضها مكان بعض ، مثل إن العدل نافع والتقسيط على الاستحقاق غير نافع وسائر ما يبقى من أصنافه ، مثل إن قوة القلب غير نافعة والتهاون بالمفزعات نافع .

ومثال الجنس الثاني أن يوضع أن علم المتقابلات [١] واحد ، ثم يرام أن يتسلم أن
130 B العلم بالمرض والصحة ليس بواحد[٢] .

ومثال الثالث أن يفرض أن العالم غير متناه ، ثم يتسلم أنه مستدير أو أنه يمكن أن يتحرك بجملته .

ومثال الرابع أن يفرض أن السماء لا ثقيلة ولا خفيفة ، ثم يصادر على الذي يرى منقضّة بالليل أنها كواكب تسقط ، أو أن الكواكب حارة أو باردة ، أو أن كسوف الشمس هو انطفاؤها ، وأشباه ذلك . ويرتقي إلى هذه الأصناف قول من يقول أن ههنا عظماً[٣] لا ينقسم وجسماً لا يتجزأ ، أو غير مؤلف [٤] ، مثل ما كان يقوله دَورُوس الملقب بافروسن[٥] . وكذلك قول من يقول إن النقطة لا تنقسم وإنها داخلة تحت مقولة كم ، وكذلك في المتقابلين الباقين[٦] .

ومثال الخامس أن السمع يدرك بمسير[٧] مسموعه إليه ، والبصر لا يبصر بمسير[٧] مبصره إليه . فقد أوجب للسمع ما سلب عن شبيهه وهو وشبيهه يقالان كشيء واحد ، فكأنه أوجب له شيء وسلب عنه ذلك الشيء بعينه ، إذ كان ما سلب عنه أيضاً شبيه ما أوجب ، كما أن الذي أوجب له كان شبيه ما سلب عنه .

ومثالاته في **المتضادة** إما مثل الجنس الأول فالعدل نافع والانصاف ضار .

ومثال الجنس الثاني المتضادات علمها واحد والعلم والجهل علمها كثير ، وإن المتضادات علمها واحد والمتقابلات علمها كثير .

---

١. (المتضادات) [م ون].
٢. (ويتسلم أن علم المتقابلات ليس بواحد) [+ م ون].
٣. (هذا عظم) [+ م ون].
٤. (مؤتلف) [م ون].
٥. الأرجح Eratosthène الرياضي والفلكي اليوناني القرن الثالث ق.م. وهناك ديدرس كرونوس من تلامذة المدرسة الايلية.
٦. (وكذلك... الباقين) [— م ون].
٧. (بمصير) [م ون].

ومثال الجنس الثالث العالم متصل الأجزاء والعالم فيه خلاء . فإن الخلاء يلزم عنه
130 A ضد المتصل ، فإنه إذا كان فيما بينه خلاء لزم أن تكون أجزاؤه منفصلة .

ومثال الجنس الرابع أن يوضع أن العالم أزلي ثم يؤخذ أن الحيوان مكوّن والنبات مكوّن والحجارة والمعدنيات مكوّنة وأن التي تنقضّ هي كواكب تسقط . فيحكم على أجزاء العالم بضد ما حكم به على العالم .

ومثال الجنس الخامس أن يقال الحس[١] للمحسوسات ، مثل العقل للمعقولات ثم يقال العقل يصير أقوى إذا كان معقوله أقوى أثراً فيه ، والحس يصير أضعف كلما كان محسوسه أقوى أثراً فيه ، مثل الأشياء الشديدة اللمعان فإنها تضعف البصر والأصوات الشديدة القاصفة[٢] تضعف السمع ، والأرائح القوية جداً تضعف حس الشم ، والأشياء الكثيرة المرارة تضعف حس المذاق ، والملموسات القوية مثل الحارة والباردة[٣] تفسد[٤] حس اللمس .

ومثالاته في **العدم والملكة** . أما في الجنس الأول فأن يؤخذ[٥] العادل الكامل العدالة يسعد بكماله فيها ، وأن المنصف الكامل النصفة يشقى[٦] بكماله فيها . وأما الجنس الثاني فهو مثل إن الخير يسعد لخيريته والعادل يشقى بعدله فإن الخير كلي العادل .

ومثال الثالث زيد فقير زيد حسن المرؤة[٧] فإن حسن المرؤة[٧] يلزم عنه أن يكون موسراً .

ومثال الرابع أن يقال أهل مدينة السلام كلهم مترفون أو مغنّجون ، ثم يعدّد منهم
131 B بعد ذلك أشداءهم ومن يصبر منهم على الشدائد صبراً حسناً ، فيكون قد حكم على جملتهم بعدم ما حكم[٨] على أجزائهم .

---

١. (أن الحس هو) [م] .
٢. (العاصفة) [ح وم ون] .
٣. (المفرطة) [+ م] .
٤. (تضعف) [م] .
٥. (أن) [+ م] .
٦. (يشعر) [ح وم ون] .
٧. (الثروة) [م ون] .
٨. (به) [+ م ون] .

ومثال الخامس أن الحس من المحسوسات مثل العقل من المعقولات ، ثم نجعل العقل يصيب أبداً في حكمه على المعقولات ، والحس يغلط أحياناً في حكمه على المحسوس . كما إذا كان الإنسان في زورق يجري به فإنه يرى الشط وما فيه متحركاً [١] إلى خلاف الجهة التي يتحرك إليها في الزورق [٢] . وبالجملة إذا كان المطلوب شيئاً ما وجزء القياس شيء قوته قوة نقيض المطلوب.

ومنها : أن يؤخذ ما ليس بسبب للزوم النتيجة على أنه سبب له ، وذلك في المستقيم والخلف جميعاً ، أما في المستقيم فهو على وجوه :

منها : أن لا يكون القول منتجاً لمّا فُرض مطلوباً ، ولا لشيء آخر غيره ، لا إذا ترك على حالته ولا إذا غيّر بزيادة شيء على جملته أو بنقصان شيء من جملته . وأن تكون مقدماته مع ذلك كاذبة إما جميعها أو معظمها أو تكون غير مشهورة . وهذا إنما يكون متى جمع الفساد في الصورة والمادة جميعاً . وهو أن يكون شكله شكل ما ليس بمنتج ونقيضه [٣] مقدماته كاذبة ، أو غير مصدق بها ، لا بأنها مشهورة ولا بأنها مقبولة ولا بأنها محسوسة أو حاصلة عن الحس . وهذا مثل قياس مالسيس [٤] ، إن كان الموجود تكوّن فله مبدأ ، غير أنه لم يتكوّن ، فليس له إذاً [٥] مبدأ ، فلذلك كان الموجود واحداً وغير متناه ويسمّى ما كان هكذا القول الوخيم.

131 A **ومنها** : أن ينتج لكن لا ينتج المطلوب الأول ، مثل قياس برمانيدس كل ما سوى الموجود فهو لا موجود وما هو لا موجود فليس هو شيئاً ، فالموجود إذاً [٦] واحد . فإن هذا القول لا ينتج هذا المطلوب ، لكن إنما ينتج أن ما سوى الموجود ليس هو شيئاً.

ومنها : أن ينتج المطلوب بالقول [٧] ليس أولاً لكن ينتج ثانياً مثل قول من رام أن يبيّن أن أجزاء الجوهر جوهر ، فإن قال ببطلان ما هو لا جوهر لا يبطل الجوهر ،

---

١. (يتحرك) [ح].

٢. (السفينة) [م ون].

٣. (ونصيب) [م ون].

٤. ربما كان Melissus تلميذ بارمنيدس القرن الخامس ق.م. أو طاليس.

٥. (إذن) [م ون].

٦. (إذن) [م ون].

٧. (فالقول) [ح].

وبطلان أجزاء الجوهر يبطل[١] الجوهر. ثم أردف ذلك بأن قال أن أجزاء الجوهر جوهر[٢]، وهذا ليس ينتج عن هذا القول من أول الأمر لكن إنما ينتج أن أجزاء الجوهر ليس هي[٣] جوهر، ثم يلزم عن ذلك أنه جوهر.

ومنها: أن ينتج المطلوب لكن بالعرض، فمن ذلك[٤] المقدمات الكاذبة التي تنتج الصادقة، ومن ذلك أن يؤخذ الحد الأوسط عرضاً لسبب في القياس الذي يؤدي به سبب الأمر المطلوب، مثل بيان من بيّن أن الأرض لا تتحرك إلى شيء من الجهات، من قبل إنه ليس في العالم مكان فارغ إليه تتحرك الأرض، إذ كانت أمكنة العالم استغرقها[٥] سائر أجزاء العالم.

ومنها: أن ينتج شيء في جنس من العلوم بما ليس من ذلك الجنس، مثل أن يبيّن أمر هندسي بمقدمات غير مجانسة للهندسة.

مثال ذلك، إن مجموع ضلعي المثلث أي ضلعين كانا[٦] أعظم من الثالث، من 132 B
قبل أن المسافة التي تقطع في زمان أطول بحركة[٧] متساوية هي أطول، والحركة على ضلعي المثلث، إذا كانت[٨] مساوية للحركة على الضلع الثالث قطع بها مجموع الضلعين، أي الضلعين كانا في زمان أطول فمجموعها إذاً أعظم، فقد تبيّن هذا بمقدّمات طبيعية.

ومنها: أن يقصد إنتاج المطلوب بحال وتؤخذ أجزاء القياس في الحال[٩] التي ينتج بها المطلوب لا بتلك الحال ولا سيما متى كانت هذه[١٠] الحال ليس[١١] شأنها أن يصرّح بها عند تأليف القياس، مثل ما بيّن فردغاطورس أن الإنسان حيوان بالضرورة، من قبل أنه يتصرّف ويمشي في حوائجه. ومن أصناف أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب أن

---

١. (يبطل) [— م].
٢. (أن أجزاء... الجوهر) [— م].
٣. (هو لا) [م ون].
٤. (فمن ذلك) [— م ون].
٥. (استقر فيها) [م ون].
٦. (كأنها) [م].
٧. (محركة) [ح].
٨. (متساوية... كانت) [— م ون].
٩. (وبالحال) [م ون].
١٠. (هذه) [— م ون].
١١. (من) [+ م ون].

يطرح بعض مقدمات القياس ليوهم أنه إنما حذفها لظهورها . ويكون سبب اطراحه لها في الحقيقة كذبها ، وأنها ليست من شأنها أن يصدق بها . فإن العادة قد جرت أن يحذف من أجزاء القياس أظهرها تحرّياً للاختصار ، مثل إن الوحدة غير منقسمة ، من قبل أن كل كم فهو إما متصل وإما منفصل ، والوحدة ليست منفصلة ولا متصلة ، فالوحدة إذاً ليست منقسمة . فإن هذه ليست تلزم عن هذا القول وحده لكن عن أشياء أخر حذفت ، وهي أن الوحدة ليست كمّاً ، وهي [١] نتيجة هذا القول [٢] ، ويضاف إليها أن كل منقسم فهو كم ، فيلزم حينئذ أن الوحدة ليست منقسمة . وما حذف ههنا إنما حذف لظهوره ، وما كان هكذا فليس يدخل في باب أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب ، لكن الذي يدخل في باب أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب [٣] هو ما حذف
132 A لئلا ينكشف عواره [٤] ولو صرح به مثل ما عمله أبقورس [٥] حيث ما أراد أن يبيّن أن الموت ليس هو شيئاً بحسب ما هو عندنا ولا هو على حسب ما نظنه ونتخيّله لأنّ ما انحلّ فهو بلا حس ، وما هو بلا حس فليس هو شيئاً بحسب ما عندنا [٦] . فالموت إذاً ليس هو بحسب ما عندنا وهذه لم تنتج عن هذا القول وحده لكن إنما تنتج عن هذا أن ما انحلّ فليس [٧] هو بحسب ما عندنا ، وليس يكتفى بهذا وحده لكن إذا صحّ هذا غيّر تصريفه ، فيقال : فإن كان كذلك فما ينحل فليس هو بحسب ما عندنا ، إذ كان ما ينحل لا [٨] يحس ، وإذ هو كذلك فإن ما ينحل هو غير محسوس . والموت هو أن ينحل ، فالموت إذاً غير محسوس . وما ليس محسوس فليس هو بحسب ما عندنا ، فالموت إذن ليس هو بحسب ما عندنا . فلذلك [٩] لا ينبغي أن يفزع إذا كان ليس هو هائلاً [١٠] في الحقيقة كما هو عندنا وبحسب ظننا ، وهذه التي حذفت فأكثرها كاذبة وغير

---

١. (هذه) [م ون].
٢. (البدل) [م ون].
٣. (لكن الذي... سبب) [— م].
٤. (حواره) [ح وم ون].
٥. (أفغورس) [م ون]. والأرجح (أبيقورس) ٣٤١ — ٢٧٠ ق.م.
٦. (ولا هو على حسب... ما عندنا) [— م].
٧. (فهو ليس) [م ون].
٨. (ما لا ينحل إلا) [م ون].
٩. (فليس) [م ون].
١٠. (قابلاً) [م وح ون].

مشهورة، مثل قوله إن ما ينحل لا يحس فإن هذا كاذب من قبل أن الذي لا يحس هو ما تمّ انحلاله. ولذلك صار قوله: فإن ما ينحلّ هو غير محسوس كاذباً، فإن كان الموت هو أن ينحل، فليس الموت إذاً غير محسوس، فلذلك لا يلزم أن لا يكون مفزعاً ولا هائلاً. فلذلك صارت المقدمات التي أخذت أولاً ليست سبباً للنتيجة وأخذت على أنها سبب وقد يفعل هذا كثيراً في البلاغة والخطب.

مثال ذلك، زيد لصّ لأنه يدور بالليل.

ومنها: أن يؤخذ في القول ما لا ينتفع به أصلاً في بيان المطلوب، وذلك يمكن أن يؤخذ من أقاويل أهل الأطناب والهذر. وقد يعدّ من هذا الباب في الجدل خاصة أن
133 B تكون المقدمات غير مشهورة أو غير مقبولة عند السامع، وهي في الحقيقة صادقة غير أنها ليس يسهل بيانها في الوقت الحاضر، فهذه أصنافه في القياس المستقيم.

وأما في[١] الخلف فهو صنفان: أحدهما أن لا يتصل المحال بالموضوع أصلاً، مثل إن القطر غير مشارك للضلع، فإن لم يكن كذلك فليكن مشاركاً وكل متحرك فإنه يقطع نصف المسافة قبل أن يقطع جميعها. وإذا كانت أنصاف المسافة بلا نهاية لزم أن يكون المتحرك قطع مسافة غير متناهية في زمان متناه، وذلك محال فإذن القطر غير مشارك للضلع.

والثاني أن يتصل بين المحال وبين[٢] الموضوع ويكون المحال لازماً دون الموضوع وذلك أن يرفع الموضوع ويطرح من بين[٣] أجزاء القياس فيبقى المحال لازماً عن الأجزاء الباقية. وإذا كان ذلك[٤] كذلك كان المحال لازماً من دون الموضوع، فلا يتبين حينئذ أن الموضوع محال.

مثال ذلك، إن النفس والحياة ليسا شيئاً واحداً بعينه فإن لم يكن كذلك فلتكن النفس والحياة شيئاً واحداً بعينه. والكون مضاد للفساد. فإذا كان كذلك ففساد ما يضاده كون ما، والموت فساد ما وهو مضاد للحياة فإذاً الحياة تكوّن. فإن كان كذلك

---

١. (قياس) [م].
٢. (وبين) [— ح].
٣. (بين) [— م ون].
٤. (ذلك) [— ن].

فإن يحيَ الإنسان هو أن يتكوّن، وما يتكوّن فهو غير موجود وإنما يحيَ ما هو موجود
133 A فالموجود إذاً غير الموجود وذلك محال، فإذاً ليست النفس والحياة شيئاً واحداً بعينه[١]، ولأن الحياة تكرّر في القول مراراً كثيرة. فقد يعرض أن يتصل بين[٢] المحال[٣] وبين جزء ما من الموضوع فيظن لذلك أن المحال عرض من هذا القول، على أن الموضوع هو أحد أجزاء ما من جملته لزم المحال، وليس كذلك في الحقيقة، لأن الموضوع لو رفع من هذا[٤] القول لكان هذا المحال بعينه سيلزم لا محالة في باقي أجزاء القول. فإذاً إنما لزم المحال من أجزاء القول دون الموضوع، فإذاً لم يلزم عنه محال يبيّن فيه كذبه، فإذاً الموضوع غير بيّن الصدق، فهذه أصناف أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب.

ومنها: النقلة إلى ما يمكن أن يبدّل مكان الشيء ويقام مقامه إما لفظ وإما شبيه وإما كلي وإما جزئي وإما لوازم متقدمة، أو متأخرة وإما مقارنة وإما مقابلات وإما خياله في النفس وإما أمثلته المحسوسة. فإن كل[٥] واحد من هذه له أشياء تخصه في نفسه. فإذا أقيم مقام الشيء ولم يحتفظ بما يخصه عليه وحده ظنّ بالذي يخصه أنه موجود للشيء الذي أقيم مقامه، مثل من يعتقد كثرة الالهة لكثرة أسماء[٦] الله تعالى، ومثل من يعتقد أن الإنسان[٧] مسموع إذ كان اللفظ الدالّ عليه مسموعاً. والنقلة إلى الشبيه مثل مناقضة أنكساغورس لمن يقول بوجود الخلاء أن يغمز[٨] على الزقاق المنفوخة[٩]. والنقلة إلى الكلي هو أن يكون القول في الإنسان فينقل إلى الحيوان. والنقلة إلى الجزئي
134 B هو أن ينقل من القول في الحيوان إلى القول[١٠] في الإنسان. وأما المتلازمة فنحو إذا وجد الإنسان وجد الحيوان فيقيم الحيوان مقام الإنسان والحيوان جنس فالإنسان

---

١. (واحداً بعينه) [— م ون].
٢. (فقد يظن أن) [م ون].
٣. (وقد اتصل بجزء) [+ م ون].
٤. (لو وقع من) [م ون].
٥. (كان) [م ون].
٦. (اسامي) [م ون].
٧. (غير) [+ م ون].
٨. (يعمر) [ح وم ون].
٩. (الأرقاق المفتوحة) [م ون].
١٠. (الكلام) [م ون].

جنس(١) . وأما المتأخر فنحو لزوم النهار عن وجود الشمس. وأما المتقابلات فنحو أن يلزم أن البياض والسواد أن لا وسط بينهما من جهة أن الزوج والفرد لا وسط بينهما(٢) . وأما المقارن فمثل قول القائل(٣) أهلكه فالمهلك (٤) ليس هو الزمان ولكن الزمان هو مقارن له. وأما خيالات الأشياء في النفس فإنها تغلط من قبل أن كثيراً من الأشياء في كثير من الأوقات إنما يتصور بصورة شيء ما آخر. فمن هذه ما لا يمكن أو يعسر أن يتصور بصورته الخاصة، مثل تصورنا ما قبل العالم، فإنه من ساعتنا يقع في أنفسنا زمان قبله بلا نهاية، ومثل تصورنا ما خارج العالم فإنه من ساعته ذلك يقع في أنفسنا إما خلاء بلا نهاية أو جسم بلا نهاية. فمن هنالك ظنّ ديمقراطيس وكثير من القدماء أن العلم بأن الزمان لم يزل وأنه غير متناه من الأمور الظاهرة البيّنة. وكذلك ظنّ ديمقراطيس (٥) ولو قيس أن خلاء بلا نهاية خارج العالم وألزموا من ذلك أن عوالم بلا نهاية (٦) خارج هذا العالم. ومن ههنا ظنّ كثير من الناس بالهواء أنه خلاء وأن ما في الإناء من الهواء يعدّ فقط مفارق. ومن هذه ما يمكن أن تتخيل أنحاء من التخيلات على حسب الحاجة إليه كل حين، فإذا لم يتحنّك(٧) الإنسان في أنحاء تخيلاتها وكان إنما حصل له منها نحو واحد فقط، وكان ذلك النحو يوهم فيه أشياء ليست موجودة له في 134 A
الحقيقة، كان ذلك مبدأ للغلط. ومن ههنا ظنّ انباذقلس وغيره من القدماء بالشعاعات أنها أجسام وظنّ كثير من الناس بالظلمة (٨) والأظلال أنها أعظام وأجسام.

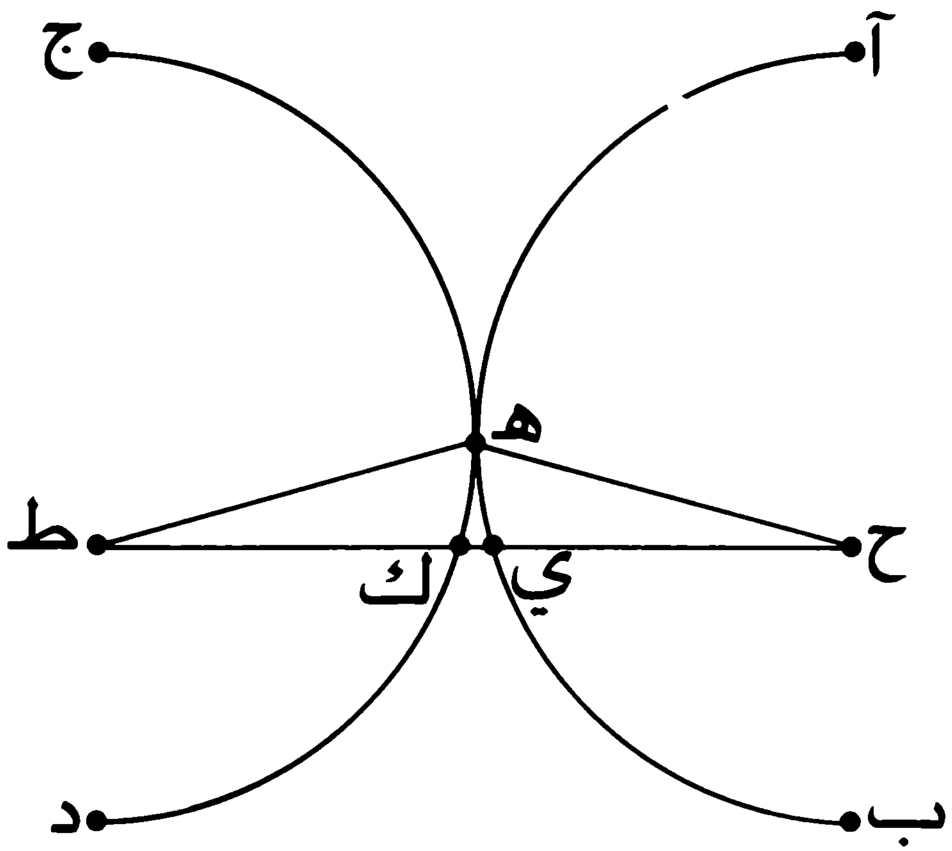
وأما مثالاته المحسوسة فإن الغلط إنما يعرض منها أكثر في الأشياء التي يستعمل في تفهيمها نحو التعليم الذي يسمى النصب بحذاء العين.

مثال ذلك، في الهندسة: إن كل ضلعين من أضلاع المثلث أصغر من الثالث فلنخط قوسين من دائرتين متساويتين متماستين، وليكونا قوسي (آ ب) و(ج د)،

---

١. (وأما المتلازمة... جنس) [— م ون].
٢. (وأما المتقابلات... بينهما) [— م ون].
٣. (الزمان) [+ م ون وح].
٤. (أهلكه فالمهلك) [— ح وم] (حكم فالمطلوب) [ح] (أيكون كذلك) [م].
٥. (وكثير من القدماء... ديمقراطيس) [— ح]. أما الاسم الثاني فهو لوقيوس صديق ديمقريطس.
٦. (بلا نهاية... بلا نهاية) [— ن].
٧. (يحسبك) [م ون].
٨. (بالظلمات) [م ون].

وليتماسا على نقطة (هـ). وليكن مركز كل واحد من دائرتي هاتين القوسين نقطتي (ط) و(ح)، ولنصل[١] المركزين بخط (ح ي ط ك). ونخرج من نقطة (هـ) إلى مركزي (ح) و(ط) خطي (هـ ج) و(هـ ط). فأقول إن مثلث (هـ ح ط) مجموع ضلعي (هـ ح) و(هـ ط) منه أصغر من (ح ط) الذي هو ضلعه الثالث.



برهان ذلك أن خط (ح هـ) مساوٍ لخط (ط هـ)، لأنهما خرجا من مركزي[٢] دائرتين متساويتين إلى محيطها، وخط (ح ي) مساوٍ لخط (ح هـ) لأنهما خرجا من مركز دائرة إلى محيطها و(ط ك) مساوٍ لخط (ط هـ) لأنهما خرجا من مركز دائرة إلى محيطها، فمجموع (ح هـ) و(هـ ط) مساوٍ لمجموع (ح ي) و(ط ك) فإذا زدنا على (ح ي) و(ط ك) خط (ي ك) حصل خطّ (ح ط) بأسره أعظم من مجموع (ط هـ) و(هـ ح). فقد استبان أن مجموع ضلعي المثلث أصغر من الضلع الثالث، وذلك ما 135 B

١. (بين) [+ م].

٢. (مركزين) [ح وم ون].

أردنا أن نبيّن. فهذه جميع المواضع التي يمكن أن يغلط فيها[١] في الشيء، ووجه الغلط من ذلك أن[٢] مراكز الدائرتين اللتين[٣] القس قطع منهما[٤] وضعت في غير الأمكنة التي كان سبيلها أن توضع وأخرج الخط المستقيم من أحد المركزين إلى الآخر على غير طريق إخراجه، من قبل أن الخط المستقيم الذي يصل بين مركزي دائرتين متماستين إنما يجوز على موضع التماس.

وهذه المواضع ليست تغلط كل إنسان وإنما تغلط من كان به نقص والنقص بالجملة هو أن لا يعرف القياس وأصنافه ولا المقدمات على الجهة التي حدّدنا[٥] أو أن يعرّفه لا بأجزاء حده على التمام أو أن ينقصه إحدى تلك القوى الأربع التي عدّدناها فيما سلف أو جميعها أو أن تكون تلك القوى[٦] بأسرها ناقصة. أما النقص الذي هو الجهل بالقياس فهو يلحق[٧] بترك الارتياض بصناعة المنطق. وأما بنقصان القوى الأربع كلها أو بعضها فذلك قد يكون بإهمال الإنسان نفسه وترك تأمله الأمور إما لعائق ضروري أو لتوان. وقد لا يمتنع أن يكون في الإنسان من أول بنيته ضعف[٨] عن تمييز ما بين العلوم[٩] لا بقياس وبين ما سبيله أن يطلب بقياس وضعفه عن تمييز[١٠] الأصناف الثلاثة التي هي أصناف المعلومات لا بقياس، فإنه يكسب الإنسان الحيرة ويجعل كل شيء إلا الشاذّ مشكوكاً فيه عنده، ومن كان بهذه المنزلة لم يمكنه تصحيح
135 A شيء أصلاً لا عند نفسه ولا عند غيره وضعف الإنسان على أخذ التشابه والوصل بين الأشياء يكسبه الضعف عن استنباط الأشياء، لأنه لا يمكن من كان بهذه الحال أن يتخطّى ذهنه من شيء إلى شيء أصلاً، وكذلك ضعفه عن الألفاظ وضعفه عن أخذ التباين بين الأشياء والذي[١١] يغلط هذه المواضع ممن نقصه بعض هذه القوى، خاصة

---

١. (منها) [م ون].
٢. (من هذين) [ح].
٣. (الدواير التي هي) [م ون].
٤. (منها ما) [م وح ون].
٥. (حددناها) [ح] (حددناه) [م ون].
٦. (الأربع التي عددناها) [+ م ون].
٧. (ملحق) [ح وم ون].
٨. (يثبت ضعفه) [ح] (نفسه ضعف) [م ون].
٩. (المعلوم) [ح].
١٠. (ما بين العلوم لا بقياس) [+ م ون].
١١. (التي) [م ون].

هو من كان تنقصه القوة على تباينات ما بين الأشياء ، والقوة على تمييز ما بين دلالات الألفاظ ومن اتفقت له القوة على أخذ التشابه وضعف عن الباقية صار لا محالة تام الغلط ومتحيّراً في الأمور وصارت آراؤه آراء أفروطاغورس. وإذا كان مخاطباً كانت مخاطباته كلها سوفسطائية وكانت قوته في [1] السوفسطائية على حسب قوته على التشابه وضعفه عن الباقية. ومن ضعف عن التشابه وقوى على التباين أكسبه ذلك بهيمية ما ، ومن ضعف مع ذلك عن دلالات الألفاظ أبهم بهيمة [2] . وكثير من الناس يلحقهم الضعف عن أن يحسوا بأوهامهم [3] تجانس ما بين الأشياء بسبب إفراط النسيان الذي بهم ، فإنهم ينسون ما يحصل في أذهانهم عن الحواس وعن الألفاظ أولاً فأولاً. ويرد الثاني بعد امتحان الأول ويكون كأنه هو المحسوس أولاً ووحده ، والتشابه بين شيئين إنما تحصل معرفته إذا كان الشيئان جميعاً حاضرين إما للحس وإما للذهن ، ويشبه أن يبيّن آخراً [4] إذا تؤمل أنه ليس كل إنسان يصلح للعلوم ولا كل إنسان كذلك ، فمتى
136 B عرفنا القياس وقوينا على تباين ما بين الأشياء لم يقع علينا غلط إذا تأملنا ، ولا مغالطة إذا خوطبنا.

كمل كتاب الأمكنة المغلطة
والحمد لله حق حمده
والصلوات على نبيه [5] .

---

١. (في) [— ح].
٢. (كان اسم بهيمة). (أبهم بمبهمة) [ح].
٣. (بأذهانهم) [ن].
٤. (أحداً) [ح] و[— م ون].
٥. (والصلوات...) [— ح وم ون] و(تم الكتاب بحمده وحسن موافقته) [م].

الفهارس

فهرس مصطلحات الفارابي المنطقية

المصطلح	الجذر اللغوي	الصفحة
التحليل	حلل	٦ ـ ٧ ـ ٤٦ ـ ٩٥ ـ ١٢٩.
التركيب	ركب	٤٦ ـ ٩٠ ـ ٩٧ ـ ١٠٠ ـ ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ ١٣٨ ـ ١٤٠ ـ ١٤٢ ـ ١٥٢.
التصديق	صدق	١٥١ ـ ١٥٢ ـ ١٥٣.
التصور	صور	١٣٩ ـ ١٥١ ـ ١٥٢ ـ ١٥٣ ـ ١٦١.
التضاد	ضدد	١٥ ـ ١٧ ـ ٧٤ ـ ١٠٨ ـ ١٠٩ ـ ١١٠ ـ ١١٥ ـ ١٥٢ ـ ١٥٣ ـ ١٥٤.
التضمن	ضمن	٧١
التعاند	عَنَدَ	٣٢ ـ ٣٣ ـ ٤٩ ـ ٨٤ ـ ٨٥ ـ ٦٨ ـ ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١١٩ ـ ١٢٠ ـ ١٢٥ ـ ١٣٢ ـ ١٤٩.
التقابل	قبل	١١ ـ ١٤ ـ ١٥ ـ ٣٣ ـ ٥٠ ـ ٧٣ ـ ٧٤ ـ ٨٥ ـ ١٠٧ ـ ١٠٨ ـ ١٢٠ ـ ١٤٧ ـ ١٤٨ ـ ١٤٩ ـ ١٥٢ ـ ١٥٣ ـ ١٥٤ ـ ١٦٠ ـ ١٦١.
التقسيم	قسم	٩٦ ـ ٩٨ ـ ١٥٣.
التمثيل أو المثال	مثل	١٢ ـ ٣٦ ـ ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ـ ٤٥ ـ ٦٢ ـ ٦٣ ـ ٦٤ ـ ٩٩ ـ ١٢٣ ـ ١٥٢.
الجدل	جدل	٦ ـ ٦٨ ـ ٩٥ ـ ٩٧ ـ ٩٩ ـ ١١١ ـ ١٢٥ ـ ١٥٩.

المصطلح	الجذر اللغوي	الصفحة
الجزء	جَزَأَ	١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٤ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٤٠ - ٤٣ - ٤٧ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٧٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٨ - ٩٥ - ١٠٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٨ - ١٣٢ - ١٣٨ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦٣.
الجنس	جنس	٣٩ - ٩٠ - ٩٨ - ١٠٠ - ١١٢ - ١١٣ - ١٢٠ - ١٢٢ - ١٣٣ - ١٤٠ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٧ - ١٦١.
الجهة	وَجَهَ	٥٣ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥٣ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٦٣.
الجوهر		١٠٧ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١٣٣ - ١٥٦ - ١٥٧.
الحد	حدد	٦ - ٧ - ٢٠ - ٢١ - ٢٤ - ٣٥ - ٤٠ - ٤٢ - ٤٧ - ٥٢ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٩ - ٩١ - ٩٢ - ٩٧ - ٩٨ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٥٠ - ١٥٣ - ١٥٧.
الحكم	حكم	١٢ - ٣٥ - ٣٦ - ٤٣ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ -

المصطلح	الجذر اللغوي	الصفحة
		٦٤ ـ ٧٠ ـ ٧١ ـ ٧٢ ـ ٧٣ ـ ٧٤ ـ ٩١ ـ ٩٢ ـ ١٤٨ ـ ١٥٥ ـ ١٥٦ .
الحملية أو الحمل	حمل	١١ ـ ١٢ ـ ١٣ ـ ٢٠ ـ ٢١ ـ ٣١ ـ ٣٢ ـ ٣٩ ـ ٤٠ ـ ٤٤ ـ ٥١ ـ ٧٥.
الخاص	خصص	٥٢ ـ ٧٢ ـ ٧٤ ـ ٨٢ ـ ١٠١.
الخاصة	خصص	٧٦ ـ ٧٧ ـ ٧٩ ـ ٨٠ ـ ٨١ ـ ١٠٠ ـ ١٠٣ ـ ١٠٦.
الخلف	خَلَفَ	١٢ ـ ٣٣ ـ ٤٠ ـ ٦٥ ـ ٨٦ ـ ٩٠ ـ ٩٧ ـ ١٢٩ ـ ١٠٦ ـ ١٥٦.
الدلالة	دَلَلَ	١١ ـ ١٣٣ ـ ١٣٤ ـ ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ ١٣٧ ـ ١٣٨ ـ ١٤٧ ـ ١٦٤.
الذاتي	ذَوَتَ	١٤٢.
الرسم	رسم	١٠٢.
السبب	سَبَبَ	٤٤ ـ ١٠٤ ـ ١٠٦ ـ ١٣٥ ـ ١٤٠ ـ ١٤١ ـ ١٤٢ ـ ١٤٣ ـ ١٤٤ ـ ١٤٦ ـ ١٤٧ ـ ١٤٩ ـ ١٥٩ ـ ١٦٠.
السفسطة		٦ ـ ٧ ـ ٩٩ ـ ١٠٣ ـ ١٢٥ ـ ١٣٣ ـ ١٣٤ ـ ١٤٨ ـ ١٦٤.
السلب	سَلَبَ	١٣ ـ ١٤ ـ ١٨ ـ ٢٠ ـ ٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٤ ـ ٢٥ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٣١ ـ ٣٣ ـ ٣٥ ـ ٥٠ ـ ٥٨ ـ ٧٢ ـ ٧٣ ـ ٧٦ ـ ٧٧ ـ ٧٨ ـ ٨٠ ـ

المصطلح	الجذر اللغوي	الصفحة
		٤٦ ـ ٨١ ـ ٩٧ ـ ١٠٠ ـ ١٠١ ـ ١٠٢ ـ ١٠٧ ـ ١١٧ ـ ١٢٤.
الضرورة	ضَرَرَ	١٦ ـ ١٧ ـ ٤٠ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ـ ٤٦ ـ ٤٧ ـ ٥٠ ـ ٥١ ـ ٦٨ ـ ٧٠ ـ ٨٠ ـ ٨٥ ـ ١٠٠ ـ ١٠١ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ١٠٦ ـ ١٠٨ ـ ١٠٩ ـ ١١٠ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١٢٠ ـ ١٢٣ ـ ١٤٠ ـ ١٤١ ـ ١٦٣.
الظن	ظنَّ	١٢٧ ـ ١٥٠ ـ ١٥١ ـ ١٥٢ ـ ١٥٣ ـ ١٥٨ ـ ١٦٠.
العام	عمم	٤٨ ـ ٥١ ـ ٥٢ ـ ٥٥ ـ ٥٧ ـ ٧٢ ـ ٧٤ ـ ٧٦ ـ ٧٧ ـ ٧٨ ـ ٨٠ ـ ٨٢ ـ ١٦٠.
العرض	عرض	١٩ ـ ٣٨ ـ ٨٩ ـ ١٠٠ ـ ١٠١ ـ ١٠٣ ـ ١١٢ ـ ١٣٣ ـ ١٣٩ ـ ١٤٠ ـ ١٤١ ـ ١٤٢ ـ ١٤٥ ـ ١٤٦ ـ ١٥١ ـ ١٥٧ ـ ١٦٠.
العكس	عكسَ	١١ ـ ١٧ ـ ١٨ ـ ٢٥ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٠ ـ ٤٤ ـ ٥٠ ـ ٥١ ـ ٥٢ ـ ٧٨ ـ ٧٩ ـ ٨٠ ـ ١٠١ ـ ١٠٦ ـ ١٠٧ ـ ١١٠ ـ ١١٣ ـ ١١٤ ـ ١٢٩ ـ ١٤٣ ـ ١٤٤ ـ ١٤٨ ـ ١٥٢.
العلة	علل	٢٤ ـ ٤٤ ـ ٤٧ ـ ٤٨ ـ ٥١ ـ ٥٢ ـ ٥٤ ـ ٥٨.
العلم	علم	٣٠ ـ ٥٢ ـ ٦٠ ـ ٧٠ ـ ١٠٧ ـ ١٠٩ ـ

المصطلح	الجذر اللغوي	الصفحة
		٩٥ ـ ٩٦ ـ ١٠٨ ـ ١٠٩ ـ ١٤٠ ـ ١٤٥ ـ ١٤٧ ـ ١٤٩ ـ ١٥١ ـ ١٥٦ ـ ١٦٠.
الكلية	كلل	١٣ ـ ١٤ ـ ١٥ ـ ١٦ ـ ١٨ ـ ٢٠ ـ ٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٤ ـ ٢٥ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٢٩ ـ ٣١ ـ ٣٥ ـ ٣٦ ـ ٣٧ ـ ٤٠ ـ ٤١ ـ ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ـ ٥٤ ـ ٥٥ ـ ٥٦ ـ ٥٧ ـ ٥٨ ـ ٥٩ ـ ٦١ ـ ٦٢ ـ ٦٣ ـ ٦٤ ـ ٧٤ ـ ٧٦ ـ ٩٥ ـ ٩٧ ـ ١٠٠ ـ ١٠١ ـ ١٠٣ ـ ١٠٦ ـ ١٠٧ ـ ١٠٨ ـ ١١٤ ـ ١٢٣ ـ ١٥٠ ـ ١٥٢ ـ ١٥٣.
الكم أو الكمية		١٤ ـ ١٧ ـ ١٨ ـ ١١٢ ـ ١٣١ ـ ١٣٢ ـ ١٥٤ ـ ١٥٨ ـ ١٦٠.
الكيف أو الكيفية		١٧ ـ ٢٧ ـ ١١٢ ـ ١٣١.
اللزوم أو التلازم والمتلازمة	لزم	٧ ـ ١٩ ـ ٣٤ ـ ٣٩ ـ ٤٠ ـ ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ـ ٤٥ ـ ٤٦ ـ ٤٧ ـ ٤٩ ـ ٥٠ ـ ٥١ ـ ٥٣ ـ ٧٧ ـ ٧٨ ـ ٧٩ ـ ٨٠ ـ ٨١ ـ ٨٥ ـ ٨٩ ـ ٩٧ ـ ٩٨ ـ ٩٩ ـ ١٠٠ ـ ١٠١ ـ ١٠٢ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ١٠٦ ـ ١٠٧ ـ ١٠٨ ـ ١٠٩ ـ ١١٠ ـ ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١٢٩ ـ ١٣٤ ـ ١٤٠ ـ ١٤١ ـ

المصطلح	الجذر اللغوي	الصفحة
		١٢٣ ـ ١٢٤ ـ ١٢٥ ـ ١٢٦ ـ ١٢٧ ـ ١٢٨ ـ ١٣٩ ـ ١٤١ ـ ١٤٢ ـ ١٤٣ ـ ١٤٥ ـ ١٤٧ ـ ١٤٩ ـ ١٥٠ .
المشخص أو الشخصي	شخص	١٥ ـ ١٦ ـ ٧٢ ـ ٩٦ ـ ١٠٤ ـ ١١٢ .
المضاف أو الاضافة	ضيف	١٠٥ ـ ١١٠ ـ ١١٣ ـ ١٣٧ .
المطلق	طلق	٧٠ ـ ١٢٨ ـ ١٤٥ ـ ١٤٦ ـ ١٤٧ .
المعرفة	عرف	١٣١ ـ ١٤١ ـ ١٤٩ ـ ١٦٤ .
المعلول	عَلَلَ	٤٨ ـ ٥٨ ـ ٨٧ .
المعين	عَيَنَ	٩٥ .
المغلطة	غلط	٦ ـ ٧ ـ ١٣١ ـ ١٣٢ ـ ١٣٦ ـ ١٣٧ ـ ١٣٨ ـ ١٦٤ .
المفهوم	فهم	٨٧ ـ ١٤٦ .
المقدم	قدم	٣٢ ـ ٨٣ ـ ٩٦ ـ ١٠٢ ـ ١٠٤ ـ ١٠٦ ـ ١٠٨ ـ ١٤٠ ـ ١٤٧ ـ ١٤٩ ـ ١٥١ ـ ١٥٦ ـ ١٥٧ ـ ١٥٨ ـ ١٥٩ ـ ١٦٣ .
المقدمة	قدم	٦ ـ ١١ ـ ٢٠ ـ ٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٥ ـ ٣١ ـ ٣٢ ـ ٣٣ ـ ٣٤ ـ ٣٧ ـ ٣٨ ـ ٣٩ ـ ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ـ ٤٧ ـ ٥١ ـ ٥٢ ـ ٥٤ ـ ٥٥ ـ ٥٦ ـ ٥٧ ـ ٦٢ ـ ٦٣ ـ ٧١ ـ ٧٢ ـ ٧٥ ـ

المصطلح	الجذر اللغوي	الصفحة
		٢٩ ـ ٣٠ ـ ٣٤ ـ ٣٥ ـ ٣٧ ـ ٣٨ ـ ٣٩ ـ ٤٠ ـ ٤١ ـ ٤٤ ـ ٥٣ ـ ٧٥ ـ ٧٧ ـ ٨١ ـ ٨٥ ـ ٨٦ ـ ٨٧ ـ ٨٨ ـ ٨٩ ـ ١٠٢ ـ ١٠٧ ـ ١٥٦ ـ ١٥٨ ـ ١٥٩.
النفي	نفي	٧١ ـ ٧٢ ـ ٧٣ ـ ٧٤ ـ ٩٣.
النقلة	نقل	٦ ـ ٣٦ ـ ٤٥ ـ ٤٦ ـ ٤٨ ـ ٥٢ ـ ٦٢ ـ ٦٣ ـ ٦٤ ـ ١٦٠.
النقيض أو التناقض	نقض	١٦ ـ ١٨ ـ ٨٨ ـ ٩٥ ـ ١٠٩ ـ ١١٠ ـ ١١٤ ـ ١٢٠ ـ ١٢٩ ـ ١٤٣ ـ ١٤٤ ـ ١٤٩ ـ ١٥١ ـ ١٥٦.
النوع	نوع	٩١ ـ ٩٧ ـ ٩٨ ـ ٩٩ ـ ١١٢ ـ ١١٣ ـ ١٣٣.
الوجودية	وجد	١٢ ـ ١٣ ـ ١٩.
يفعل	فعل	١٣٥ ـ ١٣٦ ـ ١٣٧.
اليقين	يقن	٦ ـ ٤٥ ـ ٦٠.
ينفعل	فعل	١٣٥.

فهرس المصادر والمراجع

* المخطوطات :

— نسخة مكتبة جامعة براتيسلافا ، ٢٣١ ، TE4 ، تشيكوسلوفاكيا .
— نسخة الحميدية ، رقم ٨١٢ ش ، جامع السليمانية اسطمبول .
— نسخة أمانت خزينه سي رقم ١٧٣٠ ، مكتبة متحف طوبقابي سراي ، اسطمبول .
— نسخة مجلس شوراي ملي ، رقم ٥٩٥ ، طهران .
— نسخة كرمان الخطية ، رقم ٢١١ ج ، مكتبة كلية الآداب طهران ، جزء من مجموعة مشكوة ٢٤٠ .

* الكتب :

أرسطو ، منطق أرسطو ، تحقيق عبد الرحمن بدوي ، ٣ ج ، بيروت ، دار القلم .

دانش پزوه ، محمد تقي ، فهرست كتابخانه اهداءى آقاي ، سيد محمد مشكوة به كتابخانه دانشكاه ، تهران ، المجلد ٣ ، القسم الأول ، طهران ، ١٣٣٢ هـ .

الفارابي ، أبو نصر محمد بن محمد بن طرحان بن أوزلغ ، شرح كتاب العبارة ، حققه مارو وكوتش ، بيروت الكاثوليكية ، ١٩٦٠م.

الفارابي ، كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق ، تحقيق محسن مهدي ، بيروت ، دار المشرق ، ١٩٦٨م.

الفارابي ، كتاب الحروف ، تحقيق محسن مهدي ، بيروت ، دار المشرق ، ١٩٧٠م

الفارابي ، المنطق عند الفارابي ، مبحث الحد والقضية ، تحقيق رفيق العجم ، بيروت ، دار المشرق ، ج١ ، ١٩٨٥م.

* * *

Aristote, Organon III, Nouvelle traduction et notes par J. Tricot, Paris, Librairie philosophique, Vrin, 1971.

Resher, Nicholas, Al-Farabi's Short Commentary on Aristotle's, Prior Analytics, London, University of Pittsburgh Press, 1963.

Steinschneider, Moritz, Al-Farabi, St Petersbourg, 1869.

* المجلات والدوريات :

فهرست ، نسخة باي خطي ، كتابخانه دانشكدة ، أدبيات ، اهداءي آقاي ، أحمد جوادي ، مجموعة أمام جمعة كرمان ، تحقيق محمد تقي دنش پزوه ، مجلة دورية طهران ، ١٣٤٤هـ.

Arabische, Turkische und Persische Handschriften der universitatsbibliothek in Bratislava, Unter der Redaktion Jozef Blaskovics bearbeiteten, 1961.

Ates, Ahmet, Farabi Bibliografy asi, Turk Tarih Kurumu, Belleten Ankara, 1951, V. 15.

Revue de la faculté de langues d'Histoire et de Géographie de l'université d'Ankara, 1958, V. 16.

Islamic , The Islamic Quarterly, London,

,	December	1955, V. 2
,	July	1956, V. 3
,	January	1957. V. 3
,	January	1958, V. 4
,	January	1959, V. 5